بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس المفتوحة
كلية الدراسات العليا
برنامج العلوم السياسية

السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024

Palestinian Foreign Policy during the Period 2019-2024

إعداد
مرام بلال دويكات
0330012310033

جامعة القدس المفتوحة (فلسطين)
2025

جامعة القدس المفتوحة
عمادة الدراسات العليا والبحث العلمي

السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024

Palestinian Foreign Policy during the Period 2019-2024

إعداد:
مرام بلال دويكات
الرقم الجامعي: 0330012310033

إشراف:
أ. د. نعمان عاطف عمرو

قُدّمت هذه الرسالة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج العلوم السياسية بكلية الدراسات العليا في جامعة القدس المفتوحة، فلسطين

2025

السياسة الخارجية الفلسطينية خلال فترة 2019-2024

Palestinian Foreign Policy During the Period 2019-2024

إعداد الباحث:

مرام بلال دويكات

إشراف:

أ.د. نعمان عاطف عمرو

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت في 2025/11/29

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د. نعمان عاطف عمرو	جامعة القدس المفتوحة	مشرفاً ورئيساً.....
د. عماد بشتاوي (ممتحناً خارجياً)	جامعة الخليل	عضواً.....
د. قصي حامد (ممتحناً داخلياً)	جامعة القدس المفتوحة	عضواً.....

التفويض والإقرار

أنا الموقعة أدناه مرام بلال دويكات؛ أفوض / جامعة القدس المفتوحة بتزويد نسخ من رسالتي للمكتبات أو المؤسسات أو الهيئات أو الأشخاص عند طلبهم بحسب التعليمات النافذة في الجامعة.

الاسم: مرام بلال دويكات

الرقم الجامعي: 0330012310033

التوقيع:

التاريخ: ... / ... /....

الإهداء

إلى من بلّغ الرسالة، وأدّى الأمانة، ونصح الأمة، إلى نبي الرحمة، ونور العالمين، سيدنا محمد ﷺ

إلى فلسطين الوطن والحلم الموحد والمستقل. فلسطين التي صنعتني كي أكون هنا ،إلى حلمنا بالوحدة الوطنية والتحرر الوطني، والاستقلال.

إلى أرواح الشهداء الأكرم منا جميعا ...

إلى أرواح قيادات الشعب الفلسطيني، الذين حولوا بدمائهم الطاهرة الشعب الفلسطيني من شعب لاجئ ،

إلى شعب ثائر على طريق الحرية ،والاستقلال وعلى رأسهم الشهيد القائد الرمز ياسر عرفات .

إلى القابعين خلف زنازين الظلم والقهر، شموعاً تذوب اجسادهم لتنير لنا طريق الحرية، والكرامة ،والاستقلال أسرانا البواسل .

إلى من علمني تقدير المبادئ ،وكحّل عيني بالكبرياء، والدي الحبيب .. رحمه الله

إلى من يسعد قلبي بلقياها ،إلى روضه الحب والحنان ، والدتي الغالية

لكم جميعا أهدي هذا الإنجاز، فهو ثمره دعائكم ومؤازرتكم الدائمة .

الباحثة

الشكـر والتقديـر

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، وبتوفيقه تُنال الغايات

أتقدّم بجزيل الشكر والعرفان إلى دكتوري ومشرفي الفاضل

أ. د. نعمان عاطف عمرو

الذي كان نعم الموجّه والداعم والمُلهم، فقد أولاني من وقته وجهده الكثير، وأسهم بتوجيهاته السديدة وملاحظاته القيّمة في إثراء هذا العمل العلمي، فله مني كل التقدير والاحترام.

كما أتقدّم بالشكر والتقدير إلى السادة أعضاء لجنة المناقشة الكرام الذين تفضلوا بقبول مناقشة هذه الرسالة، وأثروا العمل بملاحظاتهم البنّاءة، ونقدهم العلمي الهادف.

ولا يفوتني أن أُعبّر عن عظيم امتناني لصرح العلم والمعرفة (جامعة القدس المفتوحة) التي وفرت للطلبة البيئة الأكاديمية الحاضنة والداعمة، وهيّأت السبل كافة لمتابعة دراستي العليا بكل كفاءة وتميّز.

الباحثة

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
قرار لجنة مناقشة	ب
إقرار	ت
نموذج تفويض	ث
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	ح
قائمة المحتويات	خ
الملخص باللغة العربية	ذ
الملخص باللغة الإنجليزية	ز
الفصل الاول: خلفية الدراسة وأهميتها	1
مقدمة الدراسة	1
مشكلة الدراسة	3
أسئلة الدراسة	3
فرضيات الدراسة	4
أهداف الدراسة	4
أهمية الدراسة	4
منهجية الدراسة	5
حدود الدراسة	6
مسوغات الدراسة	7
الدراسات السابقة	8
تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة	15
تقسيم فصول الدراسة	15
الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة	17
تمهيد	18
مفهوم السياسة الخارجية	19
أهمية السياسة الخارجية	20
أهداف السياسة الخارجية	21
العوامل المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية	24
خصائص السياسة الخارجية	26

الموضوع	الصفحة
أدوات السياسة الخارجية	27
محددات السياسة الخارجية الفلسطينية	29
النظريات المفسرة للسياسة الخارجية	32
الفصل الثالث: التحديات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية الفلسطينية (2019-2024)	38
السياسة الخارجية الفلسطينية وجائحة كورونا (2019-2024)	41
السياسة الخارجية الفلسطينية والأزمة الاقتصادية (2019-2024)	51
الانقسام الفلسطيني الداخلي	61
الفصل الرابع: توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية (2019-2024)	63
السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الاقليمية	65
السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الدولية	89
الفصل الخامس: خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات	101
الخاتمة	102
نتائج الدراسة	103
التوصيات	106
قائمة المصادر والمراجع	108
الملحق (أسئلة المقابلة)	121

السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024

إعداد: مرام بلال دويكات

إشراف: أ. د. نعمان عاطف عمرو

الملخص

هدفت الدراسة إلى التّعرف على السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024، من خلال استقصاء كيفية تعامل السياسة الخارجية الفلسطينية مع الأزمات المتعددة، بدءاً من جائحة كورونا، مروراً بالأزمة المالية، والاقتصادية، التي واجهت السلطة الفلسطينية، وصولاً إلى تداعيات عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، وكذلك تحليل استراتيجيات الحكومة الفلسطينية في التعامل دبلوماسياً مع المبادرات الإقليمية، بما في ذلك خطة السلام الأميركية (صفقة القرن) والتطبيع العربي–الإسرائيلي والاتفاقيات الإبراهيمية، وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل السياسة الخارجية، واستخدمت الباحثة أداة المقابلة من خلال إجراء العديد من المقابلات مع أشخاص مختصين بموضوع البحث.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أبرزها: أن الحكومة الفلسطينية أظهرت قدرة استباقية ،ومرونة تنظيمية في مواجهة جائحة كورونا من خلال إجراءات وقائية مبكرة، وتفعيل حالة الطوارئ، وإشراك المجتمع المدني والأجهزة الأمنية والإعلام الرسمي، كما نجحت السياسات الاقتصادية بين 2019 و2024، بما فيها العناقيد الإنتاجية وبرامج التقشف والإصلاحات الإدارية والدبلوماسية، في تعزيز الصمود والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المالي والاجتماعي، وعلى الصعيد الخارجي، أظهرت السياسة الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر قدرة على المناورة عبر الجمع بين الخطاب الإنساني والقانوني والتحرك الدبلوماسي المكثف في المحافل الدولية، مما أعاد تسليط الضوء على القضية الفلسطينية رغم الانحياز الغربي لإسرائيل، وفي المقابل، أدت موجة التطبيع

العربي–الإسرائيلي، وخاصة الاتفاقيات الإبراهيمية، إلى تراجع الموقف العربي الجماعي وتقليص هامش المناورة الفلسطينية، ما عزز العزلة السياسية للفلسطينيين، ورغم ذلك، تمسك الموقف الفلسطيني بالثوابت الوطنية وحقوق الشعب، عبر الحفاظ على شرعية الموقف دولياً من خلال قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي، ما عكس مقاومة استراتيجية للمبادرات الأمريكية–الإسرائيلية.

وفي ضوء هذه النتائج أوصت الدراسة بعدة توصيات أهمها: تطوير البنية الصحية الفلسطينية، وتعزيز قدرات المستشفيات والمراكز الصحية، مع وضع خطط طوارئ شاملة، وتأمين المعدات الطبية ،وتنمية الكوادر المحلية، إلى جانب مواصلة تعزيز الاقتصاد الوطني عبر دعم العناقيد الإنتاجية، والقطاعات الحيوية واستخدام الأدوات الرقمية والتمويل المرن؛ لتقليل التبعية للاحتلال ،وزيادة قدرة إدارة الأزمات الاقتصادية، كما تؤكد على أهمية تعزيز الوحدة الوطنية، وتوحيد القرار السياسي لصياغة خطاب دبلوماسي موحد، وزيادة فعالية الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، مع تبني استراتيجية تجمع بين التحرك الدبلوماسي المكثف، والخطاب القانوني، والإعلام الرقمي لتعزيز مكانة القضية الفلسطينية عالميًا..

الكلمات المفتاحية: السياسة الخارجية الفلسطينية، الحكومة الفلسطينية، الاوضاع الاقتصادية، التطبيع العربي الإسرائيلي.

Palestinian Foreign Policy During the Period 2019–2024

Prepared by

Maram Bilal Dweikat

Supervised by

Prof. Dr. Nu'man Atef Amr

Abstract

This study aims to examine Palestinian foreign policy during the period 2019–2024 by exploring how it managed multiple crises, beginning with the COVID-19 pandemic, followed by the financial and economic crisis faced by the Palestinian Authority, and culminating in the repercussions of Operation Al-Aqsa Flood and the Israeli war on Gaza in October 2023. It also analyzes the Palestinian government's diplomatic strategies in dealing with regional initiatives, including the U.S. peace plan (the Deal of the Century), Arab–Israeli normalization, and the Abraham Accords. The study employed both the descriptive-analytical method and the foreign policy analysis approach, and utilized the interview tool through conducting several interviews with experts specialized in the subject matter.

The study reached several key findings, most notably that the Palestinian government demonstrated proactive capacity and organizational flexibility in confronting the COVID-19 pandemic through early preventive measures, activation of the state of emergency, and the engagement of civil society, security apparatuses, and official media. Moreover, between 2019 and 2024, the government's economic policies including productive cluster programs, austerity measures, and administrative as well as diplomatic reforms succeeded in strengthening resilience and maintaining a minimum level of financial and social stability.

Externally, following October 7, Palestinian foreign policy exhibited a notable ability to maneuver by combining humanitarian and legal discourse with intensive diplomatic activity in international fora, which helped refocus global attention on the Palestinian cause despite Western bias toward Israel. Conversely, the wave of Arab–Israeli normalization, particularly the Abraham Accords, weakened the collective Arab position and reduced the Palestinian margin of diplomatic maneuvering, thereby intensifying Palestinian political isolation. Nevertheless, the Palestinian stance remained steadfast in upholding national principles and the rights of the Palestinian people by maintaining the legitimacy of its position through United

Nations resolutions and international law reflecting a strategic resistance to U.S.–Israeli initiatives.

In light of these findings, the study presents several recommendations, including the development of the Palestinian health infrastructure and the enhancement of hospital and healthcare center capacities through comprehensive emergency plans, securing medical equipment, and building local human resources. It also calls for continued strengthening of the national economy by supporting productive clusters and vital sectors, employing digital tools and flexible financing to reduce dependency on the occupation and improve crisis management capacity. Furthermore, the study underscores the importance of promoting national unity and unifying political decision-making to formulate a cohesive diplomatic discourse and increase the effectiveness of the Palestinian position in international arenas. It recommends adopting a strategy that integrates intensive diplomatic engagement, legal advocacy, and digital media communication to enhance the global standing of the Palestinian cause.

Keywords: Palestinian foreign policy, Palestinian government, economic conditions, Arab–Israeli normalization.

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها

المقدمة :

تلعب الدبلوماسية دوراً محورياً في ميدان العلاقات الدولية، بوصفها إحدى الأدوات الرئيسة لتنظيم التفاعل بين الفاعلين الدوليين، وإدارة العلاقات السياسية والاقتصادية، ومعالجة الخلافات من خلال قنوات التواصل والحوار، بعيداً عن الاستخدام المباشر للقوة. وقد ارتبطت الدبلوماسية تاريخياً بممارسات الدول، والكيانات السياسية المختلفة، بما في ذلك حركات التحرر الوطني التي لجأت إلى توظيف النشاط الدبلوماسي، في سعيها للحصول على الاعتراف السياسي ،وبناء علاقات مع الدول والمنظمات الإقليمية والدولية (بضري، 2014).

وتُعد السياسة الخارجية الفلسطينية جزءاً من هذا السياق العام، حيث تشكلت في ظل واقع سياسي خاص مرتبط بظروف الاحتلال، وتداخل العوامل الإقليمية ، المؤثرة في القضية الفلسطينية. وقد تميزت هذه السياسة بطبيعة عملها ضمن بيئة سياسية معقدة، فرضت على الفاعل الفلسطيني التعامل مع قضايا متعددة تتعلق بإدارة العلاقات الخارجية، ومتابعة القضايا الوطنية في المحافل الإقليمية والدولية، والتفاعل مع متغيرات سياسية وأمنية متسارعة (بدوان، 2015).

وفي هذا الإطار، اتخذت الدبلوماسية الفلسطينية أشكالاً متعددة من حيث آليات العمل وأدواته، شملت النشاط الرسمي عبر المؤسسات الدبلوماسية، إلى جانب أدوار غير رسمية تمثلت في العمل الإعلامي، ونشاط الجاليات الفلسطينية في الخارج، والتواصل مع القوى السياسية الإقليمية والدولية، فضلاً عن المشاركة في المنظمات الإقليمية والمؤتمرات الدولية، وطرح القضية الفلسطينية ضمن جداول أعمال الهيئات الدولية المختلفة، بما في ذلك الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة (أبو رمضان، 2016).

كما ارتبطت ممارسة السياسة الخارجية الفلسطينية بجملة من التحديات المرتبطة بالسياق الإقليمي والدولي، في ظل استمرار الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وما يشهده الإقليم من توترات وصراعات انعكست على مسار العلاقات الدولية في الشرق الأوسط. وقد تزامن ذلك مع تطورات داخلية فلسطينية أثرت في طبيعة العمل السياسي والدبلوماسي، بما في ذلك التباينات السياسية الداخلية، وما نتج عنها من إشكالات تتعلق بآليات التمثيل السياسي، والتعبير عن المواقف الفلسطينية في الساحة الدولية (عودة، 2009).

وتكتسب الفترة الزمنية (2019–2024) أهمية خاصة في دراسة السياسة الخارجية الفلسطينية، نظراً لما شهدته من تحولات سياسية، واقتصادية ،وصحية أثرت في البيئة التي تحركت ضمنها الدبلوماسية الفلسطينية. فقد ترافقت هذه المرحلة مع ضغوط مالية واقتصادية، وتداعيات جائحة كورونا، إلى جانب متغيرات إقليمية ودولية متسارعة، ممّا أوجد سياقاً سياسياً متغيراً استدعى متابعة وتحليلاً علمياً ،لفهم طبيعة التفاعلات الدبلوماسية خلال هذه الفترة (الزين، 2022؛ الصفّيفي، 2024؛ أبو سلطح، 2024).

كما شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية وأمنية بارزة، من بينها أحداث أكتوبر 2023 وما أعقبها من تحولات في الخطاب، والمواقف الإقليمية ،والدولية تجاه القضية الفلسطينية، الأمر الذي أضاف أبعاداً جديدة لطبيعة التحرك الدبلوماسي الفلسطيني، وأعاد طرح تساؤلات حول آليات التعامل مع المتغيرات الدولية والإنسانية والقانونية المرتبطة بالصراع (أبو سلطح، 2024).

وانطلاقاً من ذلك، تسعى هذه الدراسة إلى تناول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) من خلال تحليل التحديات الداخلية التي واجهت الحالة الفلسطينية، بما في ذلك تداعيات جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، واستمرار الانقسام السياسي الداخلي، وبيان انعكاساتها على مسار وأولويات التحرك الخارجي الفلسطيني. كما تتناول الدراسة توجهات السياسة

الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية خلال الفترة نفسها، ولا سيما في سياق التطبيع العربي الإسرائيلي والاتفاقيات الإبراهيمية، وصفقة القرن، والتحولات التي أعقبت أحداث السابع من أكتوبر 2023، وذلك بهدف فهم طبيعة التفاعلات الدبلوماسية الفلسطينية، وآليات التعامل مع البيئة الإقليمية والدولية المتغيرة.

مشكلة الدراسة :

إشكالية الدراسة تدور حول تحليل السياسة الخارجية الفلسطينية خلال فترة رئاسة الدكتور محمد اشتية للحكومة الفلسطينية (2019–2024)، في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي واجهت حكومته، وتأثير هذه التحديات على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية، فهذه الفترة واجهت تعقيداً في المشهد الفلسطيني، حيث تداخلت أزمات سياسية، اقتصادية، مع تطورات إقليمية ودولية شديدة الحساسية، فقد بدأت هذه الأزمة عندما قررت الحكومة الإسرائيلية خصم مبالغ من أموال المقاصة الفلسطينية تحت ذريعة دفع رواتب الأسرى والشهداء، ما أدى إلى أزمة مالية للحكومة الفلسطينية، واضطرت لتخفيض الرواتب، ممّا أثر على الاقتصاد الفلسطيني، وأثقل كاهل السلطة الوطنية الفلسطينية في سعيها لتأمين مصادر مالية بديلة، ودفع التزاماتها الداخلية، وبرز كذلك مبادرات سياسية دولية، لتصفية القضية الفلسطينية كصفقة القرن، وما تلاها من مسار للتطبيع الخليجي الإسرائيلي.

ومثّلت عملية "طوفان الأقصى" وتداعيات الحرب على غزة في أكتوبر 2023، مثّلت هذه المرحلة تحدياً كبيراً للسياسة الخارجية الفلسطينية في كيفية استجابة الحكومة لهذه التطورات، والعمل على كسب الدعم الدولي والإقليمي، والمناورة الدبلوماسية في مواجهة العدوان الإسرائيلي المستمر، فالحكومة الفلسطينية كانت بحاجة إلى جهود دبلوماسية مكثفة لوقف التصعيد، وحشد الدعم الدولي، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في ظل الهجمات الإسرائيلية المكثفة.

ومن هنا تتمحور إشكالية الدراسة حول قدرة السياسة الخارجية الفلسطينية في فترة حكومة الدكتور محمد اشتية على مواجهة هذه التحديات الكبيرة، وكيف أثرت هذه التحديات على صياغة وتوجيه السياسات الخارجية الفلسطينية، ومدى نجاحها أو فشلها في التعامل مع المتغيرات الداخلية والخارجية، وعليه فإن السؤال المركزي الذي تحاول الدراسة الإجابة عليه هو: هل استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية في ظل حكومة دكتور اشتية مواجهة التحديات الداخلية، والخارجية التي أحاطت بالفلسطينيين وأحداث اختراق في الموقف الإسرائيلي؟

أسئلة الدراسة:

وينبثق عن السؤال الرئيس، عدة أسئلة فرعية، وهي:

1. كيف تعاملت السياسة الخارجية الفلسطينية مع جائحة كورونا؟
2. ما الاستراتيجية التي اعتمدتها الحكومة الفلسطينية في مواجهة الأزمة المالية، والاقتصادية؟
3. ما الاستراتيجيات التي تبنتها السياسة الخارجية الفلسطينية للتعامل مع تداعيات عملية "طوفان الأقصى" والحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023؟
4. كيف تعاملت الدبلوماسية الفلسطينية مع المبادرات الإقليمية والدولية مثل خطة السلام الأميركية ("صفقة القرن")، والتطبيع العربي–الإسرائيلي، والاتفاقيات الإبراهيمية؟

فرضيات الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات التالية:

1. استطاعت الدبلوماسية الفلسطينية في ظل حكومة د. اشتية التخفيف من وطأة العزلة، والحصار الذي فرض على الفلسطينيين من قبل حكومة اليمين الإسرائيلية.

2. ساهمت السياسة الخارجية الفلسطينية بشكل فعّال في التخفيف من تداعيات الازمة الخانقة التي لحقت بالاقتصاد الفلسطيني جراء الحصار الإسرائيلي ،وأزمة كورونا من خلال حشد الدعم الإقليمي، والدولي.

3. تعاملت الدبلوماسية الفلسطينية مع خطة السلام الأميركية (صفقة القرن) واتفاقيات التطبيع العربي الإسرائيلي ،والاتفاقيات الإبراهيمية، عبر تبني استراتيجية رفض سياسي، ودبلوماسي رسمي لهذه المبادرات، مع السعي في المقابل لتعزيز الدعم الدولي، والإقليمي لحقوق الشعب الفلسطيني.

أهداف الدراسة:

تسعى الدراسة لتحقيق جملة من الأهداف، أهمها:

1. كيفية تعامل السياسة الخارجية الفلسطينية مع جائحة كورونا.
2. توضيح استراتيجية الحكومة الفلسطينية في التعامل مع الأزمة المالية ،والاقتصادية التي واجهت السلطة الفلسطينية.
3. تحديد الاستراتيجيات التي اتبعتها السياسة الخارجية الفلسطينية في التعامل مع تداعيات عملية (طوفان الأقصى) والحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023.
4. توضيح كيفية تعامل فلسطين دبلوماسياً مع المبادرات الإقليمية خطة السلام الأميركية (صفقة القرن) والتطبيع العربي الإسرائيلي، والاتفاقيات الابراهيمية.

أهمية الدراسة:

تتجلى أهمية الدراسة من الناحيتين النظرية والعملية على النحو التالي:

الأهمية النظرية: تسهم الدراسة في تقديم تحليل عميق للسياسة الخارجية الفلسطينية خلال فترة زمنية حساسة، مما يعزز الفهم الأكاديمي للتحديات التي واجهتها الحكومة الفلسطينية في ظل

القيادة الحالية، إذ تعد هذه الدراسة من أوائل الدراسات التي تركز على فترة حكومة الدكتور محمد اشتية (2019–2024)، على حد علم الباحثة مما يضيف مساهمة جديدة للأبحاث المتعلقة بالسياسات الخارجية الفلسطينية في مواجهة الأزمات المتعددة، وعليه تساعد الدراسة في فهم العلاقة الوثيقة بين الأزمات الداخلية مثل الأزمة الاقتصادية، وجائحة كورونا، وكيف تؤثر هذه الأزمات على توجيه السياسة الخارجية، وصياغة القرارات الدبلوماسية.

الأهمية العملية: يمكن أن تقدم الدراسة توصيات عملية لصنّاع القرار الفلسطينيين حول كيفية تطوير السياسة الخارجية للتعامل مع التحديات الداخلية، والخارجية المشابهة في المستقبل، من خلال تسليط الضوء على أدوات الدبلوماسية التي كانت فعالة أو غير فعالة خلال الأزمات المختلفة، مما قد يساعد الحكومة الفلسطينية في تحسين استراتيجياتها الدبلوماسية للتعامل مع التحديات الإقليمية والدولية، وبالتالي تقدم الدراسة نموذجاً تحليلياً يمكن تطبيقه لفهم كيفية مواجهة الحكومات الفلسطينية المستقبلية لتحديات مماثلة، خاصة في ظل الأزمات الاقتصادية والسياسية المتجددة، وعليه تأمل الباحثة أن تساعد النتائج المتوقعة للدراسة في تعزيز النقاش العام حول السياسة الخارجية الفلسطينية، وتحليل أدائها في مواجهة الضغوط الدولية والإقليمية، مما يساهم في رفع مستوى الوعي حول القضايا الوطنية.

منهجية الدراسة :

المنهج الوصفي التحليلي:

المنهج الوصفي التحليلي هو المنهج الوصفي المتعمق، حيث يصف الباحث العلمي مختلف الظواهر والمشكلات العلمية، ويحل المشكلات والأسئلة التي تقع ضمن دائرة البحث العلمي، ثم يتم تحليل البيانات التي تم جمعها من خلال النهج التحليلي الوصفي، بحيث يمكن استخلاص الشرح والنتائج (نبي، 2022).

تعتمد هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بوصفه منهجاً مناسباً لدراسة التحديات المركبة التي واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024)، حيث يقوم هذا المنهج على وصف الظواهر السياسية المرتبطة بالحالة الفلسطينية، وتحليل أبعادها المختلفة، بما يتيح فهم طبيعة التأثيرات الداخلية، والإقليمية، والدولية، في مسار السياسة الخارجية الفلسطينية.

واستخدمت الدراسة هذا المنهج في تناول التحديات الداخلية الفلسطينية من خلال وصف واقع الانقسام السياسي الداخلي، وتداعيات جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية المتفاقمة، وتحليل انعكاس هذه التحديات على وحدة القرار السياسي الخارجي، وأولويات التحرك الدبلوماسي الفلسطيني، وفاعلية الأداء الخارجي، لا سيما في ظل القيود المالية، والمؤسسية التي أثّرت في قدرة السياسة الخارجية على الاستجابة للمتغيرات الدولية.

كما يوظَّف المنهج الوصفي التحليلي في دراسة توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، عبر وصف البيئة الإقليمية والدولية التي تحركت ضمنها السياسة الخارجية الفلسطينية، بما في ذلك التطبيع العربي الإسرائيلي، والاتفاقيات الإبراهيمية، وصفقة القرن، وأحداث السابع من أكتوبر 2023، ثم تحليل استراتيجيات التحرك الفلسطيني في التعامل مع هذه التحديات، سواء على مستوى الخطاب السياسي، أو التحركات الدبلوماسية، أو التوجه نحو المنظمات والمحافل الدولية.

حدود الدراسة :

- **الحدود الزمانية:** الفصل الثاني من العام الدراسي (1251) (2025\2026)
- **الحدود المكانية:** تمتد حدود الدراسة المكانية على فلسطين المحلتة و(إسرائيل).
- **محددات الدراسة (الحدود الموضوعية):** تحدّدت الدراسة موضوعياً في التعرف على السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024.

مسوغات الدراسة:

1.إنّ فترة حكومة رئيس الوزراء محمد اشتية (2019–2024) اتسمت بالعديد من التحديات على الصعيدين الخارجي والداخلي، حيث واجهت الحكومة العديد من الأزمات مثل خصم أموال المقاصة، وجائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية، وأخيراً تداعيات الحرب على غزة في أكتوبر 2023، لذلك، ظهرت حاجة ملحة لتحليل هذه الفترة بشكل علمي، لفهم كيف تعاملت السياسة الخارجية مع هذه التحديات.

2. الفجوة البحثية، إذ تفتقر الأبحاث الحالية إلى دراسات متعمقة وشاملة حول السياسة الخارجية الفلسطينية، في ظل حكومة الدكتور محمد اشتية،(على حد علم الباحثة) وبالتالي هذه الدراسة تسد فجوة بحثية من خلال تقديم تحليل شامل للسياسات الخارجية الفلسطينية، في فترة مليئة بالتحديات الداخلية والخارجية.

3. نتائج الدراسة يمكن أن تقدم توصيات عملية لصنآع القرار الفلسطينيين، فيما يتعلق بالسياسات الخارجية في مواجهة الأزمات المختلفة، إذ سيكون لهذه الدراسة دور حيوي في توجيه السياسة الخارجية الفلسطينية في المستقبل، خصوصاً في التعامل مع الأزمات الاقتصادية ،والسياسية والدبلوماسية.

الدراسات السابقة:

1– دراسة ابو سلطح (2024) دور الجاليات الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (الدبلوماسية الشعبية نموذجاً):

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور الجاليات الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية، مع التركيز على الدبلوماسية الشعبية كنموذج لهذا الدور، حيث اعتمد الباحث على المنهج التاريخي، والمنهج الاستقرائي ومنهج دراسة الحالة، إلى جانب أداة المقابلة التي تم

تنفيذها مع عدد من الأشخاص المهتمين بموضوع البحث للحصول على معلومات نوعية تدعم أهداف الدراسة، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج أبرزها أن الجاليات الفلسطينية تلعب دوراً مهماً في تعزيز الوعي العالمي بعدالة القضية الفلسطينية، والتأثير في الرأي العام الدولي، وتوضيح الحقائق ومواجهة الرواية الصهيونية، إلى جانب المحافظة على الهوية والثقافة الوطنية، وتعزيز التضامن مع الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية. كما كشفت الدراسة عن التحديات التي تواجه الجاليات في أداء دورها، ومنها الضغوط السياسية، التي تمارسها جماعات مؤيدة للكيان الإسرائيلي، ونفوذ الكيان داخل المؤسسات الدولية والغربية، بالإضافة إلى الانقسام الفلسطيني وضعف المواقف الرسمية العربية والإسلامية، ورغم هذه التحديات، أثبتت الجاليات الفلسطينية فاعليتها في تحقيق تحول ملموس في المواقف الدولية من خلال تنظيم الفعاليات والاعتصامات، ودعم حركات المقاطعة، وتوظيف وسائل التواصل الاجتماعي، والتعاون مع جاليات عربية وإسلامية أخرى، مما أسهم في تحقيق إنجازات حقيقية في مجال الدبلوماسية الشعبية لصالح دعم حقوق الشعب الفلسطيني.

2- دراسة الصيفي (2024) ممارسة الحكومة الفلسطينية للشفافية في الاتصال ودورها في احتواء الازمات: دراسة حالة الحكومة الثامنة عشرة

هدفت الدراسة إلى الكشف عن مدى ممارسة الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة لنهج الشفافية في الاتصال، وأثر هذا النهج في احتواء ثلاث من أبرز الأزمات التي واجهتها، وهي: أزمة فيروس كورونا، وأزمة تقليص صرف رواتب الموظفين العموميين، ولتحقيق هذا الهدف، استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أداتي الاستبانة ، والمقابلات المعمقة، وقد شمل مجتمع الدراسة سكان الضفة الغربية الخاضعة لإدارة الحكومة الفلسطينية، إلى جانب وسائل الإعلام العاملة فيها وممثلي الحكومة، وتم اختيار عينة متاحة من السكان بلغت 400 فرد، وعينة قصدية

شملت خمس وسائل إعلامية، والناطق باسم الحكومة، ومدير دائرة العلاقات العامة في وزارة الصحة، وأظهرت نتائج الدراسة أن مستوى ممارسة الحكومة للشفافية في الاتصال خلال الأزمات الثلاث كان يتراوح بين المتوسط والقليل، حيث كانت الشفافية أعلى ما يكون خلال أزمة فيروس كورونا، بما يتوافق مع النموذج المعتمد، من حيث ترتيب الأولويات الاتصالية، والاستجابة الفورية، والانفتاح على وسائل الإعلام والجمهور، بينما كانت أدنى مستويات الشفافية خلال أزمة وفاة نزار بنات، التي شهدت ضعفاً في اتباع النموذج الاتصالي الفاعل، كما بيّنت النتائج وجود علاقة طردية واضحة بين درجة ممارسة الشفافية في الاتصال، ومستوى احتواء الأزمات من وجهة نظر أفراد العينة، حيث أظهرت البيانات أن زيادة مشاركة المعلومات، والوضوح، والوصول السهل للمعلومة، وإظهار الحقائق، تعزز من ثقة المواطنين بقدرة الحكومة على إدارة الأزمات والتقليل من آثارها.

3- دراسة الزين (2022) المرجعيات القانونية للسياسة الخارجية الفلسطينية

تهدف الدراسة إلى بيان ماهية المرجعيات القانونية التي تستند إليها السياسة الخارجية الفلسطينية، سواء على المستوى الدولي أو الداخلي، وقياس مدى فاعلية هذه المرجعيات في تحقيق الأهداف الوطنية، وعلى رأسها إنهاء الاحتلال الإسرائيلي، واستخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي للكشف عن طبيعة هذه المرجعيات وتقييم أدائها، مستعرضاً المرجعيات الدولية مثل اتفاقيات أوسلو والقانون الدبلوماسي الدولي، والمرجعيات الداخلية كالمجلس التشريعي الفلسطيني والقانون الأساسي الفلسطيني، وقد أظهرت النتائج وجود حالة ضعف حقيقية في المرجعيات القانونية المنظِمة للسياسة الخارجية، نتيجة غياب الرقابة المؤسسية، وتجميد عمل المجلس التشريعي، وتداخل الصلاحيات بين منظمة التحرير والسلطة الوطنية الفلسطينية، ما أدى إلى غموض في الجهة المخولة قانونياً بتمثيل الشعب الفلسطيني في المحافل الدولية، وخلصت الدراسة إلى ضرورة إعادة النظر في دور

منظمة التحرير الفلسطينية التي تراجع حضورها أمام تصاعد نفوذ السلطة الوطنية، كما أوصت بضرورة تعزيز المرجعيات القانونية، وتفعيل دور المؤسسات الرقابية والتشريعية، لضمان شفافية وفعالية السياسة الخارجية الفلسطينية في تحقيق أهدافها الوطنية.

4- دراسة الزين (2022) محددات السياسة الخارجية الفلسطينية في البيئة الدولية:

يهدف هذا البحث إلى تحليل العوامل التي تحدد شكل ومضمون السياسة الخارجية الفلسطينية، في ظل تراجع مكانة القضية الفلسطينية دولياً، وغياب ردع حقيقي للاحتلال الإسرائيلي، وافتقار البيئة الدولية إلى إرادة جادة لمحاسبة إسرائيل، مما يضعف من فرص تحقيق الأهداف الفلسطينية المنشودة، واعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي، الذي أتاح له تتبع التحولات التي مرت بها السياسة الخارجية الفلسطينية، وتحليل واقع هذه السياسة ومحدداتها من خلال وصف الأحداث وتفسيرها لفهم الأزمات التي واجهتها تلك السياسة وأثرها على النتائج المرجوة منها، وقد توصلت الدراسة إلى نتائج موسعة أهمها وجود أزمة حقيقية في قدرة السياسة الخارجية الفلسطينية على تحقيق أهدافها بسبب عدة عوامل رئيسية: أبرزها ضعف الإرادة الدولية وانحيازها لإسرائيل، وغياب أدوات محاسبة فاعلة ضد الاحتلال، وعزل المؤسسات الفلسطينية عن محيطها الإقليمي، مما جعلها رهينة للرؤية الغربية، كما كشفت الدراسة عن مدى تأثر القرار الفلسطيني بالديناميكيات الدولية، وتحول القضية الفلسطينية إلى قضية إنسانية بدلاً من كونها قضية تحرر وطني، واختُتم البحث بعدة توصيات، كان أبرزها ضرورة إعادة النظر في التطورات التي طرأت على ميزان القوى الدولية، وإعادة ترتيب أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية بما يتلاءم مع الواقع الجديد، مع التأكيد على أهمية الاعتماد على البيئة الداخلية الفلسطينية ،للحد من التأثير الخارجي في صناعة القرار السياسي والدبلوماسي.

5- دراسة أبو عرب (2020) مدى فاعلية أدوات العلاقات العامة في الحكومة الفلسطينية لمواجهة أزمة فيروس كورونا "الإيجاز الصحفي نموذجاً":

تبحث الدراسة في معرفة مدى نجاح أدوات العلاقات العامة في الإدارة الإعلامية للأزمة من خلال الإيجاز الصحفي اليومي من خلال المنهج الوصفي التحليلي، حيث استخدم الباحث أداتي الاستبانة عينة عشوائية من البالغين الذكور والاناث من محافظات الضفة الغربية والمقابلات القائمين على الإيجاز الصحفي المتعلق بفيروس كورونا في الحكومة الفلسطينية.ومن نتائج الدراسة: بأن مدى نجاح أدوات العلاقات العامة في الإدارة الإعلامية للأزمة من خلال الإيجاز الصحفي اليومي كبير، وأنّ الحكومة الفلسطينية استخدمت ومن خلال الايجاز الصحفي المتعلق بمواجهة أزمة كورونا الرسائل الإقناعية التالية: الرسائل النوعية، والاجراءات الاحترازية للجمهور، والرسائل الاعلامية والتوعوية، ومدى مساهمة الرسائل الإعلامية التوعوية في الإيجاز الصحفي في رفع مستوى الثقافة ،والمسؤولية الصحية لدى الجمهور كبير.

6- دراسة الطرمان (2020) الانفكاك في ضوء قرارات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة:

تتناول هذه الدراسة موضوع الانفكاك في ضوء قرارات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة، وتهدف بشكل رئيس إلى تحليل السياسات والإجراءات التي اتخذتها الحكومة الفلسطينية في سياق م حاولاتها الانفكاك التدريجي عن التبعية الاقتصادية والسياسية للاحتلال الإسرائيلي، وذلك انطلاقاً من رؤية استراتيجية لتعزيز مقومات الاستقلال الوطني الفلسطيني، وتُركّز الدراسة على قرارات الحكومة الثامنة عشرة التي تشكلت في عام 2019، واعتمدت الدراسة منهج التحليل السياسي المقارن، الذي يقوم على تتبع وتحليل السياسات والقرارات الحكومية ذات الصلة بالانفكاك، ومقارنتها بالتوجهات الفلسطينية السابقة منذ قيام السلطة، مستفيدة من وثائق رسمية وتصريحات حكومية ومعطيات اقتصادية واجتماعية، وخلصت الدراسة إلى أن قرارات الحكومة الثامنة عشرة بشأن

الانفكاك تجسدت في عدة محاور رئيسية أبرزها: السعي لاستيراد البضائع من بدائل عربية ودولية بدلاً من إسرائيل، دعم المنتج الوطني، وقف التحويلات الطبية إلى المستشفيات الإسرائيلية، تعزيز القطاع الزراعي، والانفكاك عن الاقتصاد الإسرائيلي في قطاع الطاقة والاتصالات، إلا أن الدراسة أظهرت أن هذه السياسات واجهت تحديات جوهرية أهمها: محدودية القدرات الإنتاجية الفلسطينية، ضعف البنية التحتية، الاعتماد المالي الكبير على المقاصة التي تتحكم بها إسرائيل، وعدم وجود توافق وطني شامل حول آليات الانفكاك، ما جعل الإنجازات المتحققة جزئية ومرحلية وليست تحولاً جذرياً، وأوصت الدراسة بضرورة بناء استراتيجية وطنية تشاركية للانفكاك تستند إلى تعزيز الوحدة الوطنية، وتوطين الإنتاج، والتحرر من التبعية التقنية والمالية، مع ربط هذه الاستراتيجية بحراك دبلوماسي دولي، يهدف إلى كسر القيود الإسرائيلية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني.

7- دراسة طرايرة (2019) دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية:

هدفت الدراسة إلى التعرف على دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال المنهج الوصفي التحليلي، والمنهج الوظيفي والنسقي، وخرجت الدراسة بعدة نتائج أبرزها بان السياسة الخارجية الفلسطينية تأثرت بالمحددات والبيئة الخارجية والداخلية، حيث تراجعت مكانة القضية الفلسطينية في المحافل الدولية وتحديدا بعد الانقسام الفلسطيني الذي أضر بالمشروع الوطني الفلسطيني وبالتالي ضعف فاعلية السياسة الخارجية الفلسطينية، في حين ساهمت الدبلوماسية الشعبية في تحريك الموقف الدولي على المستويين الرسمي والشعبي، للوقوف إلى جانب القضية الفلسطينية وذلك من خلال الاحتجاجات، والمظاهرات، والزيارات التي نظمتها الدبلوماسية الشعبية عبر الاتحادات، والنقابات،والروابط ،والشخصيات، والجماعات النشطة والفاعلة في مجال الدبلوماسية الشعبية.

8- دراسة بني عودة (2017) تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية:

هدفت الدراسة إلى الكشف عن أبرز المخاطر التي تترتب على الانقسام السياسي الفلسطيني وتأثيره العميق على السياسة الخارجية الفلسطينية، واعتمد الباحث المنهج الوصفي التحليلي، وقد بيّنت نتائج الدراسة أن الانقسام السياسي ألحق أضراراً كبيرة بالقضية الفلسطينية ،وبالوحدة الوطنية، وأسهم في إضعاف الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، وأدى إلى طريق مسدود على مستوى الإنجاز السياسي وزاد من معاناة الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال والحصار، كما أظهرت النتائج أن هذا الانقسام تسبب في تزايد الضغط السياسي الدولي على مؤسسات النظام السياسي الفلسطيني، وأحدث انحساراً واضحاً في فعالية السياسة الخارجية، الأمر الذي أربك عمل السلك الدبلوماسي الفلسطيني، وقيّده ضمن خيارات سياسية معقدة وصعبة.

تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة:

يمكن تحديد تميز الدراسة الحالية عن ما تناولته الدراسات السابقة، من خلال ما تهدف إليه الدراسة الحالية من تحليل السياسة الخارجية الفلسطينية خلال فترة رئاسة الدكتور محمد اشتية للحكومة الفلسطينية من عام 2019 إلى 2024، حيث تتميز عبر تحليل التحديات الداخلية، والخارجية التي واجهتها الحكومة وتأثير هذه التحديات على صياغة وتنفيذ السياسات الخارجية، إذ تعكس هذه الفترة تعقيد المشهد الفلسطيني. فقد واجهت الحكومة أزمات سياسية واقتصادية، بما في ذلك خصم الحكومة الإسرائيلية لمبالغ من أموال المقاصة الفلسطينية، مما تسبب في أزمة مالية خانقة أثرت على الرواتب والاقتصاد الفلسطيني بشكل عام، وتتمثل التحديات الأخرى في عملية "طوفان الأقصى" وتداعيات الحرب على غزة في أكتوبر 2023، حيث كانت الحكومة بحاجة إلى استجابة فعالة لكسب الدعم الدولي والإقليمي، وضمان حماية المدنيين الفلسطينيين في ظل التصعيد

المستمر، لذا، تركز الدراسة على مدى قدرة السياسة الخارجية الفلسطينية على التكيف مع هذه التحديات الكبيرة، وتأثير تلك التحديات على صياغة السياسات الخارجية.

تقسيم فصول الدراسة:

قامت الباحثة بتقسيم الدراسة للفصول التالية:

الفصل الأول: خلفية الدراسة وأهميتها: ويشمل إشكالية الدراسة، تساؤلات الدراسة، أهداف الدراسة، أهمية الدراسة، حدود الدراسة، منهجية الدراسة والدراسات السابقة.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة: تحليل الإطار النظري المتعلق بالسياسة الخارجية من حيث المفهوم والنظريات والخصائص.

الفصل الثالث: التحديات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية الفلسطينية (2019–2024):

ويتناول هذا الفصل دراسة التحديات الداخلية التي واجهت الحالة الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) وانعكاساتها المباشرة على مسار السياسة الخارجية الفلسطينية. ويركّز الفصل على ثلاثة محاور رئيسة، تتمثل في تأثير جائحة كورونا على توجهات وأولويات التحرك الخارجي الفلسطيني، وانعكاسات الأزمة الاقتصادية المتفاقمة على فاعلية السياسة الخارجية، إضافة إلى استمرار الانقسام الفلسطيني الداخلي.

الفصل الرابع: توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية (2019–2024): ويتناول هذا الفصل توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية (2019–2024)، من خلال دراسة السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الإقليمية مثل التطبيع العربي الإسرائيلي، والاتفاقيات الإبراهيمية، وأحداث السابع من

أكتوبر 2023، إضافة إلى السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الدولية مثل صفقة القرن، لتسليط الضوء على استراتيجيات فلسطين في التعامل مع هذه التحديات.

الفصل الخامس: الخاتمة و النتائج والتوصيات: حيث ركزت الباحثة على توضيح النتائج العامة للدراسة، و التوصيات المرتبطة بتلك النتائج.

الفصل الثاني: الخلفية النظرية للدراسة

السياسة الخارجية

- مفهوم السياسة الخارجية
- أهمية السياسة الخارجية
- أهداف السياسة الخارجية
- العوامل المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية
- خصائص السياسة الخارجية
- أدوات السياسة الخارجية
- محددات السياسة الخارجية الفلسطينية

نظريات الدراسة:

1- النظرية الواقعية (Realism)

2- النظرية الليبرالية(Liberalism)

3- نظرية صنع القرار(Decision-Making Theory)

4- النظرية البنائية (Constructivism)

5- النظرية الهيكلية (Structural Theory)

6- نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory):

7- نظرية تعدد الخيارات (Poliheuristic Theory):

تمهيد:

تناولت الباحثة في الخلفية النظرية للدراسة عدداً من المفاهيم والمحاور الأساسية المرتبطة بالسياسة الخارجية، حيث تم استعراض مفهوم السياسة الخارجية وأهدافها، إلى جانب توضيح العوامل الداخلية، والخارجية المؤثرة في صياغتها، بما يشمل العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والمؤسسية، كما تم التطرق إلى أبرز النظريات المفسرة للسياسة الخارجية، وبيان أدواتها ووسائل تنفيذها المختلفة، إضافة إلى الوقوف على أبرز خصائص السياسة الخارجية.

فقد حظي مفهوم السياسة الخارجية باهتمام واسع من قبل المحللين، والمختصين باعتباره أحد فروع العلاقات الدولية، إذ تُعد السياسة الخارجية الأداة الأهم في توجيه سلوك الدولة داخل المجتمع الدولي، وعلى الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت هذا الموضوع، إلا أنها لم تتوصل إلى تعريف موحد وشامل للسياسة الخارجية، حيث تختلف التعريفات باختلاف وجهات نظر الباحثين، وغالباً ما تقتصر على أحد أبعادها أو مكوناتها، سواء من حيث السلوك أو الأهداف (فهمي، 2023، ص8).

وتُعد السياسة الخارجية من أبرز مكونات العمل السياسي للدولة، إذ تمثل جملة القرارات التي تُبنى على أساسها توجهات الدولة وتفاعلاتها مع بيئتها الداخلية، والخارجية، فهي الروح الحركية والتفاعلية التي تنظم من خلالها علاقاتها مع العالم، وتُعبر عن مكانتها وتحضرها على الساحة الدولية، لذلك، فإن صناعة القرار في السياسة الخارجية تكتسب أهمية بالغة، نظراً لما قد يترتب عليها من آثار إيجابية أو سلبية، الأمر الذي يستدعي ضرورة تأسيسها على قواعد علمية وعملية دقيقة، وتبرز السياسة الخارجية بوصفها محوراً أساسياً لفهم العلاقات الدولية في ظل التفاعل المتزايد بين الدول، وعدم قدرة أي دولة على الانعزال عن محيطها الإقليمي والدولي، وتزداد أهميتها

مع تنامي القضايا العالمية وتزايد عدد الفاعلين الدوليين، مما يجعلها عاملاً حاسماً في تحقيق رفاهية المجتمعات، لاسيما في الدول النامية" (عبد الكريم، 2018، ص18).

مفهوم السياسة الخارجية:

عرفت السياسية الخارجية بتعريفات خاصة: مصطلح سياسي يعنى بما يتعلق بعلاقات الدولة الخارجية الدبلوماسية مع البلدان الأخرى المجاورة وغير المجاورة، ولها بعض الفعاليات التي تعمل من خلالها لإثبات ثقلها، وأصدائها في المجتمع الدولي وهي المؤهلة لممارسة السياسة الخارجية، بما تملكه من سيادة، وإمكانية عسكرية ،واقتصادية (كامل، 2021، ص92).

وعرّفت أيضا بأنها النشاط الخارجي، أو حركة الدولة الخارجية بجميع وحداتها السياسية والإدارية ،والاقتصادية لتحقيق أهداف عامه للدولة، أو هي مجموعة من الأهداف والارتباطات التي تحاول الدولة بواسطتها ومن خلال السلطات المحددة دستورياً ،أن تتعامل مع الدول الأخرى باستعمال النفوذ والقوة بل العنف في بعض الأحيان، أو أنها عمليه تحويل المداخلات إلى أنشطة تهدف إلى تحقيق غايات معينة (زيتوني، 2024، ص484).

وتنظم السياسة الخارجية نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول والمنظمات الدولية، فهي السلوك السياسي الخارجي سواء على مستوى العلاقات مع الدول، أو مع الأشخاص الآخرين

وبالتالي هي العمل على إيجاد التوازن بين الالتزام الخارجي لدولة ما والقوة اللازمة لتنفيذ هذا الالتزام (اسعد، 2024، ص137).

ويمكن القول أن مفهوم السياسة الخارجية هو خطة أو استراتيجية علنية تحكم عمل الدولة مع العالم الخارجي ،بما تملكه من مبدأ السيادة، والإمكانيات المادية والعسكرية، وهي ليست مقتصرة على الدول بل أن الشركات متعددة الجنسيات، والمنظمات الإقليمية، والدولية بما تملكه من شخصية

اعتبارية لها سياستها الخارجية الخاصة التي قد تتفق أو تختلف مع الدول التابعة لها (الزاوي، 2023، ص1).

ويعرف نوري النعيمي السياسة الخارجية بأنها" التصرفات الرسمية المحددة التي يقوم بها صانعوا القرار" السلطويون في الحكومة الوطنية، بهدف التأثَير في سلوك الفاعلين الدوليين الآخرين" (النعيمي، 2010، ص20).

وإذا نظرنا إلى تعريفات السياسة الخارجية، نجد أنه لا يوجد اتفاق واضح في أدب السياسة الخارجية، حول تعريف السياسة الخارجية فيعرف بعد الدارسين تعريف شديد العمومية لا يكاد يميز بين السياسة الخارجية وغيرها من السياسات، واعتماداً على ما سبق فإن السياسة الخارجية هي تلك الممارسات القولية والفعلية العلنية وغير العلنية التي تقوم بها الدولة في مجال سياستها في التعامل مع الدول والظروف المحيطة، والتي تسعى الدولة من خلالها للحفاظ على مصالحها ،أو تعزيزها، والتقليل من الخسائر.

أهمية السياسة الخارجية:

يمكن توضيح أهمية السياسية الخارجية من خلال ما يلي (الحسني، 2024، ص30):

أولا: تحقيق التوازن بين السياسة الداخلية والخارجية: تهدف السياسة الخارجية إلى أن تكون متكاملة مع السياسة العامة للدولة، بحيث يتم تحقيق توازن مرن بين الأولويات الداخلية والخارجية، فاهتمام الدولة بالسياسة الخارجية، يعتمد على طبيعة المشكلات الداخلية، والفرص المتاحة على الساحة الدولية.

ثانيا: فهم دوافع السياسة الخارجية والتنبؤ بالتطورات الدولية: فهم دوافع السياسة الخارجية يساعد الدول على التنبؤ بالأحداث والتغيرات في الساحة الدولية، مما يعزز القدرة على التعامل بفعالية مع تلك الأحداث.

ثالثا: الدور التنموي للسياسة الخارجية: تساهم السياسة الخارجية في تعزيز مكانة الدولة على الساحة الدولية، مما يشجع الدول الأخرى على التعاون معها وتقديم المساعدات الاقتصادية. كما تساعد في استقطاب الاستثمارات، وتحقيق التنمية الاقتصادية من خلال الاستفادة من السمعة والمكانة الدولية للدولة.

رابعا: تدعيم الاستقلال السياسي للدولة: تساعد السياسة الخارجية الدولة على الحفاظ على استقلالها السياسي من خلال اتباع سياسات مثل عدم الانحياز وموازنة النفوذ الدولي، مما يمكنها من مواجهة تدخل القوى الكبرى والحفاظ على سيادتها.

خامسا: تأمين المصالح الخارجية للدولة: تعمل السياسة الخارجية على حماية مصالح الدولة الخارجية، سواء كانت سياسية، أو اقتصادية، أو أمنية، من خلال التفاوض ،والتحالفات الدولية. وكذلك من خلال الاستفادة من الأدوات الدبلوماسية، والاقتصادية، والعسكرية.

أهداف السياسة الخارجية:

تلجأ كل دولة إلى تبني مجموعة من الأهداف المحددة في تعاملها مع النظام الدولي، وتسخر جميع الإمكانات والوسائل لتحقيقها، وتتلخص الأهداف التي يمكن للدولة تحقيقها فيما يلي (شميش، 2023، ص29):

1. ضمان الدولة لعدم المساس بحدودها، أو تدخل الآخرين في شؤونها، الأمر الذي يُعدّ شرطاً رئيسياً لاستقلالها.
2. السعي لتعزيز القدرات العسكرية، والاقتصادية ،أو الدبلوماسية للدولة بحيث تستطيع التأثير في محيطها الدولي، وتحقيق مصالحها.
3. توظيف السياسة الخارجية لفتح أسواق، تأمين موارد، أو جذب استثمارات بما يعزّز رفاه الدولة ويحقق مصالحها المادية.

4. السعي إلى تكبير دائرة النفوذ، أو التواجد الدولي للدولة سواء عبر علاقات اقتصادية ،أو سياسية أو حتى عسكرية، لما يعتبره البعض ضرورة لتحقيق الأمن أو المصالح الاقتصادية.
5. تبنّي الدولة لقيم أو مبادئ تُعدّ جزءاً من هويتها، ثم استخدام سياستها الخارجية لتعزيزها أو نشرها لدى الآخرين.
6. استخدام الدولة لوسائل «الدبلوماسية الثقافية» للحفاظ على هويتها، وتعزيزها خارجياً عبر مؤسسات ثقافية، أو تعليم لغتها، أو إحياء تراثها.
7. إدماج الدولة لخطابٍ أو استراتيجية تسعى للحدّ من النزاعات الدوليّة، أو المشاركة في التعاون الدولي، أو العمل ضمن المنظمات الدولية من أجل الاستقرار.

وعليه يمكن تناول أهداف السياسة الخارجية للدول من خلال تقسيم تحليلي عام يقوم على ثلاث مجموعات رئيسية، تختلف في درجة أهميتها، وطبيعة الوسائل المستخدمة لتحقيقها (كامل، 2021، ص94):

- **حماية السيادة والأمن القومي:** يُعد حماية السيادة الوطنية والأمن القومي من أبرز الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها ضمن سياستها الخارجية. وتسخر الدولة كافة إمكاناتها وإداراتها لضمان الحفاظ على كيانها وصد التهديدات والمخاطر المحيطة بها.

- **تعزيز التنمية والرخاء الاقتصادي:** يرتبط النمو الاقتصادي بقدرة الدولة على حماية نفسها وسيادتها، إذ كلما ازدادت قوة الدولة الاقتصادية، أصبح بمقدورها لعب دور فاعل على الصعيد الدولي. لذلك، يشكل تعزيز التنمية، والرخاء الاقتصادي هدفًا رئيسيًا للسياسة الخارجية، إذ يسهم الاعتماد على الذات في تحقيق مصالح الدولة وتطلعاتها.

- **تحقيق السلم والأمن الدوليين:** تسعى الدول إلى إيجاد حالة من السلم والاستقرار، والمساهمة في حفظ الأمن العالمي. فتتجنب الصراعات والحروب لما لها من آثار سلبية على سيادتها وأمنها الداخلي، ويعدّ تحقيق السلم، والأمن شرطًا أساسيًا لاستقرار الدولة، واستمرارية نموها.

- **تعزيز الحضور والنفوذ الإقليمي:** تسعى الكثير من الدول إلى تعزيز حضورها، ونفوذها في محيطها الإقليمي. ويأتي ذلك من خلال سياساتها الخارجية، وقدرتها على التأثير ضمن المنظومة الإقليمية، وهو هدف يعكس قوة الدولة ،ومكانتها بين الدول المجاورة.

- **زيادة إمكانات الدولة:** تشمل إمكانات الدولة المادية ،والمعنوية، التي تُمكّنها من الحفاظ على كيانها السياسي والقومي. وتحدد هذه الإمكانات طبيعة السياسة الخارجية للدولة، بما يمنحها القدرة على مواجهة الضغوط، والتهديدات الخارجية بفعالية.

- **الأهداف الإيديولوجية والدينية:** تتأثر السياسة الخارجية بثلاثة دوافع رئيسة: الثقافة، والأيديولوجية، والمصالح المادية. ومن بين هذه العوامل، تبرز الأهداف الإيديولوجية، والدينية التي توجه صانعي القرار نحو تصور مستقبلي واضح، وتحديد الوسائل اللازمة لتحقيق أهداف الدولة بما يتوافق مع قيمها، ومبادئها.

العوامل المؤثرة على صياغة السياسة الخارجية:

تتأثر عملية صنع السياسة الخارجية بمجموعة متنوعة من العوامل، ويمكن تقسيم هذه العوامل إلى ثلاثة مستويات رئيسية (الغصون، 2025، ص29):

أولاً: العوامل الداخلية (عناصر القوة الوطنية):

وهي العوامل الناشئة من البيئة الداخلية للدولة، وتشمل الخصائص القومية والموارد المتاحة، وتتسم بالاستقرار النسبي. وتنقسم إلى:

- المقدرات القومية: وتشمل الإمكانيات المادية، والاقتصادية، والعسكرية المتاحة للدولة، وحجمها، ومستوى تطورها.
- المشكلات الاجتماعية: وتشير إلى المشكلات المرتبطة بالاستقرار الاجتماعي، والاقتصادي، التي قد تمتد لفترات زمنية طويلة.
- مستوى التطور القومي: يعكس درجة وعي الأفراد بالخصائص المشتركة بينهم، وحركتهم نحو بناء دولة مستقلة.
- التكوين الاجتماعي: ويشمل تأثير النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية وجماعات المصالح السياسية.
- التوجهات المجتمعية: مجموعة الأفكار الأساسية التي يعتنقها المجتمع، بما في ذلك التوجهات الثقافية، والسياسية، والأيديولوجية، والتي تحدد رؤية المجتمع للعالم السياسي.
- طبيعة النظام السياسي: تتعلق بتكوين السلطة التنفيذية، الموارد المتاحة لها، والضوابط السياسية المطبقة عليها، وليس بالنظام السياسي بشكل عام.

ثانيا: العوامل الخارجية:

وهي العوامل الناشئة من البيئة الدولية والإقليمية، وتشمل:

- النسق الدولي: يشمل عدد الدول، وطبيعتها، وبنية النظام الدولي، والمستويات المؤسسية، والعمليات السياسية الدولية، وتأثير الأحلاف والتحالفات.
- المسافة الدولية: تتعلق بالتشابه والتعاون بين الدولة ووحدات دولية أخرى، وتشمل المسافة الجغرافية، والمقدرات النسبية، وتوازن القوى، ومدى التشابه بينها.
- التفاعلات الدولية: تشمل نوعية العلاقات مع الدول الأخرى، مثل سباق التسلح، والتبعية الاقتصادية، وسياسات الاستقطاب، ومكافحة الإرهاب.
- الموقف الدولي: يشير إلى الحافز المباشر الناتج عن البنية الدولية في فترة زمنية معينة، والذي يستلزم من صانع السياسة الخارجية اتخاذ إجراءات محددة.

ثالثاً: العوامل النفسية والشخصية:

السياسة الخارجية ليست مجرد انعكاس للعوامل الموضوعية، بل تتأثر أيضًا بدوافع وخصائص أصحاب القرار. وتشمل:

- العوامل المادية الدائمة نسبيًا: مثل الجغرافيا، والموارد الطبيعية، والمنشآت العسكرية، والتغيرات في القدرة العسكرية والاقتصادية.
- العناصر الإنسانية: تشمل العدد السكاني، وصانعي القرار والقادة، والأيديولوجية، ودور الإعلام.
- السلطات الحكومية: تشمل السلطة التنفيذية، ورئيس الحكومة، والوزارات المعنية، والسلطة التشريعية، واللجان المتخصصة.
- الأدوار غير الحكومية: مثل الأحزاب السياسية، والفئات ذات المصالح، ووسائل التواصل الاجتماعي، والرأي العام.

خصائص السياسة الخارجية:

تتميز السياسة الخارجية بمجموعة من الخصائص والسمات التي تميزها عن غيرها من السياسات، ويمكن حصرها فيما يلي (النجار، 2024، ص94):

أولاً: الطابع الرسمي: تُتخذ السياسة الخارجية من قبل جهات رسمية في الدولة، ولا يملك أي جهاز غير رسمي الفصل النهائي فيها. الجهاز الأهم في هذا السياق هو السلطة التنفيذية، ويمثلها عادةً: رئيس الدولة، ورئيس الحكومة، ووزير الخارجية، ووزير الدفاع، والأشخاص المكلفون بتمثيل أجهزة الدولة.

ثانياً: الطابع البرنامجي: السياسة الخارجية تتسم بالطابع البرنامجي، والذي ينقسم إلى بعدين:

- البعد العام: يحدد الأطر العامة للسياسة الخارجية.
- البعد المحدد: يوضح البرامج والخطط العملية لتنفيذ السياسة وفق أهداف محددة.

ثالثاً: الطابع الخارجي: السياسة الخارجية موجهة بالأساس نحو البيئة الدولية، فهي تختبر في الإطار الخارجي، ويُقاس نجاحها بمدى تحقيقها للأهداف المحددة ضمن هذا الإطار.

رابعاً: الطابع الهدفي: السياسة الخارجية ليست مجرد رد فعل على البيئة الخارجية، بل هي عملية مقصودة وواعية تهدف إلى تحقيق أهداف محددة مسبقًا. وتشمل تعبئة جميع الموارد المتاحة لتعزيز دور الدولة في النظام الدولي أو لحماية مصالحها الوطنية.

خامساً: الطابع الواحدي: السياسة الخارجية تمثل البرامج التي تعتمدها وحدة دولية واحدة تجاه وحدات دولية أخرى، وهذا ما يميزها عن العلاقات الدولية العامة، حيث يكون التركيز على موقف الدولة الفردية وأهدافها تجاه الآخرين.

سادساً: الطابع الاختياري: برامج وقرارات السياسة الخارجية تُختار من بين عدة بدائل حسب أهداف الدولة ومصلحتها القومية. ويشمل هذا الاختيار ثلاثة أبعاد:

- صياغة السياسة الحقيقية: وهي التي يقوم بها المسؤولون المكلفون برسم السياسة الخارجية.
- تحديد البدائل الممكنة: حيث تتوفر مجموعة من الخيارات البديلة أمام صانع القرار للاختيار بينها.
- المرونة في التكيف: تُتيح القدرة على تعديل السياسة الخارجية عند تغير الظروف أو المواقف المتعلقة بموقف معين.

أدوات السياسة الخارجية:

تعدّ السياسة الخارجية إحدى الجوانب الأساسية للعلاقات الدولية، حيث تهدف إلى تحقيق مصالح الدول، وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي، وتحقيق الأمن والاستقرار والتنمية، وتتضمن السياسة الخارجية مجموعة من الأدوات، والوسائل التي تمكن الدولة من تحقيق أهدافها، وتحقيق النفع المشترك مع الدول الأخرى ومن بين هذه الأدوات (السردي، 2024، ص38):

أولا: الدبلوماسية:

تعدّ الدبلوماسية الوسيلة الرسمية للتواصل بين الدول، وتشمل إقامة العلاقات الدبلوماسية وتبادل المكاتب الدبلوماسية، وفتح السفارات والقنصليات. تساعد الدبلوماسية الدول على بناء علاقات قوية ومستقرة مع الدول الأخرى من خلال الحوار، والمفاوضات، كما تتيح حل النزاعات، والمشاكل بطريقة سلمية بعيداً عن الصراعات المسلحة. ومن خلال الدبلوماسية، تستطيع الدول تنسيق السياسات، وتحقيق أهداف مشتركة، مثل تعزيز الأمن، والتفاهم الاقتصادي، والتعاون السياسي والثقافي، كما تلعب دوراً في حماية مصالح الدولة ،وتعزيز مكانتها في المجتمع الدولي.

ثانيا: العلاقات الاقتصادية:

تشمل العلاقات الاقتصادية جميع التوجهات التجارية، والتعاونية والاستثمارية بين الدول، وتشمل إبرام الاتفاقيات التجارية ،والاقتصادية، والاستثمارية التي تهدف إلى تعزيز التعاون بين الدول وتحقيق المصالح المشتركة. تعمل العلاقات الاقتصادية على زيادة الحرية في التجارة ،وتسهيل التبادل التجاري، مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي، ورفع مستوى المعيشة. كما يمكن من خلال هذه العلاقات استقطاب الاستثمارات الأجنبية، وتطوير البنية التحتية، وتوسيع الأسواق المحلية ،والدولية، وبالتالي تعزيز نفوذ الدولة ومكانتها في المجتمع الدولي.

ثالثا: القوة العسكرية:

تعد القوة العسكرية أحد أهم أدوات النفوذ التي تمتلكها الدولة، وتشكل جزءاً من قدرتها على التأثير في المحافل الدولية. وتستخدم الدول القوة العسكرية للدفاع عن أمنها ،وحماية حدودها، ومصالحها الاستراتيجية، وأحياناً لبسط نفوذها على مناطق معينة، أو لتحقيق أهداف سياسية معينة. وتمكن القوة العسكرية الدولة من ممارسة الضغط في المفاوضات الدولية، والمشاركة في التحالفات العسكرية، وحماية مواطنيها ومصالحها الخارجية. كما تساهم في ردع أي تهديدات محتملة، مما يعزز مكانة الدولة وقيمتها في السياسة الدولية.

رابعا: العلاقات الثقافية والتعليمية:

تساهم العلاقات الثقافية والتعليمية في تعزيز صورة الدولة في الخارج، وبناء جسور من الثقة والتفاهم بين الدول والشعوب. تشمل هذه العلاقات تبادل الثقافة، والتراث والفنون واللغة، وكذلك التعاون في المجالات التعليمية والبحثية. من خلال هذه الأداة يمكن للدول تعزيز التفاهم المتبادل، وتكوين شبكات من العلاقات الاجتماعية، والثقافية، كما تساعد في نقل قيم الدولة وترويج رؤاها

للعالم الخارجي، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات الدولية وزيادة التعاون في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية.

خامسا: التحرك الدولي والإعلانات في المحافل الدولية:

يتمثل هذا الأسلوب في قدرة الدولة على متابعة القضايا الدولية، وإبراز مواقفها الرسمية في المحافل الدولية مثل الأمم المتحدة، أو المنظمات الإقليمية. من خلال هذا التحرك، يمكن للممثلين الرسميين تقديم مواقف الدولة أثناء المحادثات والمفاوضات، والتأثير على صياغة القرارات الدولية، وكذلك إصدار البيانات الرسمية والتصريحات عبر وسائل الإعلام المصرح لها. هذه الأداة تساعد الدولة على التعبير عن استراتيجياتها، وسياساتها، والمساهمة في توجيه النقاشات الدولية بما يخدم مصالحها، ويعزز مكانتها في المجتمع الدولي.

سادسا: العلاقات العامة والإعلام:

تلعب العلاقات العامة والإعلام دوراً محورياً في دعم السياسة الخارجية، من خلال تحسين صورة الدولة لدى الجمهور الدولي، والترويج لبرامجها ومبادراتها. يتم استخدام الإعلام لتوضيح مواقف الدولة وأهدافها وتعزيز التواصل بين الحكومة، والجمهور داخل وخارج الدولة. كما تساهم العلاقات العامة في بناء الثقة مع الدول الأخرى والشعوب الأجنبية، وتسهيل التعاون في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والثقافية. من خلال هذه الأداة يمكن توجيه الرأي العام الدولي وتشكيل صورة إيجابية عن الدولة، ممّا يعزز نفوذها ،ومكانتها على المستوى العالمي.

محددات السياسة الخارجية الفلسطينية:

تخضع بيئة السياسة الخارجية الفلسطينية لتفاعلات معقدة في المحافل الدولية، إذ تواجه دولة احتلال مدعومة بنفوذ اللوبي الصهيوني، وقوّة فيتو في مجلس الأمن، ما يحول دون تطبيق قرارات

الأمم المتحدة بشكل رادع، بينما يلتزم الجانب الفلسطيني بشكل كامل بهذه القرارات، مما يضع فلسطين في موقف يحدّ من قدرتها على ممارسة سياسة خارجية ذات أثر كبير، ويستدعي تفعيل مؤسسات الحماية الدولية كالمحكمة الجنائية الدولية، لمساءلة مجرمي الاحتلال وضمان المحاسبة الدولية، إذ يلعب التجانس الإقليمي في المصالح والأهداف، دوراً محورياً في بلورة قوة السياسة الخارجية لأي دولة، غير أن السياسة الخارجية الفلسطينية فقدت الكثير من هذا التجانس مع المحيط العربي نتيجة اختلاف الرؤى حول حلّ القضية الفلسطينية، وتراجع دور المبادرات العربية، مما أضعف تأثير هذه الدول في المحافل الإقليمية والدولية، وباتت المبادرة الفلسطينية تواجه تحديات صعوبة حشد الدعم اللازم (العيساوي، 2010).

ويُعدّ افتقار فلسطين إلى مقومات السيادة عاملاً مهمًّا في تقييد قدراتها على رسم سياسة خارجية فعّالة، فقد تأسست مؤسساتها الدبلوماسية قبل قيام دولة ذات سيادة، فكانت الدبلوماسية الفلسطينية تجريبية وشخصية، غابت عنها الاستراتيجيات الواضحة والقوانين المنضبطة للعمل الدبلوماسي، فتعاملت كأداة تكتيكية مرحلية تعتمد على المبادرات الفردية غير المتناسقة ،دون مرجعية ثابتة تخدم الأهداف الاستراتيجية، وشهدت الدبلوماسية الفلسطينية في مراحلها المبكرة غياباً لكادرٍ دبلوماسيٍ محترف، فمارست العمل عبر إدارات العلاقات الخارجية لكل فصيل، واعتمدت على عناصر ثورية وأكاديمية نقّبت القنوات الممكنة لكسب الدعم بدلاً من بناء جهاز مؤسّسي موحّد، ممّا أدّى إلى إضعاف الالتزام الانضباطي، وظهور ولاءات شخصية ،دون ضمان كفاءة الأدوات الدبلوماسية (فياض، 1996).

ويسهم السياق الإقليمي في تشكيل أطر السياسة الخارجية الفلسطينية عبر تباين مواقف الدول العربية تجاه القضية الفلسطينية، إذ اختلفت الآراء بين دعم المبادرة العربية للسلام ،وتبني رؤى تفاوضية، وبين الاتجاهات المحافظة التي رأت في القضية ورقة مساومة في علاقاتها مع إسرائيل

والولايات المتحدة، وكيف أن التحولات التي شهدتها الثورات العربية عام 2010 جاءت لتعيد تشكيل الأولويات الإقليمية، ما أثر على مستوى التضامن العربي تجاه فلسطين ،وأضعف قدرتها على حشد الدعم المطلوب (أوتاوي وحرز الله، 2008).

ويؤثر التماسك الداخلي على قوة الخطاب والدبلوماسية الفلسطينية، إذ أدى الانقسام السياسي والفصائلي إلى سيطرة رؤى متضادة على مسارات صنع القرار، فغابت المرجعية السياسية الجامعية الموحدة، ما قلّص من قدرة القيادة على صياغة استراتيجية خارجية قادرة على التكيف مع التحديات الدولية واستغلال التقلبات في موازين القوة، فقد أثر انعدام الوحدة الداخلية على فعالية الجهود الدبلوماسية وحشد الدعم الدولي للقضية الفلسطينية (المصري، 2014).

ويضيف طرايرة (2018) بأن السياسة الخارجية الفلسطينية تتأثر بجملة من المحددات المتداخلة التي تشكل مسارها، وتؤثر في قدرتها على تحقيق أهدافها الوطنية، وعلى رأسها التحرر من الاحتلال الإسرائيلي، وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، فهذه السياسة لا تعمل في فراغ، بل تخضع لمحددات داخلية وخارجية، إقليمية ودولية، تاريخية وواقعية، تعيق أحياناً وتدفع أحياناً أخرى نحو تحقيق التقدم، من أبرز هذه المحددات، الوضع الداخلي الفلسطيني المتمثل في الانقسام السياسي وضعف وحدة الصف، ما يُضعف من تماسك الوفود التفاوضية، ويقلل من فاعلية الخطاب السياسي الموحد في المحافل الدولية، وكذلك، تلعب البيئة الإقليمية دوراً مهماً، حيث ترتبط السياسة الخارجية الفلسطينية إلى حد بعيد بمواقف الدول العربية والإسلامية التي ترتبط هي الأخرى بعلاقات مع إسرائيل، وتخضع لحسابات سياسية وأمنية واقتصادية، ما يجعل مواقفها تجاه فلسطين متذبذبة أو محكومة بقيود معينة، وعلى الصعيد الدولي، فإن السياسة الخارجية الفلسطينية تتأثر بميزان القوى العالمية ومواقف القوى الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، التي غالباً ما ترتبط مصالحها بدعم إسرائيل، مما يقيد إمكانية الضغط الدولي لصالح الفلسطينيين.

النظريات المفسرة للسياسة الخارجية:

1- النظرية الواقعية (Realism) :

تُعد النظرية الواقعية واحدة من أبرز النظريات التقليدية في دراسة السياسة الخارجية، وتركِّز هذه النظرية على الدولة باعتبارها الفاعل الأساسي في النظام الدولي، حيث تعتبر أن الهدف الرئيسي للسياسة الخارجية هو تحقيق مصلحة الدولة العليا وضمان بقائها في بيئة دولية فوضوية، وفقاً للواقعيين، تعمل الدول ضمن سياق يتسم بعدم وجود سلطة عليا تنظم العلاقات بينها، ما يجعلها تسعى لتعظيم قوتها وقدراتها لضمان بقائها، ويرى الواقعيون أن الدول تتصرف بعقلانية، وتسعى لتحقيق أمنها ومصالحها الوطنية، هذه المصالح غالباً ما تُحدد بالقوة المادية والقدرات العسكرية والاقتصادية، ويعتقد الواقعيون أن التوازن بين القوى هو الأسلوب الأكثر فعالية للحفاظ على السلام والاستقرار في النظام الدولي، فمثلاً، يمكن أن تفسر هذه النظرية التحالفات العسكرية، مثل حلف الناتو، كوسيلة لتحقيق التوازن ضد قوى منافسة (خليل، 2022).

2- النظرية الليبرالية(Liberalism):

على النقيض من الواقعية، تركز النظرية الليبرالية على التعاون بين الدول، وتُبرز دور المؤسسات الدولية، والقيم المشتركة مثل الديمقراطية، وحقوق الإنسان في تشكيل السياسة الخارجية، يرى الليبراليون أن الدول ليست الفاعل الوحيد في النظام الدولي، حيث تلعب المنظمات الدولية، الشركات متعددة الجنسيات، والجماعات غير الحكومية دوراً محورياً في تعزيز التعاون بين الدول (بريندان، 2005).

تعدّ الليبرالية أن الاعتماد الاقتصادي المتبادل بين الدول يُقلل من احتمالية نشوب الصراعات، لأن الدول تصبح أكثر ميلاً للحفاظ على السلام ؛ من أجل حماية مصالحها الاقتصادية المشتركة، فمثلاً، يُمكن تفسير تعزيز الاتحاد الأوروبي لتوسيع عضويته كاستراتيجية لتعزيز الاستقرار

الاقتصادي والسياسي في المنطقة، ومع ذلك، يُنتقد الليبراليون لأنهم يقللون من أهمية الفوضى في النظام الدولي ويفترضون أن التعاون دائماً ممكن، حتى في ظل ظروف غير مواتية، كما يُتهمون بالاعتماد المفرط على المؤسسات الدولية التي قد لا تكون فعالة دائماً (Moravcsik, 2010).

3- نظرية صنع القرار (Decision-Making Theory) :

تركز نظرية القرار على كيفية اتخاذ القرارات في السياسة الخارجية، تُبرز هذه النظرية الدور المركزي لصانعي القرار، سواء كانوا رؤساء دول، أو وزراء خارجية، في تحديد سياسات الدول. تفترض النظرية أن العوامل النفسية، الإدارية، والبيروقراطية تؤثر بشكل كبير على عملية اتخاذ القرار، وتُسلط النظرية الضوء على أهمية التصورات الشخصية لصانعي القرار، وكيف يمكن أن تؤدي إلى أخطاء في الحكم بسبب الانحيازات المعرفية أو سوء التقدير، كما نأخذ في الاعتبار الضغوط السياسية الداخلية، مثل تأثير الرأي العام أو اللوبيات، فعلى سبيل المثال، يُمكن تفسير سياسة الولايات المتحدة في فيتنام خلال الستينيات، كنتاج لتصورات خاطئة لدى صانعي القرار حول طبيعة الصراع وديناميكياتة (Renshon & Renshon, 2008).

4- النظرية البنائية (Constructivism) :

تُركز النظرية البنائية على دور الأفكار، والهويات، والقيم في تشكيل السياسة الخارجية، وفقاً للبنائيين، فإن السياسة الخارجية ليست مجرد استجابة للعوامل المادية أو الفوضى الدولية، بل هي نتيجة للبُنى الاجتماعية التي تشكل تصورات الدول عن العالم، وتُبرز هذه النظرية كيف تُحدد الهويات الوطنية ،والسياسية أهداف الدول وسلوكها، فمثلاً، يمكن تفسير سياسة السويد الخارجية كنتاج لهويتها كدولة محايدة ومؤيدة لحقوق الإنسان، كما تُلقي الضوء على كيفية تغير سياسات الدول مع تغير هوياتها، مثل التحولات في السياسة الخارجية لجنوب إفريقيا بعد انتهاء نظام الفصل العنصري (Houghton, 2007).

5- النظرية الهيكلية (Structural Theory) :

تُركز النظرية الهيكلية على تأثير بنية النظام الدولي على قرارات السياسة الخارجية للدول، وفقاً لهذه النظرية، فإن النظام الدولي يعمل كقوة منظمة تحدد الخيارات السياسية المتاحة للدول وتقيد تصرفاتها، تنظر هذه النظرية إلى النظام الدولي باعتباره فوضوياً، حيث تفتقر الدول إلى سلطة مركزية، مما يدفعها للعمل ضمن قيود، وشروط يفرضها هذا النظام، وترى النظرية الهيكلية أن توزيع القوى في النظام الدولي، مثل القطبية الأحادية أو الثنائية، يُشكل الفرص والقيود التي تواجهها الدول، فعلى سبيل المثال، يمكن تفسير سلوك الدول الصغيرة من خلال الاعتماد على الدول الأكبر في نظام أحادي القطبية (Tayfur, 2000).

6- نظرية الاختيار العقلاني (Rational Choice Theory):

نظرية الاختيار العقلاني (RCT) هي واحدة من أبرز النظريات التي تفسر السلوك البشري، وقد تم استخدامها بشكل واسع في مختلف العلوم الاجتماعية والسلوكية، بما في ذلك الاقتصاد وعلم الاجتماع والعلوم السياسية، وتعدّ هذه النظرية أساساً لعدة مجالات بحثية تتعلق بتطوراتها النظرية والمفاهيمية، مثل نظرية اتخاذ القرارات الرسمية ،ونظرية الألعاب، وتُعدّ نظرية الاختيار العقلاني محورية في فهم السلوك البشري لأنها توفر نموذجاً رياضياً لفهم الفعل المعتمد استناداً إلى رغبات واعتقادات الأفراد، فوفقاً للنظرة التقليدية لهذه النظرية، يُفترض أن الأفراد يتخذون قراراتهم بناءً على عملية عقلانية، حيث يوازن الفرد بين خياراته المتاحة استناداً إلى رغباته، ومعتقداته، ويختار الخيار الذي يحقق أفضل تلبية لرغباته، ومن أبرز هذه الانتقادات أن نظرية الاختيار العقلاني لا تفسر السلوك البشري بشكل كامل، بل تركز فقط على الأفراد وتستند إلى افتراضات عقلانية حول اتخاذ القرارات، ومع ذلك، فإن هناك تنوعاً كبيراً في تطبيقات هذه النظرية، حيث لا تشير إلى نظرية موحدة، بل إلى مجموعة من المناهج المختلفة، التي يمكن أن تختلف في التفاصيل المفاهيمية

والمنهجية، مثل نظرية المنفعة المتوقعة ونظرية التوقعات العقلانية ونظرية الاختيار العام، وغيرها (Herfeld, 2022).

7- نظرية تعدد الخيارات (Poliheuristic Theory):

تجمع نظرية تعدد الخيارات بين النظريات الإدراكية ونظرية الاختيار العقلاني لفهم عمليات اتخاذ القرار في السياسة الخارجية، وتُبرز هذه النظرية أن صانعي القرار غالباً ما يستبعدون الخيارات غير المقبولة سياسياً ،أو شخصياً قبل تحليل الخيارات المتبقية بعناية، وتشير النظرية إلى أن القرارات تُتخذ على مراحل، حيث يتم أولاً تقليص الخيارات بناءً على معايير غير عقلانية، مثل الضغوط السياسية الداخلية، ثم تُحلل الخيارات المتبقية بناءً على معايير عقلانية، مثال على ذلك هو قرارات التدخل العسكري، التي تتطلب توازناً بين الاعتبارات السياسية المحلية والتقييمات الاستراتيجية (Redd, 2023)

تحليل الباحثة لنظريات الدراسة وربطها بمحددات السياسة الخارجية الفلسطينية:

تنطلق هذه الدراسة من افتراض أساسي مفاده أن السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) لا يمكن فهمها أو تفسيرها من خلال نظرية واحدة مكتملة، نظراً لخصوصية الحالة الفلسطينية بوصفها حالة سياسية غير مستقرة، تعمل في ظل غياب السيادة الكاملة، وتشابك المستويات المحلية ،والإقليمية، والدولية الرسمية منها والشعبية. وعليه، تعتمد الدراسة مقاربة تحليلية تكاملية توظّف عدداً من نظريات السياسة الخارجية بصورة جزئية وانتقائية، وبما يتناسب مع تعقيد المحاور المدروسة وطبيعة التحديات محل التحليل.

ففي محور التحديات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية الفلسطينية، تُسهم نظريات صنع القرار، والاختيار العقلاني، وتعدد الخيارات في تفسير كيفية تعامل القيادة الفلسطينية مع الأزمات الداخلية المتراكبة، وعلى رأسها جائحة كورونا، والأزمة الاقتصادية، واستمرار الانقسام السياسي، ففي ظل

محدودية الموارد وضيق هامش الحركة، اتسمت السياسة الخارجية الفلسطينية بسلوك براغماتي يسعى إلى تقليل الخسائر أكثر من تحقيق مكاسب استراتيجية كبرى، حيث جرى استبعاد الخيارات ذات الكلفة السياسية أو الاقتصادية العالية، والتركيز على تحركات خارجية رمزية أو إنسانية، مثل طلب الدعم الدولي لمواجهة تداعيات الجائحة، أو السعي للحفاظ على قنوات المساعدات المالية، وهو ما يعكس منطق اتخاذ القرار في بيئة داخلية مأزومة.

كما يبرز الانقسام الفلسطيني الداخلي كعامل بنيوي تُفسّره النظرية البنائية من خلال تأثيره على الهوية الوطنية والخطاب السياسي الخارجي، إذ لم يقتصر أثره على إضعاف الشرعية الداخلية، بل انعكس على قدرة السياسة الخارجية الفلسطينية على إنتاج خطاب موحد ومتماسك في المحافل الدولية، الأمر الذي قلّل من فاعلية التحرك الدبلوماسي وأضعف القدرة على تعبئة الدعم الدولي خلال الأزمات.

أما في محور توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية، فتُسهم النظرية الهيكلية والنظرية الواقعية في تفسير القيود الصارمة التي فرضتها بنية النظام الدولي والإقليمي على الخيارات الفلسطينية، ولا سيما في ظل الاختلال الحاد في موازين القوى، وتنامي مسارات التطبيع العربي الإسرائيلي، وتكريس الدعم الأمريكي غير المشروط لإسرائيل. فالتعامل الفلسطيني مع تحديات مثل صفقة القرن، والاتفاقيات الإبراهيمية جاء محكوماً بسقف منخفض من الفعل السياسي، نتيجة لطبيعة النظام الدولي، وهيمنة القوى الكبرى على مسارات التسوية والشرعية الدولية.

في الوقت ذاته، تُفسّر النظرية الليبرالية اعتماد السياسة الخارجية الفلسطينية على الأدوات القانونية والمؤسسات الدولية، مثل الأمم المتحدة والمحكمة الجنائية الدولية، كمسار بديل لمواجهة التحديات الإقليمية والدولية، خاصة في ظل غياب أدوات القوة الصلبة، إلا أن هذا التوجه الليبرالي اصطدم

بحدود النظام الدولي ذاته، حيث أظهرت التجربة الفلسطينية محدودية فعالية المؤسسات الدولية في كبح الانحيازات السياسية للقوى الكبرى.

وتكتسب النظرية البنائية أهمية خاصة في تحليل التفاعل الفلسطيني مع أحداث السابع من أكتوبر 2023 وتداعيات حرب غزة، حيث شكّلت السرديات، والخطاب السياسي، والبعد الرمزي للقضية الفلسطينية أدوات مركزية في إعادة توجيه السياسة الخارجية نحو الرأي العام الدولي، ومنظمات المجتمع المدني، والحركات التضامنية العابرة للحدود، وتُبرز البنائية كيف أُعيد إنتاج المعاني السياسية للقضية الفلسطينية في الخطاب الدبلوماسي خلال هذه المرحلة، بحيث لم يكن التحرك الخارجي محكوماً فقط بحسابات مادية، بل بهويات وقيم ومعايير أخلاقية وإنسانية.

وانطلاقاً مما سبق، تعتمد الدراسة النظرية البنائية كإطار تفسيري رئيس، مع توظيف تكاملي لباقي النظريات، بما يسمح بفهم ديناميكيات السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) في سياقها الداخلي والإقليمي والدولي، ويعكس طبيعتها المرنة والمتغيرة، بوصفها سياسة خارجية تتشكل في بيئة غير مستقرة، وتخضع باستمرار لإعادة التكيّف مع الأزمات، والتحولات المتسارعة.

الفصل الثالث

التحديات الداخلية وأثرها على السياسة الخارجية الفلسطينية

(2019-2024)

أولاً: السياسة الخارجية الفلسطينية وجائحة كورونا (2019-2024)

ثانياً: السياسة الخارجية الفلسطينية والأزمة الاقتصادية (2019-2024)

ثالثاً: الانقسام الفلسطيني الداخلي

شهدت فلسطين خلال الفترة الممتدة بين عامي 2019 و2024 سلسلة من الأزمات الاقتصادية العميقة، التي أثرت بشكل مباشر في أداء مؤسساتها، وفي توجهات سياستها الخارجية، فقد واجهت السلطة الفلسطينية ضغوطاً متزايدة ناجمة عن عوامل متعددة، أبرزها القيود البنيوية التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الوطني من خلال السيطرة على الموارد والمعابر، وقرصنة أموال المقاصة، إلى جانب التراجع الحاد في المساعدات الدولية والعربية، وهو ما انعكس سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وتغطية نفقاتها التشغيلية. كما جاءت جائحة كورونا لتضيف بعداً جديداً لهذه الأزمة، حيث شلّت الحركة الاقتصادية، وأثرت بشكل خاص على العمالة في الداخل المحتل، والقطاعات غير الرسمية والسياحية، ورفعت مستويات البطالة ،والفقر بصورة غير مسبوقة.

وفي مواجهة هذه التحديات، تبنت الحكومة الفلسطينية جملة من السياسات المالية، والإدارية، ومن أبرزها برامج التقشف، وترشيد النفقات، وسياسة الانفكاك الاقتصادي عن إسرائيل. إلى جانب إطلاق مبادرات تنموية مثل العناقيد الزراعية، والصناعية، والسياحية، ومشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر. ورغم أن هذه الاستراتيجيات ساعدت نسبياً في تعزيز الإنتاج المحلي وتخفيف حدة الأزمة، إلا أن آثارها بقيت محدودة، بسبب القيود السياسية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني، وبذلك شكلت الأزمات الاقتصادية خلال هذه الفترة عاملاً مركزياً في إعادة تشكيل أولويات السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث باتت الملفات الاقتصادية مثل ملف أموال المقاصة، والحصول على الدعم الدولي، جزءاً لا يتجزأ من الخطاب الدبلوماسي الفلسطيني ومن أدواته التفاوضية على الساحتين الإقليمية، والدولية (رباع، 2020).

علاوة على ذلك، أفرزت هذه التحديات جملة من الانعكاسات الاجتماعية التي عمّقت من حالة الهشاشة داخل المجتمع الفلسطيني، حيث ارتفعت نسب الفقر، والبطالة بصورة لافتة، وأدى ذلك

إلى ضغوط متزايدة على الأسر الفلسطينية التي باتت أكثر اعتماداً على المساعدات الإنسانية والشبكات غير الرسمية للتكافل الاجتماعي، كما انعكس التراجع الاقتصادي على قدرة الدولة على توفير خدمات أساسية مثل الصحة، والتعليم ،والبنية التحتية. وهو ما أضعف من مستويات الرضا العام، وزاد من فجوة الثقة بين المواطنين والمؤسسات الرسمية، الأمر الذي ألقى بظلاله على الاستقرار المجتمعي (أبو عامر، 2020).

أما على المستوى السياسي، فقد دفعت هذه الأزمات السلطة الفلسطينية إلى تكثيف جهودها الدبلوماسية ،لحشد الدعم الإقليمي، والدولي، وتعزيز حضورها السياسي عبر ربط البعد الاقتصادي بالخطاب الوطني، وقد أسهمت هذه الجهود في إعادة طرح قضايا اقتصادية أساسية على الأجندة الدولية مثل المطالبة بإنهاء السيطرة الإسرائيلية على الموارد الطبيعية والمعابر، وضرورة توفير دعم مالي مستدام لتعزيز صمود الشعب الفلسطيني، ومن هذا المنطلق لم تكن الاستراتيجية الحكومية مجرد استجابة ظرفية، بل محاولة لإعادة صياغة العلاقة بين الاقتصاد، والسياسة بما يضمن قدراً من الاستقرار ويعزز مقومات الصمود الوطني (صالح، 2018).

وفي هذا الفصل تتناول الباحثة التحديات الداخلية، وأثرها على السياسة الخارجية الفلسطينية (2019–2024)، من خلال التركيز على السياسة الخارجية الفلسطينية، وجائحة كورونا (2019–2024)، والسياسة الخارجية الفلسطينية ،والأزمة الاقتصادية (2019–2024)، إضافة إلى الانقسام الفلسطيني الداخلي، باعتبارها محاور رئيسية شكّلت إطار هذا الفصل خلال الفترة الزمنية المدروسة.

أولاً: السياسة الخارجية الفلسطينية وجائحة كورونا (2019–2024)

تعد السياسة الخارجية إحدى الركائز المركزية لفهم العلاقات الدولية، إذ تشكل الأداة التي من خلالها تسعى الدول إلى حماية مصالحها الوطنية، وتحقيق أهدافها في البيئة الدولية، فهي انعكاس مباشر للقيم التقليدية، والسياسات الوطنية ،والأيديولوجيا الحاكمة. كما أنها تمثل إطاراً يمكّن الدولة من التفاعل مع غيرها على المستويين الثنائي، ومتعدد الأطراف، وفي السياق التاريخي أبرزت التجارب أن أي دولة، مهما بلغت من التطور، لا تستطيع العيش في عزلة عن محيطها الدولي، فالتكامل الاقتصادي، والسياسي، والثقافي بين الدول ،جعل من رسم السياسة الخارجية ضرورة وجودية لضمان التكيف مع التحولات المتسارعة، وقد نظر بعض المنظرين إلى السياسة الخارجية باعتبارها امتداداً للسياسة الداخلية، حيث تؤثر القضايا المحلية بشكل مباشر في طبيعة القرارات الخارجية، والعكس صحيح (Ahmed, 2020).

تظهر خصوصية الحالة الفلسطينية من خلال ارتباط السياسة الخارجية بمجموعة من المحددات غير التقليدية، أبرزها الاحتلال العسكري الذي يفرض قيوداً واسعة على حركة القرار الوطني، إضافة إلى حالة الانقسام السياسي الداخلي التي انعكست على وحدة الخطاب الدبلوماسي، وهذه العوامل جعلت السياسة الخارجية الفلسطينية تتسم بمزيج من الدفاع عن الهوية الوطنية من جهة، والبحث عن أدوات دعم اقتصادي وصحي من جهة أخرى، خصوصاً خلال فترة الأزمات مثل جائحة كورونا، وهو ما عزز الترابط بين السياستين الداخلية، والخارجية بشكل غير مسبوق (الصيفي، وآخرون 2023).

وقد شكلت جائحة كورونا اختباراً غير مسبوق للأنظمة الصحية ،والسياسية في مختلف دول العالم، وكان السياق الفلسطيني أكثر تعقيداً بحكم الواقع القائم تحت الاحتلال وضعف الإمكانيات

الاقتصادية والبشرية، فقد واجهت الحكومة الفلسطينية منذ اللحظة الأولى تحدياً مزدوجاً، يتمثل في ضرورة التصدي لمخاطر انتشار الوباء من جهة، وإدارة تداعياته الاقتصادية والاجتماعية من جهة أخرى، في ظل بيئة سياسية تفتقر إلى الاستقرار، وتتعرض لضغوط خارجية متواصلة (حسن، 2021).

إلى جانب التحديات الصحية المباشرة، برزت معضلات مرتبطة بالقدرة على استدامة الخدمات الأساسية خلال فترات الإغلاق، مثل ضمان استمرارية التعليم، وتوفير المواد الغذائية والأدوية في الأسواق المحلية، فقد كشفت الأزمة عن هشاشة منظومة التعليم الرقمي وضعف البنية التحتية للاتصال، الأمر الذي دفع الحكومة إلى اتخاذ إجراءات بديلة مؤقتة لم تَخْل من صعوبات، كما سلطت الأزمة الضوء على محدودية القدرات الإدارية في التنسيق بين الوزارات المختلفة، وهو ما أوجد فجوات في الاستجابة الشاملة للأزمة (Ahmed, 2020).

أظهرت التجربة الفلسطينية في مواجهة الأزمات الكبرى، ومنها جائحة كورونا، محدودية قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ استراتيجيات فعّالة وشاملة، ويعود ذلك إلى القيود التي يفرضها الاحتلال الإسرائيلي على حركة الأفراد والبضائع، والتحكم بالمعابر والموارد الحيوية، كما أن غياب السيادة الكاملة على النظام الصحي، والاقتصادي جعل إدارة الأزمة مرهونة بإمكانات محدودة، ودعم خارجي متقطع، وقللت هذه العوامل ،من قدرة الحكومة على الاستجابة السريعة والفعّالة للأزمة، وأظهرت هشاشة البنية الوطنية في التعامل مع الطوارئ الصحية، والإنسانية (غفري، 2020).

وقد برز في هذه المرحلة دور البلديات، والمجالس المحلية، كأذرع تنفيذية مكمّلة للحكومة المركزية، حيث اضطلعت بمهام أساسية مثل تعقيم الشوارع، وتنظيم آليات دخول وخروج المواطنين من

الأحياء المغلقة، وتوفير المساعدات الغذائية للأسر الفقيرة، وهذا الدور المحلي عزز من مفهوم الاستجابة المجتمعية للأزمة، وأظهر أن إدارة الجائحة لم تكن محصورة بمؤسسات الدولة الرسمية، بل شملت مؤسسات المجتمع المدني والقطاع الأهلي، في مشهد يؤكد على الطبيعة التشاركية لإدارة الأزمات (حسن، 2021).

واتسمت الاستراتيجية الحكومية في هذه المرحلة بالتركيز على مقاربة شمولية تقوم على تفعيل أدوات الإدارة المركزية للأزمة، مع محاولة إشراك مختلف مؤسسات الدولة والقطاعات المجتمعية، وتمثل ذلك في إنشاء أطر تنظيمية خاصة لمتابعة الوضع الصحي، وتفعيل قنوات التواصل مع المواطنين لاحتواء القلق العام، وضمان الامتثال للإجراءات الوقائية، كما سعت الحكومة إلى الاستفادة من علاقاتها الإقليمية، والدولية لتوفير جزء من الاحتياجات الطبية واللقاحات، في وقت فرض فيه الاحتلال قيوداً مشددة على حركة المعدات، والموارد الصحية (اشتية، 2025).

إجراءات الحكومة الفلسطينية لمواجهة جائحة كورونا التعامل معه:

اتخذت الحكومة الفلسطينية إجراءات سريعة وحاسمة فور تسجيل أولى حالات الإصابة بفيروس كوفيد-19 في الخامس من آذار 2020، حيث أُعلنت حالة الطوارئ في اليوم نفسه، وتم تكليف رئيس الوزراء بتنفيذ جميع التدابير اللازمة لإدارة الأزمة، واعتمدت الحكومة نهجًا قائمًا على الاحتواء والكبح، بهدف حماية المواطنين، خاصة الفئات الأكثر ضعفًا، ومنع انهيار النظام الصحي الذي يعاني أصلًا من محدودية المواد، في إطار الاستجابة المؤسسية، أنشأت الحكومة مركز قيادة للطوارئ في مكتب رئيس الوزراء، مدعومًا بلجان وزارية ولجان طوارئ إقليمية، لضمان التنسيق الوطني في مواجهة الجائحة، وركزت الاستراتيجية الحكومية على ثلاثة محاور رئيسية هي: الاستعداد المسبق، واحتواء انتشار الفيروس، والتواصل الصحي مع المواطنين، حيث تم إعداد

خطة طوارئ منذ أواخر شباط، والعمل مع شركاء محليين ودوليين، لتجهيز الكوادر الصحية وتوفير المستلزمات الطبية، ووسائل الحماية(Government of Palestine, 2020).

وعلى صعيد الاحتواء، اعتمدت الحكومة الفلسطينية إجراءات صارمة شملت الفحوصات المخبرية، والحجر الصحي الإجباري للمسافرين القادمين لمدة 14 يومًا، وإنشاء مراكز حجر في جميع المحافظات، إضافة إلى العزل المنزلي للحالات المشتبه بها، وعلاج المصابين في المستشفيات الحكومية، كما فُعّلت وحدات تتبع المخالطين في كل محافظة للحد من الانتشار المجتمعي، وهو ما ساهم في إبقاء أعداد الإصابات ضمن مستويات منخفضة نسبيًا في المراحل الأولى، كما فرضت الحكومة قيودًا واسعة على الحركة والتنقل، شملت إغلاق المدارس والجامعات، وإغلاق المعابر، ومنع التنقل بين المحافظات، وتعليق العمل في المؤسسات غير الأساسية، وطلبت من المواطنين الالتزام بالبقاء في المنازل لفترات محددة، ورافق ذلك حملة تواصل صحي وطنية استخدمت وسائل الإعلام والمنصات الرقمية، وقدمت تحديثات يومية وبيانات رسمية، لتعزيز الشفافية، ومكافحة الشائعات (Government of Palestine, 2020).

وعملت الحكومة الفلسطينية في تعاملها مع الجائحة ضمن السياق الصحي الدولي، حيث استندت إلى التوصيفات والتوصيات الصادرة عن منظمة الصحة العالمية، التي صنّفت كوفيد-19 كجائحة عالمية، ودعت الحكومات إلى اتخاذ إجراءات فورية تشمل التواصل مع المواطنين، وتتبع الحالات، وتعبئة الخدمات الصحية، وقد أُدرجت فلسطين ضمن الدول ذات المخاطر الصحية العالية نظرًا لمحدودية إمكانياتها الطبية، ما عزز أهمية التعاون مع منظمة الصحة العالمية والشركاء الدوليين في دعم النظام الصحي الفلسطيني، وفيما يتعلق بالإمدادات الطبية والعلاجية، أشارت الحكومة إلى أن قدرتها على مواجهة الجائحة، بما في ذلك توفير الاحتياجات الصحية المستقبلية، تعتمد بشكل كبير على الدعم الدولي والتنسيق مع الجهات الأممية، وفي مقدمتها منظمة الصحة العالمية،

في ظل النقص الحاد في أسرة العناية المكثفة وأجهزة التنفس الصناعي. ويأتي ذلك ضمن جهود أوسع لحشد الدعم الصحي ،والمالي لضمان استمرارية الاستجابة الصحية، وحماية المواطنين (الأمم المتحدة، 2020).

كما اعتمدت الحكومة الفلسطينية على الإيجاز الصحفي اليومي كأداة رئيسية لإدارة أزمة جائحة كورونا، وقد مثّل هذا الإيجاز قناة تواصل مباشرة مع المواطنين، يتم من خلالها تقديم المعلومات حول تطورات الحالة الوبائية والإجراءات الحكومية المرتبطة بها، مثل قرارات الإغلاق، وتدابير الوقاية، وخطط مواجهة انتشار الفيروس، وهذا الأسلوب أسهم في تعزيز قدرة الحكومة على ضبط المشهد الإعلامي، وتقديم رواية رسمية موثوقة في ظل بيئة مليئة بالشائعات والمعلومات غير الدقيقة، وأظهرت الاستراتيجية الحكومية أن توظيف الإيجاز الصحفي لم يكن مجرد إجراء إعلامي، بل أداة لإدارة الأزمة، حيث ساعد على رفع وعي الجمهور بخطورة الفيروس، ونشر التوجيهات الصحية الوقائية، وخلق حالة من التفاعل بين الحكومة، والمواطنين، كما ساعدت هذه الأداة على بناء ثقة نسبية مع الشارع الفلسطيني، من خلال إظهار مستوى من الشفافية في تداول المعلومات، والاستعانة بمتحدثين رسميين مختصين، لتفسير القرارات وشرح أسبابها (محسن، 2021).

إلى جانب الإيجاز الصحفي، اتجهت الحكومة إلى استخدام حملات التوعية الميدانية من خلال سيارات البلديات، والجهات الصحية، التي جابت الشوارع، والأحياء الشعبية لنشر رسائل وقائية مسموعة، وقد شكلت هذه الحملات مكملاً للإعلام الرقمي، وأسهمت في الوصول إلى الفئات الأقل استخداماً للإنترنت، مثل كبار السن وسكان المناطق النائية، وهو ما جعل الاستجابة أكثرعدلا وشمولية ً (ابو حامد، 2021).

كما كشفت الأزمة أن مسألة بناء منظومة صحية فلسطينية متكاملة باتت ضرورة وطنية، إذ لا يمكن الاعتماد فقط على الدعم الخارجي، أو الاستجابة الطارئة، بل يجب أن تكون هناك خطط تنمية طويلة المدى تستثمر في تدريب الكوادر الطبية، وتوسيع المستشفيات، وتطوير أنظمة الطوارئ الصحية، وهذه الدروس شكلت حافزاً لإعادة التفكير في أولويات التنمية الوطنية (محسن، 2021).

وبناء على مجموعة المقابلات التي قامت الباحثة بإعدادها حول تقييم استراتيجية الحكومة الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا بين الأعوام 2019- 2024 ولخصت أهم نتائجها بما يلي (انظر الشكل 1): **استراتيجية الحكومة الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا بين 2019-2024:**

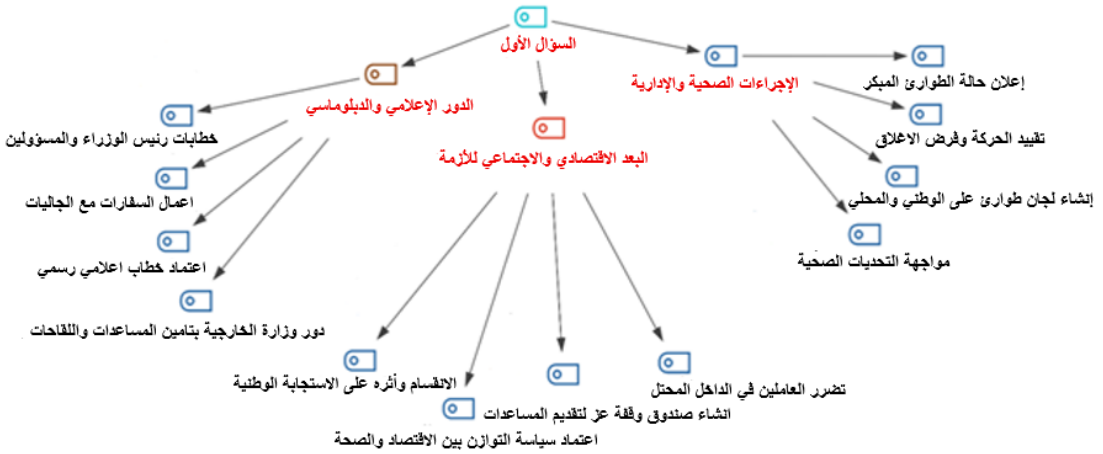

أوضح (جرار، 2025) أن الاستراتيجية الحكومية في التعامل مع جائحة كورونا كانت جيدة جداً، حيث اعتمدت في البداية على عزل المجتمعات المصابة، وإشراك اللجان الشعبية، والتنظيمات الوطنية بالشراكة مع الأجهزة الأمنية، مما عزز من سرعة تجاوب المواطنين، كما أن إطلالات رئيس الوزراء الدورية ،ساعدت في رفع مستوى الوعي والاستجابة الجماهيرية، في حين أن إعلان حالة الطوارئ ومنح الصلاحيات الكاملة لرئيس الوزراء، ساهم في تسريع الإجراءات وتقليل الفجوات بين المؤسسات المختلفة، الأمر الذي انعكس على فعالية الاستجابة الوطنية للأزمة.

أما (اشتية، 2025) فقد شدد على أن الحكومة كانت من أوائل الجهات التي فرضت إغلاقاً شاملاً في شهر مارس 2020 خاصة في الضفة الغربية، مما ساهم في الحد من انتشار الفيروس، كما اعتبر أن إعلان حالة الطوارئ المبكر أتاح للحكومة فرض قيود صارمة شملت إغلاق المدارس وتعليق العمل في القطاعات المختلفة، غير أن ذلك ترافق مع تحديات كبيرة في تأمين اللقاحات بسبب سياسات الاحتلال وغياب الدعم الدولي الكافي، وأكد أن الحكومة تبنت خطاباً واضحاً ومرناً منذ بداية الأزمة، مع ظهور رئيس الوزراء بشكل دوري لطمأنة المواطنين، رغم الصعوبات المرتبطة بنقص الأجهزة الطبية، والأسرّة، والكوادر المؤهلة.

وأشار (شاكر، 2025) إلى أن جائحة كورونا شكلت تحدياً غير مسبوق لفلسطين كما لبقية دول العالم، إذ تم إعلان حالة الطوارئ وتشكيل مجلس طوارئ وطني برئاسة رئيس الوزراء، بالإضافة إلى لجان على مستوى المحافظات، مما أسهم في التنسيق بين الجوانب الأمنية، والصحية، والإدارية، وأكد أن التجربة الفلسطينية كانت مميزة مقارنة بالدول أخرى، حيث ساعدت الإجراءات المبكرة على تجنيب فلسطين أعداداً أكبر من الضحايا، رغم تسجيل خسائر بشرية في المراحل اللاحقة بحكم طبيعة الجائحة العالمية.

وبدورها، رأت (جادو، 2025) أن وزارة الخارجية الفلسطينية لعبت دوراً محورياً في مواجهة الجائحة، إذ عملت كذراع للحكومة لتأمين المساعدات الدولية للقطاع الصحي بالتعاون مع وزارة الصحة، ومجلس الوزراء، وأوضحت أن الوزارة واجهت تحديات كبيرة نتيجة القيود الإسرائيلية التي عرقلت وصول الدعم الطبي، لكنها نجحت في التواصل مع الشركاء الدوليين، لتأمين أدوات الفحص، والأدوية الأساسية. كما قامت السفارات الفلسطينية بدور فاعل في دعم الجاليات الفلسطينية حول العالم ،خلال فترات الإغلاق وتعليق الطيران، واعتبرت أن ذلك يعكس استجابة مرنة وفعّالة في ظل الظروف الصعبة .

أما (غانم، 2025) فأكد أن الحكومة اعتمدت استراتيجية متعددة الأبعاد اتسمت بالمرونة، والتكيف مع تطورات الوضع الصحي، حيث تم تبني نموذج خاص لإدارة الأزمة يراعي الخصوصية الفلسطينية والموارد المحدودة، وأوضح أنه تم عقد أكثر من مئة مؤتمر صحفي وإصدار عشرات التقارير اليومية، وهو ما ساعد على منع انتشار الإشاعات ،وتعزيز ثقة المواطنين، كما أشار إلى الشراكة الحقيقية التي قامت بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، لكنه لفت إلى أن الجائحة تسببت في إغلاق نحو 74% من منشآت القطاع الخاص، مما أثر على أكثر من 320 ألف عامل ورفع ديون الحكومة للقطاع الخاص إلى مستويات كبيرة.

وفي السياق ذاته، شدد (المالكي، 2025) على أن الاستراتيجية الحكومية في مواجهة الجائحة جمعت بين البعد الصحي المحلي، والتحركات الدبلوماسية الدولية، وأوضح أن الحكومة تمكنت من الحصول على مساعدات طبية ولقاحات من دول مثل الصين والبرازيل، إلى جانب دعم من منظمات دولية، في وقت رفض فيه الاحتلال توفير اللقاحات ،واستغل الحاجة الدولية لتحقيق مكاسب سياسية، كما أبرز دور وزارة الخارجية في متابعة أوضاع الجاليات الفلسطينية في الخارج، وبذلك يمكن تقييم الاستراتيجية بأنها شاملة ومتكاملة، رغم التحديات الكبيرة التي فرضها الاحتلال.

أما (ملحم، 2025) فأكد على الدور الإعلامي في إدارة الأزمة، موضحاً أن الحكومة اعتمدت خطاباً هادئاً ،وعقلانياً لنقل الموقف الرسمي، وطمأنة الشارع الفلسطيني، مع التركيز على الموازنة بين الصحة العامة والحفاظ على الاقتصاد، وأشار إلى أن هذا النهج الإعلامي ساعد على بناء الثقة وتوحيد الرسالة الحكومية خلال المراحل الحرجة، إلا أنه لفت إلى التحديات التي واجهتها الحكومة، ومنها الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، وما سببه من ضعف في التنسيق الوطني، إضافة إلى القيود الإسرائيلية والقدرات الصحية المحدودة، واعتبر أن الاستراتيجية كانت واقعية وناجحة نسبياً في بعض مراحلها، رغم القيود البنيوية التي حدّت من فعاليتها على المدى الطويل.

وترى الباحثة أن الاستراتيجية الفلسطينية في مواجهة جائحة كورونا اتسمت بالاستباقية والتنظيم، إذ سارعت الحكومة إلى فرض إجراءات وقائية ،وإدارية ساهمت في الحد من تفشي الفيروس في مراحله الأولى، كما أن إشراك مكونات المجتمع المدني، والأجهزة الأمنية في إدارة الأزمة عزز من فاعلية الإجراءات وأوجد نوعاً من التلاحم المجتمعي في ظل ظرف استثنائي، غير أن التحديات الصحية المتمثلة في محدودية القدرات الطبية والبنية التحتية، إلى جانب العقبات التي فرضها الاحتلال في إدخال المعدات واللقاحات، قلصت من فاعلية الجهد الوطني وأثرت على استمراريته، وتخلص الباحثة إلى أن التجربة الفلسطينية في إدارة الأزمة، وأظهرت قدرة عالية على التكيف والابتكار في ظل الإمكانيات المحدودة، لكنها في الوقت ذاته كشفت عن الحاجة إلى بنية صحية أكثر صلابة وخطط استجابة متكاملة للأزمات المستقبلية.

من خلال تحليل الآراء الواردة في المقابلات، ترى الباحثة أن الاستراتيجية الحكومية الفلسطينية في مواجهة جائحة كورونا تميزت بمزيج من الاستباقية، والتكامل، والمرونة، وهو ما جعلها نموذجاً استثنائياً رغم هشاشة البنية المؤسسية، فقد نجحت الحكومة في التعامل مع الأزمة عبر إجراءات وقائية مبكرة، وإشراك قوى المجتمع المحلي والأجهزة الأمنية، وهو ما منحها قدرة على كبح سرعة تفشي الفيروس في مراحله الأولى، غير أن هذه الاستراتيجية لم تكن خالية من التحديات، إذ أظهرت المقابلات أن القدرات الطبية المحدودة وغياب الدعم الدولي الكافي، إلى جانب القيود التي فرضها الاحتلال، حالت دون بناء استجابة صحية متكاملة ومستدامة.

وتضيف الباحثة أن الاستراتيجية اتسمت أيضاً ببعدها السياسي والدبلوماسي، حيث عملت الحكومة على تدويل الأزمة من خلال وزارة الخارجية التي تحركت لتأمين المساعدات الطبية واللقاحات، في الوقت الذي سعت فيه لتغطية احتياجات الجاليات الفلسطينية في الخارج، وهذا البعد أضفى على التجربة طابعاً مزدوجاً يجمع بين الإدارة الداخلية الصارمة والتحرك الخارجي المرن، كما أن الدور

الإعلامي، من خلال المؤتمرات الصحفية والخطاب الهادئ، كان بمثابة أداة استراتيجية لإعادة صياغة العلاقة بين الحكومة والجمهور، وهو ما أسهم في الحد من الشائعات وتعزيز الثقة النسبية في الأداء الحكومي.

وانطلاقاً من ذلك، ترى الباحثة أن ما يميز التجربة الفلسطينية، هو قدرتها على توظيف الموارد المحدودة بفعالية عالية، وبناء شراكات داخلية بين الحكومة والمجتمع المدني والقطاع الخاص، الأمر الذي جعل من إدارة الأزمة تجربة ذات خصوصية، مقارنة بعدد من الدول التي تملك إمكانيات أكبر لكنها عانت من انهيارات واسعة في بنيتها الصحية، غير أن هذه الخصوصية لا تخفي الحاجة إلى إصلاحات جذرية في منظومة الصحة العامة، وتطوير خطط للطوارئ أكثر استدامة، بحيث لا تبقى الاستجابة مرهونة بالظرف المفاجئ أو بالمساعدات الخارجية، وإنما تقوم على بنية صحية وسياسية أكثر صلابة قادرة على مواجهة الأزمات المستقبلية بكفاءة أكبر.

ثانياً: السياسة الخارجية الفلسطينية والأزمة الاقتصادية (2019–2024) :

تُعد الأزمة الاقتصادية التي مرت بها فلسطين بين عامي 2019 و2024 من أعقد المراحل التي واجهتها السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها، إذ تداخلت فيها عوامل داخلية وخارجية خلقت بيئة مالية شديدة الهشاشة، فقد ساهمت الإجراءات الإسرائيلية، وعلى رأسها الاقتطاعات المستمرة من أموال المقاصة وفرض القيود على حركة التجارة والموارد، في تعميق الأزمة، إلى جانب التراجع الحاد في الدعم الدولي والعربي نتيجة لتغير الأولويات الإقليمية والدولية، كما جاءت جائحة كورونا لتضاعف من حدة الأزمة، بعد أن أغلقت قطاعات إنتاجية واسعة، وأثرت بشكل مباشر على العمالة الفلسطينية داخل الأراضي المحتلة وخارجها (جرار، 2025).

وتعتمد السلطة الفلسطينية في تعاملها مع الأزمات الاقتصادية على سياسات مالية ترتبط بشكل مباشر بالدعم الخارجي واتفاقية باريس الاقتصادية، حيث شكّلت الرواتب والمخصصات التي تصرفها لمئات الآلاف من الأسر الفلسطينية أداة لضمان الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، وهذه السياسة جعلت استمرار السلطة مرتبطاً بالدعم الدولي، والتحويلات المالية التي تسيطر إسرائيل على جزء كبير منها، ما حدّ من قدرتها على تبني استراتيجيات اقتصادية مستقلة أو تحقيق تنمية ذاتية حقيقية (حسين، 2023).

وقد برزت اختلالات هيكلية عميقة سبقت الجائحة وتفاقمت خلالها، أهمها ضيق القاعدة الضريبية، وارتفاع درجة الاعتماد على الإيرادات غير السيادية المتقلبة، وتنامي انكشاف المالية العامة على الجهاز المصرفي المحلي عبر الاقتراض قصير ومتوسط الأجل، كما اتسعت ظاهرة المتأخرات (للقطاع الخاص ولصناديق التقاعد)، وتزايد خطر مزاحمة التمويل الحكومي للائتمان الموجه

للقطاع الإنتاجي، بما قوّض قدرة الاقتصاد على استعادة الزخم حين خفّت إجراءات الإغلاق (خلف الله، 2024).

غير أن ارتباط المنظومة المالية بترتيبات باريس لم يقتصر على الإيرادات والتحويلات، بل انعكس أيضاً في بنية التعرفة الجمركية وآليات ضريبة القيمة المضافة، وهو ما حدّ من مرونة السياسة التجارية، والصناعية وأنتج انحرافاً في التجارة لصالح الواردات الإسرائيلية، إلى جانب ذلك أدى استخدام فاتورة الأجور كأداة استقرار اجتماعي إلى تكريس صلابة إنفاقية تُصعّب إعادة هيكلة النفقات نحو الاستثمار العام المنتج، وتُقيد القدرة على إجراء ضبط مالي ذكي بعيداً عن الأثر الانكماشي (شقورة، 2021).

أكدت قرارات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة، على ضرورة الانفكاك الاقتصادي كخيار استراتيجي لمواجهة الأزمة المالية المزمنة الناتجة عن سياسات الاحتلال، فقد تضمنت الإجراءات وقف التحويلات المالية لبعض السلع الإسرائيلية، وتوجيه الاستهلاك نحو المنتجات المحلية، وتعزيز الشراكات مع الأسواق العربية والدولية البديلة، كما أولت الحكومة اهتماماً خاصاً بقطاعي الزراعة والطاقة لتقليل الاعتماد على الواردات الإسرائيلية، في محاولة لبناء قاعدة إنتاجية وطنية أكثر استقلالية، وهذه السياسات لم تكن خالية من التحديات، لكنها شكلت إطاراً لتخفيف حدة الأزمة الاقتصادية، وحماية المصلحة الوطنية (الطرمان، 2024).

وعملياً، اضطرت سياسة العناقيد الإنتاجية بمنطق سلاسل القيمة عبر ربط المزارع الصغيرة بالتصنيع الغذائي والخدمات اللوجستية، مع محاولات لتوسيع البنية التحتية الباردة، وتقديم خدمات الإرشاد الزراعي، وتحسين النفاذ إلى التمويل متناهي الصغر، وفي قطاع الطاقة، اتُبعت صيغ تعرفة وحوافز للسطوح الشمسية والقياس الصافي، لكن قيود الأرض، والمياه، والتجزؤ الجغرافي

وصعوبة الوصول إلى المعدات، عطّلت تحقيق كتلة حرجة سريعة قادرة على تغيير الواقع الاقتصادي الفلسطيني (ابو حامد، 2021).

أزمة المقاصة والإجراءات الحكومية:

واجهت الحكومة الفلسطينية أزمة مالية خانقة نتيجة الاقتطاعات الإسرائيلية من أموال المقاصة، وهو ما انعكس مباشرة على قدرتها على دفع رواتب الموظفين العموميين، تبنت الحكومة في هذا السياق سياسة تقشفية تمثلت في دفع نسب متفاوتة من الرواتب وصلت في بعض الأشهر إلى 60–75% فقط، وقد أدت هذه الإجراءات إلى حالة من السخط الشعبي واندلاع احتجاجات واسعة، خصوصاً في ظل ارتفاع تكاليف المعيشة، وتزايد الأعباء الاقتصادية على الأسر الفلسطينية (الصيفي، الشنار، والكوع، 2023).

وعليه واجهت الحكومة الفلسطينية جائحة كورونا في ظل وضع مالي هش، عقب خروجها لتوّها من أزمة المقاصة الناتجة عن الاقتطاعات الإسرائيلية، التي أدّت إلى توقف تحويل عائدات الضرائب لمدة سبعة أشهر بين آذار وتشرين الأول 2019، ومع تفشي الجائحة، تجددت أزمة المقاصة، وترافقت مع حصار مالي أميركي–إسرائيلي–إقليمي، وتراجع حاد في المساعدات الخارجية، وأدت إجراءات الإغلاق الشامل، وإعلان حالة الطوارئ في آذار 2020 إلى انكماش اقتصادي كبير، وتراجعت الإيرادات العامة بأكثر من 70%، إضافة إلى توقف إيرادات المقاصة اعتبارًا من أيار 2020، وفي الوقت ذاته، انخفضت المساعدات الخارجية إلى النصف، وتراجعت المساعدات العربية بنسبة 85%، إذ لم تتلقَّ الحكومة أي دعم عربي منذ آذار 2020، وأمام هذا الوضع، لجأت الحكومة إلى الاقتراض من الجهاز المصرفي المحلي (صدقة، 2020).

وبالتوازي، جرى توسيع شبكات الحماية الاجتماعية عبر تحويلات نقدية طارئة ودعم جزئي لفواتير الخدمات للأسر الأشد هشاشة، غير أن محدودية التمويل وتشتت قواعد البيانات بين الجهات أعاقا الاستهداف الدقيق، كما تعرضت صناديق التقاعد والضمان لضغوط سيولة، وارتفعت مديونية الأسر نتيجة توسع القروض الاستهلاكية لسد فجوات الدخل، ما زاد هشاشة الطلب الكلي (خلف الله، 2024).

ورغم هذه التحديات، سعت الحكومة من خلال بياناتها الرسمية وقنوات الاتصال المختلفة إلى تبرير هذه السياسات باعتبارها استجابة اضطرارية لضمان استمرار عمل المؤسسات الحكومية، وركز الخطاب الرسمي على تصوير هذه الإجراءات كخيار لا بد منه للحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المؤسسي، في انتظار تحسن الظروف المالية أو استعادة الأموال المحتجزة، وهذا النهج يعكس محدودية الخيارات الاقتصادية المتاحة أمام الحكومة الفلسطينية، نتيجة طبيعة تبعيتها المالية للإيرادات التي تتحكم بها إسرائيل (ابو حامد، 2021).

وترافق ذلك مع خطوات لتعزيز شفافية المالية العامة عبر نشر بيانات إنفاق وإيراد أكثر تواتراً، والشروع في إعداد موازنات مواطنين مبسطة، وتفعيل بعض أدوات الرقابة من ديوان الرقابة والمؤسسات التشريعية والمجتمعية، وقد ساعدت هذه الآليات في امتصاص جزء من الاحتقان وبناء قدر من المساءلة، وإن بقي تأثيرها محدوداً بفعل ضيق هوامش القرار (بني عودة، 2017).

وقد برزت الحاجة إلى بناء سياسة اقتصادية فلسطينية أكثر استقلالية في مواجهة الأزمة الاقتصادية، تقوم على تعزيز الانفكاك التدريجي عن الاحتلال الإسرائيلي وتطوير مقومات الصمود الذاتي، عبر صياغة برنامج وطني اقتصادي شامل يوازن بين ترشيد الإنفاق الداخلي وجذب

مصادر الدعم الخارجي المستدام، بما يضمن الحد من التبعية وتعزيز القدرة على التكيف مع الأزمات (ابو عامر، 2020).

في مواجهة هذه التحديات، عملت الحكومة الفلسطينية على تبني مجموعة من السياسات، وحزمة من الإصلاحات الإدارية والمالية، إلى جانب إطلاق مبادرات تنموية تستهدف تنويع مصادر الإنتاج ودعم القطاعات الحيوية كالزراعة، والصناعة، والطاقة المتجددة، كما سعت القيادة إلى بناء شراكات جديدة مع القطاع الخاص، والمجتمع المدني لمواجهة تراجع الإيرادات العامة، وهو ما يعكس توجهاً نحو توزيع عبء الأزمة على مختلف مكونات المجتمع (الزين، 2022).

وشملت حزمة الإصلاح أيضاً تحسين إدارة الضرائب غير المباشرة، والرسوم الانتقائية، واعتماد الفوترة الإلكترونية للحد من التهرب، وتحديث أنظمة الجمارك، والأتمتة الحدودية قدر الإمكان، فضلاً عن إصلاح المشتريات العامة، وتقوية إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص، وعلى جانب العرض، فُتحت نوافذ تمويلية مضمونة جزئياً للمشاريع الصغيرة، وبرامج ضمان ائتمان لتقليل المخاطر على المصارف وتحفيز الائتمان الإنتاجي (عبد الحي، 2023).

إن دراسة هذه السياسات تمثل مدخلاً مهماً لفهم كيفية تعامل الدولة الفلسطينية مع التحديات الاقتصادية في ظل غياب السيادة الكاملة على مواردها، كما أنها تكشف عن حدود القدرة الحكومية على صياغة استراتيجيات فعالة في ظل الاحتلال، وتبرز في الوقت ذاته محاولات البحث عن بدائل لتعزيز الصمود الوطني، وإبقاء الاقتصاد الفلسطيني في حالة من الاستمرارية رغم كل أشكال الضغوط (اشتية، 2025).

وتكتسب المقارنة مع اقتصادات مقيدة السيادة في حالات مشابهة مهمة لفهم إمكانات سياسات أفضل، حيث يصبح ترتيب الأولويات، وبناء القدرات المؤسسية الصغيرة القابلة للتوسع، واعتماد

تخطيط بالسيناريوهات وإدارة للمخاطر المالية، عناصرَ فاصلة بين إدارة الركود وإطلاق مسارات نمو متدرّجة، كما يظل تحليل استدامة الدين العام والالتزامات غير الممولة شرطاً لأي ضبط مالي لا يُفضي إلى تآكل الحماية الاجتماعية (جرادات، 2022).

وبناء على مجموعة المقابلات التي قامت الباحثة بإعدادها حول السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الفلسطينية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية خلال السنوات 2019– 2024 وقد لخصت أهم نتائجها بما يلي: (انظر الشكل 2): السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الفلسطينية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية خلال الفترة 2019–2024:

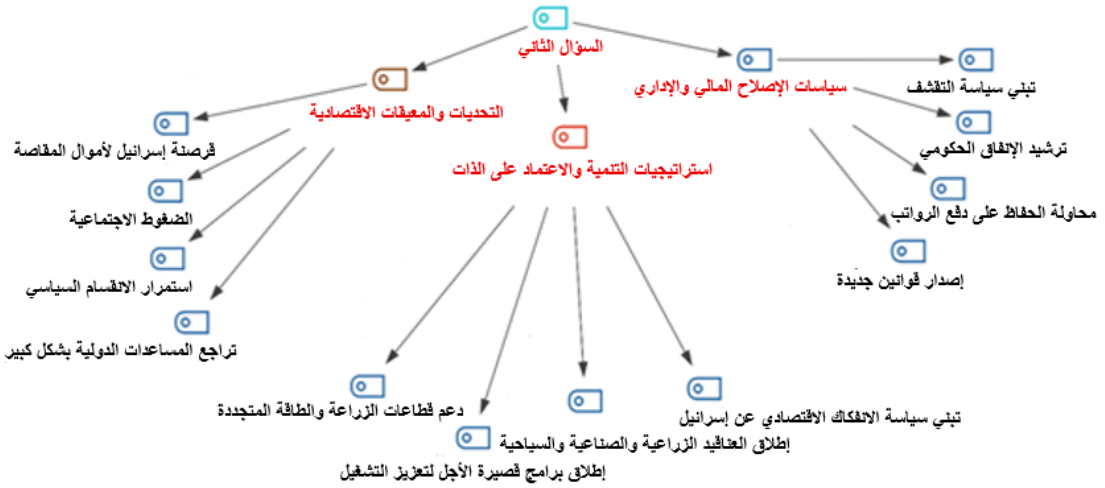

أوضح (جرار، 2025) أن الحكومة تبنت خلال الأزمة استراتيجية قائمة على مبدأ الانفكاك الاقتصادي عن الاحتلال، إضافة إلى إطلاق سياسة العناقيد الزراعية والصناعية والسياحية، وهو ما أسهم في سد الفجوات التي نتجت عن توقف دخول العمال الفلسطينيين إلى إسرائيل خلال فترة الجائحة، كما سعت الحكومة لتعويض المؤسسات الصغيرة والمتضررة، خاصة في القطاع السياحي، مما ساعد على استمرارية عملها بعد انتهاء الموجات الأولى للجائحة، ومع ذلك واجهت

هذه السياسات تعقيدات بسبب التطورات السياسية وقطع التنسيق الأمني مع الاحتلال، الأمر الذي زاد من صعوبة إدارة الأزمة الاقتصادية.

أما (اشتية، 2025) فقد أشار إلى أن الحكومة اتخذت سلسلة من الإجراءات المالية والإدارية لمواجهة الأزمة الاقتصادية، من بينها ترشيد الإنفاق ووقف شراء المباني والمركبات الحكومية، إلى جانب الحد من التعيينات باستثناء قطاعات الصحة والتعليم، كما أطلقت الحكومة برنامج (100 يوم) لتعزيز التنمية المستدامة، وخطة قصيرة الأجل بتكلفة 245 مليون دولار لدعم الإنتاج الزراعي والصناعي والحد من البطالة وتعزيز دور المرأة والشباب، وأكد أن الحكومة ركزت على سياسة الانفكاك الاقتصادي وتعزيز الاعتماد على الذات، بهدف خفض معدلات الفقر والبطالة ودفع معدلات النمو الاقتصادي رغم التحديات الكبيرة.

وأشار (شاكر، 2025) إلى أن الأزمة الاقتصادية تعمقت بفعل عدة عوامل متشابكة، منها السياسات الإسرائيلية المتمثلة في قرصنة أموال المقاصة، والتراجع الكبير في المساعدات الدولية، وهو ما انعكس سلباً على قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها المالية، وأكد أن الحكومة لجأت إلى سياسة التقشف، حيث أعطت الأولوية لدفع الرواتب حتى ولو بشكل مجتزأ، كما أولت اهتماماً خاصاً لدعم صمود المواطنين في قطاعات الزراعة والصناعة، وأوضح أن النقابات مارست ضغوطاً متزايدة خلال هذه الفترة، وهو ما جعل إدارة الأزمة صعبة ومعقدة للغاية، ومع ذلك تمكنت الحكومة من التعامل معها بدرجة عالية من الحكمة لتجنب انهيار اقتصادي شامل.

أما (جادو، 2025) فقد اعتبرت أن الحكومة سعت لمواجهة التحديات الاقتصادية عبر تبني إصلاحات تشريعية وتنمية القطاعات الاقتصادية الحيوية، بما في ذلك البنية التحتية الرقمية، كما أشارت إلى جهود تعزيز الشراكات الدولية، مثل توقيع اتفاقيات مع دول عربية وأوروبية لدعم

مشاريع الطاقة المتجددة والاقتصاد الأخضر، إضافة إلى مبادرات لدعم القطاع الخاص بتمويلات أوروبية، وأكدت أن الحكومة ركزت أيضاً على دعم الإنتاج المحلي من خلال العناقيد الزراعية والصناعية لتقليل الاعتماد على الاستيراد، وهو ما اعتبرته خطوة مهمة لتعزيز الاستدامة الاقتصادية رغم التحديات.

وأوضح (غانم، 2025) أن الحكومة الفلسطينية واجهت عجزاً شهرياً يقارب 250 مليون شيقل بسبب قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة، فضلاً عن تراجع المساعدات الدولية، وأكد أن الحكومة اعتمدت على مواردها المحلية في تلبية احتياجاتها، حيث أنشأت شركة مياه فلسطين لتعزيز الاستدامة المائية والمالية، كما سعت لتعزيز الشراكة مع القطاع الخاص كجزء من برامج الإصلاح، إلى جانب إصدار قوانين جديدة لتحسين بيئة العمل مثل قانون الشركات والخدمات الإلكترونية الحكومية، وبيّن أن السياسات الإسرائيلية شكلت التحدي الأكبر الذي هدد بقاء الاقتصاد الفلسطيني وأثر بشكل مباشر على استقراره.

أما (المالكي، 2025) فأوضح أن الحكومة ركزت على استراتيجية الانفكاك الاقتصادي التدريجي عن الاحتلال، مع تحقيق بعض التقدم في تعزيز الإنتاج المحلي وتطوير أنظمة الدفع الإلكتروني، كما بيّن أن الحكومة أولت أهمية خاصة لدعم القطاعين الزراعي والصناعي، وسعت إلى مراجعة اتفاقية باريس الاقتصادية التي تنصلت إسرائيل من معظم بنودها، وأكد أن هذه الاستراتيجيات هدفت إلى تعزيز الاستقلالية الاقتصادية وتقليل الاعتماد على الاحتلال، رغم العقبات الكبيرة التي واجهتها.

وفي السياق ذاته، اعتبر (ملحم، 2025) أن فلسطين واجهت أزمة اقتصادية متفاقمة نتيجة تراكم عدة عوامل، أبرزها قرصنة الاحتلال لأموال المقاصة، وتعطّل عجلة الإنتاج بسبب جائحة كورونا،

بالإضافة إلى استمرار الانقسام السياسي وتراجع المساعدات الدولية، وأوضح أن الحكومة تعاملت مع هذه الأزمة وفق سياسة تقوم على التقشف وتقليص النفقات، بما يعكس أن توجهاتها كانت محكومة بظروف قهرية خارجة عن إرادتها، وأكد أن إدارة الحكومة للأزمة انحصرت في إدارة الضرر والاحتواء بدلاً من إيجاد حلول جذرية، وذلك بسبب القيود السياسية والمالية المفروضة عليها.

وتشير الباحثة أن الأزمة الاقتصادية الفلسطينية خلال الفترة المدروسة كانت انعكاساً لعوامل مركبة تتجاوز حدود السياسات المحلية، إذ لعب الاحتلال دوراً محورياً من خلال قرصنة أموال المقاصة وفرض قيود على حركة الموارد والتجارة، إلى جانب التراجع الكبير في المساعدات الخارجية، في المقابل حاولت الحكومة التخفيف من حدة الأزمة عبر برامج التقشف وإصلاحات إدارية وتشريعية، إلى جانب إطلاق مبادرات تنموية مثل سياسة الانفكاك الاقتصادي والعناقيد الإنتاجية، وتلاحظ الباحثة أن هذه الجهود مثلت محاولات لتعزيز الصمود وبناء قاعدة اقتصادية أكثر استقلالية، لكنها بقيت محدودة الأثر بسبب غياب البدائل الفعلية وضعف الموارد الذاتية، وتخلص إلى أن التجربة الفلسطينية في هذه المرحلة كشفت عن قدرة على إدارة الضرر، أكثر من إحداث تحول هيكلي في بنية الاقتصاد الوطني، الأمر الذي انعكس على قدرة الدبلوماسية الفلسطينية في توظيف الملف الاقتصادي كأداة سياسية.

كما ترى الباحثة أن المقاربة الحكومية تجاه الأزمة (2019–2024) بُنيت على مثلث متداخل الأضلاع قائم على ضبطٌ مالي اضطراري لحماية استمرارية الدولة، وتحويلٌ إنتاجي تدريجي عبر العناقيد والانفكاك، ودبلوماسيةٌ اقتصادية لتعبئة الموارد، وتوسيع شبكات الإسناد، وبالتالي فإن نجاح هذا المثلث لم يكن في قدرته على تحقيق طفرة نمو، بل في تجنّب انهيار شامل ضمن بيئة سيادية مقيدة، وهو ما تُظهره الشهادات التي تجمع بين ترشيد الإنفاق وبرامج «100 يوم» وتمكين

قطاعات الزراعة والصناعة والطاقة، مقابل عوائق بنيوية تمثلت في قرصنة المقاصة، وتآكل المساعدات، وتجزؤ السوق تحت الاحتلال.

وتقدّر الباحثة أن جوهر التحوّل لم يكن الانفكاك كشعار سياسي، بل إعادة هندسة سلاسل القيمة محلياً (من المزرعة إلى المصنع فالتسويق)، وربطها بتمويل مرن وأدوات رقمية (مدفوعات إلكترونية، خدمات حكومية رقمية) لتقليل كلفة المعاملة ورفع الامتثال وتوسيع القاعدة الضريبية بلا أثر انكماشي حاد، بهذا المعنى، مثّل العناقيد إطار «ثانية الأفضل» الذي يشتغل في حدود الممكن، إذ يخفّف تبعية التوريد ويخلق مرونة تشغيلية دون أن يحرّر الاقتصاد من قيود بروتوكول باريس أو السيطرة الإسرائيلية على المعابر، وتُعد مبادرات المياه والطاقة المتجددة مثالاً على قطاعات مزدوجة العائد (مالي/إنتاجي) قادرة على تحسين صمود المالية العامة والقاعدة الإنتاجية معاً.

غير أن الباحثة ترى أيضاً أن الإدارة ضمن أزمة كورونا أخذت شكل إدارة الضرر أكثر من كونها استراتيجية تحوّل هيكلي، إذ فرضت السياسة الواقعية أولوية سداد الأجور ولو مجتزأة لامتصاص الاحتقان الاجتماعي، وقيّدت المقايضاتُ السياسيةُ إعادةَ توجيه النفقات نحو الاستثمار العام المنتج بالقدر الكافي، هنا برزت مسألة الشرعية الاقتصادية–الاجتماعية، اذ استخدمت الحكومة أدوات شفافية، ومؤتمرات، وحواراً مع النقابات، والقطاع الخاص لخفض كلفة الضبط المالي على الفئات الهشّة، لكن غياب تدفقات تمويلية مستقرة وآليات صارمة للمتابعة والتقييم، حدَّ من أثر البرامج السريعة الأجل، وأخّر تراكم المكاسب الصغيرة اللازمة للتحوّل.

ثالثاً: الانقسام الفلسطيني الداخلي:

إن تطوير أدوات دبلوماسية أكثر شمولية يتطلب إشراك الشتات الفلسطيني كرافعة ضغط إضافية، بما يعزز من قدرة الفلسطينيين على التأثير في الرأي العام الغربي، وصناع القرار هناك، ومن أبرز التحديات والمعيقات التي واجهت السياسية الخارجية الفلسطينية هو الانقسام السياسي الفلسطيني الذي أدى إلى إضعاف السياسة الخارجية الفلسطينية، وتقليص قدرتها على تحقيق إنجازات ملموسة على المستويين العربي والدولي، فقد ترتب على هذا الانقسام تزايد الضغوط الدولية على المؤسسات الفلسطينية، وإرباك عمل السلك الدبلوماسي الذي وجد نفسه أمام مواقف متباينة بين سلطتين في الضفة الغربية وقطاع غزة، الأمر الذي أثر سلباً على وحدة القرار السياسي والخطاب الدبلوماسي، كما أن غياب الوحدة الوطنية انعكس مباشرة على الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية، حيث بدا الفلسطينيون منقسمين إلى كيانين متنافسين، ما أضعف من قدرتهم على مواجهة السياسات الإسرائيلية أو التصدي بفاعلية للمبادرات الأحادية مثل خطة صفقة القرن، ونتيجة لذلك، انحصر الدور الفلسطيني غالباً في موقع رد الفعل بدلاً من امتلاك زمام المبادرة (بني عودة، 2017).

كما أن هذا الانقسام جعل القوى الدولية تتعامل مع الفلسطينيين كأطراف متفرقة، ما قلل من جدية الموقف الفلسطيني وخفّض من وزنه في المعادلات الإقليمية والدولية، ولعل استمرار الانقسام مثل خطراً حقيقياً على المنجزات الدبلوماسية الفلسطينية، ولا سيما بعد الاعتراف بفلسطين كدولة مراقب غير عضو في الأمم المتحدة، إذ لم يُستثمر هذا الاعتراف على النحو المطلوب بسبب غياب برنامج وطني موحد يحدد أولويات التحرك السياسي، كما ساهم الانقسام في إضعاف قدرة الفلسطينيين على مواجهة مسار التطبيع العربي– الإسرائيلي، الذي استفادت منه إسرائيل لتوسيع نفوذها الإقليمي وتهميش القضية الفلسطينية في الأجندة العربية والدولية، وقد أتاح هذا الانقسام لإسرائيل فرصة للترويج لفكرة أن الفلسطينيين غير جاهزين لإدارة دولة مستقلة، ما أضعف من

قدرة القيادة الفلسطينية على استثمار مكاسبها الرمزية في المحافل الدولية (عمروش وطالب، 2021).

وساهم الانقسام الداخلي في إضعاف الموقف الفلسطيني على الصعيدين العربي والدولي، حيث أدى غياب وحدة القرار السياسي إلى إضعاف القدرة على مواجهة خطة (صفقة القرن) والتصدي لمسار التطبيع العربي–الإسرائيلي، كما أن غياب استراتيجية موحدة للتعامل مع هذه التحديات حال دون صياغة رد دبلوماسي قوي قادر على التأثير في مواقف القوى الإقليمية والدولية، الأمر الذي أدى إلى تراجع مكانة القضية الفلسطينية وتهميشها في العديد من المحافل، وقد أبرز ذلك الحاجة إلى صياغة استراتيجية فلسطينية شاملة تعالج ليس فقط الموقف من المبادرات الإقليمية، بل أيضاً من البنية الداخلية الضعيفة التي تمنع تحويل الرفض السياسي إلى نتائج ملموسة على الأرض (غفري، 2020).

الفصل الرابع

توجهات السياسة الخارجية الفلسطينية في مواجهة التحديات الإقليمية والدولية (2019-2024)

السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الاقليمية:

1- التطبيع العربي الإسرائيلي

2- الاتفاقيات الإبراهيمية

3- أحداث السابع من أكتوبر 2023.

السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الدولية: صفقة القرن

تميزت السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة من 2019 إلى 2024 بكونها مرحلة شديدة التعقيد والتشابك، نظراً لتعدد التحديات الإقليمية والدولية التي واجهتها القيادة الفلسطينية، فمن جهة، برزت (صفقة القرن) التي طرحتها الإدارة الأمريكية في يناير 2020 باعتبارها محاولة لتصفية القضية الفلسطينية، ومن ثم جاء مسار التطبيع العربي الإسرائيلي عبر (اتفاقيات أبراهام) ليمثل تحولاً جوهرياً في البيئة الإقليمية، أضعف الموقف الفلسطيني وأعاد ترتيب أولويات العلاقات العربية مع إسرائيل على حساب الحقوق الفلسطينية.

في هذا السياق، تبنت السياسة الخارجية الفلسطينية مجموعة من الاستراتيجيات للتعامل مع هذه المتغيرات، تمثلت في رفض صفقة القرن، والتأكيد على التمسك بالشرعية الدولية والمبادرة العربية للسلام، ومواجهة التطبيع العربي – الإسرائيلي عبر ربطه بضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة، كما اعتمدت القيادة على أدوات دبلوماسية متعددة، شملت التحرك القانوني من خلال التوجه إلى محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية لمحاسبة إسرائيل، إضافة إلى المشاركة النشطة في المحافل الإقليمية والدولية لحشد التأييد السياسي والإنساني للقضية الفلسطينية، ورغم هذه الجهود، فقد واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية تحديات كبيرة، أهمها الضغوط الأمريكية والإسرائيلية والتغيرات في مواقف بعض الدول الأوروبية والعربية، وبذلك يمكن القول إن السياسة الخارجية الفلسطينية في هذه الفترة كانت سياسة دفاعية بالأساس، تسعى إلى تثبيت الحقوق الوطنية والحفاظ على حضور القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، في ظل بيئة إقليمية ودولية مضطربة (بلعاوي، 2023).

إضافة إلى ذلك ، واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية تحدياً إضافياً تمثل في تراجع مكانة القضية الفلسطينية داخل أولويات النظام الدولي بفعل تصاعد ملفات أخرى مثل الحرب الروسية – الأوكرانية، وأزمات الطاقة والمناخ، وهو ما حدّ من مساحة التأثير الفلسطيني وأضعف من قدرة

القيادة على ضمان استمرارية الحضور في مراكز صنع القرار الدولي، وقد استدعى ذلك توسيع دوائر التحالف عبر بناء جسور أوسع مع القوى الصاعدة مثل الصين وروسيا، واستثمار التحولات في مواقف بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا التي أظهرت استعداداً أكبر للانخراط في دعم الحقوق الفلسطينية (عبد الحي، 2023).

وفي هذا الفصل تعتمد الباحثة على استعراض وتحليل مواقف السياسة الخارجية الفلسطينية تجاه أبرز القضايا الإقليمية والدولية خلال الفترة المدروسة، بما في ذلك مواقف فلسطين من المبادرات الإقليمية مثل خطة السلام الأمريكية المعروفة بصفقة القرن ومسار التطبيع العربي–الإسرائيلي، إضافة إلى رصد أبرز التحديات والمعيقات التي واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية في تلك المرحلة.

أولاً: السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الإقليمية:

1- التطبيع العربي الإسرائيلي:

تتجه بعض الدول العربية، ولا سيما دول الخليج العربية، لأسباب داخلية وخارجية مختلفة، إلى تطبيع العلاقات مع إسرائيل، وذلك قبل التوصل إلى حل عادل للقضية الفلسطينية, حيث تعتقد هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يساعدها في حماية أمنها، وتقريبها من واشنطن، بغض النظر عن موقف الفلسطينيين وموقف شعوبها من هذا التطبيع؛ علمًا أن الرأي العام العربي ما زال يرفض بأغلبية كبيرة الاعتراف بإسرائيل (حسين، 2022).

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن علاقات بعض الدول مع إسرائيل قد توطدت إلى درجة التحالف قبل إقامة علاقات دبلوماسية؛ ما يجعل مصطلح التطبيع قاصرًا عن الوصف، لكن يبقى التركيز على خطوات تطبيع العلاقات، نظرًا إلى حساسية الرأي العام العربي الشديدة ضده

كما يبدو واضحًا أن هذا الموقف لم تؤثر فيه الهموم والقضايا الداخلية للشعوب العربية؛ فالعلاقة مع إسرائيل مدفوعة بحسابات الأنظمة وليس الشعوب، ففضلًا عن أن الرأي العام العربي يدرك أن السلام مع إسرائيل لم يحقق الرخاء للشعوب في الدول العربية التي وقّعت اتفاقيات معها، وأن هذا السلام كان من مصادر وقف الإصلاحات في النظام السياسي، فإن الشعوب العربية تعتبر القضية الفلسطينية، بوصفها آخر قضية استعمارية، قضية الأمة العربية جميعها، وهو أمرٌ لم تستطع الأنظمة العربية تغييره (خليلية، 2024).

وهنالك جملة من التداعيات، والآثار للتطبيع على القضية الفلسطينية وحقوق الشعب الفلسطيني, والتي يمكن استعراضها على النحو التالي (خلف الله، 2021) (قرين، 2024):-

- أخطر ما تحمله سياسة وثقافة التطبيع سعيها لفرض التعامل مع إسرائيل كدولة طبيعية، وكأن الصراع العربي-الإسرائيلي انتهى، فيما تواصل إسرائيل عمليًا وعلى كل المستويات احتلالها وعدوانها على الشعب الفلسطيني، وهذا يعني بصورة مباشرة تأمين الغطاء السياسي والثقافي والأخلاقي لذلك الاحتلال، ونزع الأبعاد السياسية والثقافية والأخلاقية عن شرعية النضال الفلسطيني لإنهاء الاحتلال.
- تحرر إسرائيل من التزاماتها تجاه مبادئ القانون الدولي والمواثيق الدولية، وشرعنه سياسات الاحتلال وممارساته فيما يخص الاستيطان.
- أفضى التطبيع إلى تكريس نتائج الاحتلال المتمثلة في تشريع المستوطنات وتشريع المساومة على الحقوق الفلسطينية وهي: الاستقلال، وحق تقرير المصير، وحق العودة، كما أدى التطبيع إلى توفير الغطاء للهروب من قرارات الشرعية الدولية.
- شكلت الخطوات التطبيعية من قبل بعض الدول العربية وتحديدا الإمارات، والبحرين ضربة كبيرة للحقوق الفلسطينية كونها تكافئ إسرائيل في ظل تعنتها عن الحقوق الفلسطينية، وفي

ظل الرفض الإسرائيلي القاطع بإعطاء الفلسطينيين دولة في حدود العام 1967، فالتطبيع الإماراتي أو غيره يشجع إسرائيل على التعنت أكثر، ويجعل التطبيع أولا قبل الحديث عن مفاوضات فلسطينية إسرائيلية.

- أضعف التطبيع العربي الإسرائيلي، وخاصة اتفاق أبراهام مطالب الفلسطينيين من المجتمع الدولي، والداعية إلى ردع الاحتلال ،ومعاقبته في ظل الاستيطان الإسرائيلي والضم، وفي المقابل، تروج إسرائيل بأن الدول العربية تقبل بالإجراءات والسياسات الأميركية الجديدة تجاه القضية الفلسطينية، في محاولة لكسر الرفض العالمي لتلك الإجراءات والقرارات من جهة، وتوسعة المشروع الصهيوني وإجراءاته القمعية ضد الشعب الفلسطيني من جهة أخرى.
- يضعف التطبيع مواقف الدول العربية الحاضنة للقضية الفلسطينية، ويقدم الاتفاقات مع الاحتلال على أي تسوية مستقبلية للقضية، خاصة في ضوء اللقاءات مع الاحتلال في السنوات الأخيرة، وأبعادها التي انعكست على مكانة القضية الفلسطينية في الأجندة العربية، مما أهل استعداد دول عدة لتطبيع علاقاتها مع الاحتلال دون أن يكون مضطرًا لإنهاء احتلاله للأراضي الفلسطينية.

ومن هنا شكّل التطبيع العربي – الإسرائيلي شكّل خطراً إضافياً، إذ لم يعد الفلسطينيون يواجهون إسرائيل وحدها، بل شبكة إقليمية متنامية من العلاقات التي منحت إسرائيل شرعية سياسية واقتصادية غير مسبوقة، وهذا الواقع فرض على السياسة الخارجية الفلسطينية إعادة النظر في أدواتها وأساليبها، والانتقال من خطاب قائم على (الإجماع العربي) إلى خطاب يقوم على الشراكات الدولية المتنوعة (بلعاوي، 2023).

وفي موازاة ذلك، عملت السياسة الخارجية الفلسطينية على كشف مخاطر التطبيع العربي باعتباره أداة لتفريغ القضية الفلسطينية من محتواها السياسي وتحويلها إلى مسألة إنسانية أو اقتصادية بحتة،

وقد ركزت القيادة على إظهار أن تجاوز الفلسطينيين في معادلات التطبيع يقوّض المرجعية العربية الجامعة، ويفتح المجال أمام إسرائيل لتعزيز نفوذها على حساب الحقوق الوطنية (المالكي، 2025).

في المقابل، تباين الموقف الفلسطيني الداخلي، فقد أعلنت السلطة الوطنية الفلسطينية رفضها للصفقة، لكنها أبقت الباب مفتوحاً أمام المفاوضات في حال توافر شروط عادلة، فيما اتخذت قوى المقاومة موقفاً أكثر تشدداً، مؤكدة رفضها القاطع وتعهدها بالعمل على إفشالها، وهذا الانقسام الداخلي بين السلطة والفصائل انعكس سلباً على قوة الموقف الفلسطيني في الساحة الدولية والإقليمية، وقد كشف هذا الانقسام عن هشاشة البيت الداخلي الفلسطيني في مواجهة التحديات الكبرى، حيث فشلت القوى الوطنية في صياغة خطاب موحد يوازي خطورة التطبيع، وهكذا بدت السياسة الخارجية الفلسطينية أحياناً محكومة بواقع رد الفعل أكثر من المبادرة، الأمر الذي قلل من فعاليتها في مواجهة موجة التطبيع المتسارعة (الصفاري، 2017).

شكّل غياب الموقف العربي الموحد معيقاً إضافياً أمام السياسة الخارجية الفلسطينية، حيث انخرطت بعض الدول في مسار التطبيع مع إسرائيل ضمن ما عُرف بالاتفاقيات الإبراهيمية، وهو ما أضعف مرجعية مبادرة السلام العربية ،وقلّص من قدرة الفلسطينيين على توظيف الدعم الإقليمي كأداة ضغط، وفي ظل هذه البيئة المعقدة، واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية تحديات مضاعفة تمثلت في الانقسام الداخلي، والتحولات الإقليمية، والانحياز الأمريكي، الأمر الذي قلص من قدرتها على مواجهة الصفقة أو الحد من تداعياتها، وقد مثّل التطبيع في هذا السياق تحولاً في قواعد اللعبة الإقليمية، إذ باتت إسرائيل شريكاً علنياً في مشاريع الأمن والطاقة والتكنولوجيا مع بعض الدول العربية، بينما ظل الفلسطينيون خارج هذه المعادلات، ما زاد من عزلتهم السياسية وأضعف موقعهم التفاوضي (جادور، 2025).

2- الاتفاقيات الإبراهيمية:

اتفاق "أبراهام" الذي وقع بين الإمارات والبحرين من جهة، وإسرائيل من جهة أخرى جاء نتيجة للتعاون والتطور الإيجابي في العلاقات الخليجية الإسرائيلية، وهو تطور يتماشى مع رغبات ومطالب الأطراف المعنية، حيث كان تطبيع العلاقات التجارية مع إسرائيل بالنسبة لدول الخليج العربية يعد خطوة نحو تعزيز عملية السلام والمفاوضات الثنائية في مختلف المسارات، بالإضافة إلى أن هذه العلاقة مع إسرائيل تساهم في تعزيز الأمن، والاستقرار في المنطقة، وتساهم أيضاً في تعزيز العلاقات بين دول الخليج، والولايات المتحدة الأمريكية التي تعتبر استقرار المنطقة عاملاً أساسياً لضمان تأمين المصالح الأمريكية في الخليج، وقد تراوح الموقف العربي تجاه التطبيع بين اتجاهين: الأول يرى أن هذا المشروع يعد ضرورة سياسية للخلاص من تبعات الحروب الناتجة عن الصراع العربي الإسرائيلي، وتحقيق تنمية اقتصادية مع إسرائيل من أجل توسيع قاعدة السلام في المجتمع الإسرائيلي، بينما يرى الاتجاه الثاني أن التطبيع هو مشروع تم فرضه على العرب، ويهدف إلى منح الشرعية لإسرائيل، وضمان هيمنتها في المنطقة العربية من خلال تفكيك الثقافة العربية (خلف، 2022).

فالاتفاقية هي اتفاقية تطبيعية ثلاثية بين الإمارات، والبحرين، والاحتلال الإسرائيلي. وتم توقيعها في منتصف عام 2020 تحت رعاية الولايات المتحدة الأمريكية، وتهدف إلى تعزيز السلام في منطقة الشرق الأوسط، ومع توقيع هذا الاتفاق أصبحت الإمارات والبحرين ثالث دولتين عربيتين تطبّعان علاقاتهما علناً مع إسرائيل بعد مصر والأردن، وقد سُميت الاتفاقية بهذا الاسم لأنها تمثل تجميعاً للأديان الثلاثة: المسيحية، والإسلام، واليهودية (الحكيم، 2025).

بعد توقيع الاتفاقيات الإبراهيمية عام 2020، اعتُبرت هذه الاتفاقيات تراجعاً واضحاً عن الموقف العربي الجماعي الذي كان يستند إلى مبادرة السلام العربية لعام 2002، وانحيازاً لصالح إسرائيل على حساب القضية الفلسطينية، مّما أدّى إلى تقليص هامش المناورة الدبلوماسية الفلسطينية، وإضعاف الدعم العربي التقليدي، مما شكّل معيقاً رئيسياً أمام الجهود الرامية إلى حشد جبهة إقليمية موحدة لمواجهة المشاريع السياسية الإسرائيلية–الأمريكية، وهنا تبرز أهمية إعادة بناء تحالفات جديدة للفلسطينيين مع قوى إقليمية غير عربية (مثل تركيا وإيران وجنوب أفريقيا)، إلى جانب القوى الدولية الرافضة للتطبيع غير المشروط، من أجل تعويض التراجع في الموقف العربي التقليدي (خليل، 2025).

وبموجب هذا الاتفاق، انتقلت كل من الإمارات والبحرين إلى مرحلة جديدة من التطبيع العلني الذي يتجاوز مبادرة السلام العربية الصادرة في عام 2002، حيث شمل تطبيع العلاقات مع الاحتلال الإسرائيلي، ومن الجدير بالذكر في هذا السياق أن اتفاق أبراهام انطلق من وحدة التهديدات المتمثلة في إيران، والفصائل الفلسطينية التي يُنظر إليها على أنها إرهابية، فضلاً عن التمدد التركي، ومن خلال هذا التحدي المشترك، يُعتبر الاتفاق فرصة لتجسيد الأهداف المتقاربة بين الأطراف المعنية.

تمحور الخطاب الفلسطيني كذلك حول مواجهة مسار التطبيع العربي–الإسرائيلي، الذي اعتُبر أحد المداخل الأساسية لتمرير الصفقة، وقد جرى التحذير من أن التطبيع يشكل تهديداً مباشراً للقضية الفلسطينية ويقوض الموقف العربي الجماعي القائم على مبادرة السلام العربية، كما سعى الخطاب الرسمي إلى حشد الدعم الدولي والعربي عبر استناد مواقفه إلى المرجعيات القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، والتأكيد على أن الصفقة تمثل خرقاً للقانون الدولي، في الوقت ذاته، برزت عدة معيقات أعاقت فاعلية هذا الخطاب، أبرزها غياب التخطيط الاستراتيجي المسبق، واعتماد الردود

على الأحداث بشكل لحظي، إضافة إلى استمرار الانقسام الداخلي الذي أضعف من وحدة الموقف الفلسطيني وقدرته على التأثير في الساحة الدولية (معتصم، 2021).

وقد انعكس هذا الغياب للتخطيط على طريقة إدارة الخطاب الرقمي والإعلامي، حيث جاء في بعض المراحل رد فعل متأخر أمام الحملات الإسرائيلية المكثفة، ما أظهر الحاجة إلى تطوير منظومة إعلامية–دبلوماسية أكثر مهنية، تجمع بين التوقيت المناسب، والمحتوى المؤثر القادر على الوصول إلى الرأي العام العالمي (الصيفي، وآخرون 2023).

وفي ظل جميع التغيرات السابقة تركزت السياسة الخارجية الفلسطينية على جملة من المرجعيات القانونية، التي تشكل الإطار المنظم لتحركاتها على المستويين الدولي، والإقليمي، ومن أبرز هذه المرجعيات اتفاقيات أوسلو، التي منحت السلطة الفلسطينية اعترافاً محدوداً ضمن إطار الحكم الذاتي الانتقالي، لكنها في الوقت ذاته قيدت الممارسة الدبلوماسية الفلسطينية، وفرضت عليها سقفاً تفاوضياً مرتبطاً بقرارات مجلس الأمن 242 و338، وهذا الإطار أتاح للفلسطينيين التمتع بصفة شبه رسمية في المؤسسات الدولية، لكنه حدّ من قدرتهم على ممارسة سياسة خارجية مستقلة بالكامل (الزين، 2022).

غير أن الاعتماد على هذه المرجعيات كشف عن تناقض داخلي، فمن جهة كانت أوسلو بمثابة البوابة للدبلوماسية الفلسطينية نحو الاعتراف الدولي، ومن جهة أخرى شكلت قيداً دائماً حال دون تطوير استراتيجية أكثر استقلالية، وهو ما جعل القيادة الفلسطينية في كثير من الأحيان محكومة بسقف أدنى من طموحاتها الوطنية (ابو عامر، 2020).

كما يُعد القانون الدولي والدبلوماسي أحد الركائز الأساسية التي استندت إليها السياسة الفلسطينية في مواجهة المشاريع الأحادية مثل صفقة القرن، فقد أُبرزت شرعية التمثيل الفلسطيني من خلال

الاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً وحيداً للشعب الفلسطيني في الأمم المتحدة منذ 1974، ومن خلال صفة دولة مراقب غير عضو التي مُنحت لفلسطين عام 2012، وهذه المرجعيات القانونية وفرت أرضية مهمة لتأكيد عدم مشروعية الخطط التي تتجاوز قرارات الشرعية الدولية أو تدعم ضم الأراضي المحتلة (غفري، 2020).

وقد شكلت هذه المرجعيات أيضاً ركيزة مهمة لبناء تحالفات مع منظمات حقوقية، ومدنية وعالمية. مما أتاح للقضية الفلسطينية أن تبقى حاضرة في المحافل الدولية حتى في ظل التراجع العربي والإقليمي، وعلى الصعيد الداخلي، يقوم الإطار القانوني للسياسة الخارجية الفلسطينية على المجلس التشريعي، والقانون الأساسي الفلسطيني، اللذين من المفترض أن يمنحا السياسة الخارجية مرجعية دستورية، إلا أن تعطيل عمل المجلس التشريعي، وتركّز الصلاحيات في يد السلطة التنفيذية أضعفا هذا الدور، وهو ما انعكس على فعالية السياسة الخارجية في مواجهة التحديات الكبرى، وعلى رأسها مشاريع التطبيع العربي–الإسرائيلي التي ترافقت مع طرح صفقة القرن (حسين، 2023).

كما أن هذا الضعف المؤسسي جعل القرارات الدبلوماسية أكثر فردية، وأقل مؤسساتية، ما أثار تساؤلات حول شرعية بعض القرارات ومدى تمثيلها للإجماع الوطني، وبناءً على ذلك واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية معيقات أساسية، أبرزها القيود المفروضة بموجب اتفاقيات أوسلو، وضعف المرجعيات الداخلية بسبب الانقسام وتجمد المؤسسات التشريعية، إلى جانب الانحياز الأمريكي لإسرائيل والتغيرات الإقليمية التي دفعت بعض الدول العربية نحو التطبيع، كل ذلك جعل من المرجعيات القانونية الدولية والإقليمية ساحة أساسية لتثبيت الحقوق الفلسطينية والدفاع عنها في مواجهة هذه التحديات (الزين، 2022).

وقد برزت هنا الحاجة إلى تطوير رؤية استراتيجية تجمع بين القانون، والسياسة ،والإعلام، بحيث لا تبقى المواجهة محصورة في الخطابات الرسمية، وإنما تمتد إلى حشد الرأي العام العالمي ومنظمات المجتمع المدني الدولية، كما تبرز الأهمية في توضيح كيفية تعامل السياسة الخارجية الفلسطينية مع التحولات الإقليمية والتي رافقت مرحلة التطبيع الجديدة، وذلك عبر التمسك بالثوابت الوطنية والشرعية الدولية، ومحاولة عرقلة المشاريع الهادفة إلى تجاوز الفلسطينيين أو فرض حلول أحادية الجانب، كما يكشف عن التحديات البنيوية التي واجهتها السياسة الخارجية، سواء بفعل الانقسام الداخلي أو بسبب تغير مواقف بعض القوى الإقليمية والدولية، ما يجعل دراسة هذه المرحلة مدخلاً لفهم حدود الفعل الفلسطيني في بيئة سياسية إقليمية مضطربة ومعقدة (عبد الحي، 2023).

وقد جاءت استراتيجية الانفكاك أيضاً كرد مباشر على صفقة القرن، وسياسات التطبيع التي تجاهلت الحقوق الفلسطينية، ورأت القيادة الفلسطينية أن مواجهة هذه المبادرات لا تكون فقط عبر المواقف السياسية، بل أيضاً عبر إجراءات عملية لفك الارتباط مع منظومة السيطرة الإسرائيلية، وتأكيد الاستقلالية الفلسطينية اقتصادياً وسياسياً، غير أن هذه السياسة واجهت معيقات عدة أبرزها ضعف الإمكانيات المالية، وضغوط الاحتلال، وغياب الدعم العربي الموحد، مما جعل تنفيذها بشكل كامل أمراً معقداً، ومع ذلك فقد مثلت تعبيراً واضحاً عن رفض الانخراط في مشاريع إقليمية تهدد الثوابت الوطنية (الطرمان، 2024).

وقد ساهمت هذه السياسة في إبراز أن المواجهة ليست فقط سياسية أو دبلوماسية، بل هي أيضاً معركة اقتصادية تهدف إلى تحرير القرار الفلسطيني من الهيمنة الإسرائيلية، حتى وإن كانت نتائجها محدودة في المدى القصير، وفي ضوء هذه المعطيات وجدت السياسة الخارجية الفلسطينية نفسها أمام تحديات معقدة تمثلت في الانقسام الداخلي، وفقدان المساندة العربية الموحدة، والانحياز الأمريكي الكامل لإسرائيل، فضلاً عن ضعف المجتمع الدولي في فرض قرارات الشرعية الدولية،

وكل ذلك جعل من مواجهة الصفقة مهمة صعبة، تتطلب إعادة بناء الوحدة الوطنية، وتفعيل أدوات المقاومة الشعبية والدبلوماسية القانونية، والانفتاح على القوى الدولية والإقليمية الرافضة للصفقة من أجل إعادة الاعتبار للحقوق الفلسطينية المشروعة (عمروش وطالب، 2021).

وبرزت صفحة رئاسة الوزراء على (فيسبوك) كأداة مركزية لإبراز الموقف الفلسطيني الرافض لصفقة القرن وسياسات التطبيع، فقد ركّز الخطاب الرقمي على التمسك بالثوابت الوطنية، وخاصة قضية القدس ورفض أي تسوية تنتقص من الحقوق الفلسطينية، كما تم توظيف المنصات للتنديد باتفاقيات التطبيع العربية–الإسرائيلية واعتبارها خرقاً للإجماع العربي وللمبادرة العربية للسلام، غير أن هذا التوجه واجه تحديات عديدة، أبرزها محدودية التأثير العملي في السياسات الإقليمية والدولية، إضافة إلى استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني الذي أضعف منسوب الثقة في الخطاب الرسمي، كما شكّل الانحياز الأمريكي لإسرائيل عائقاً أمام قدرة الدبلوماسية الرقمية الفلسطينية على إحداث تحول جوهري، ومع ذلك فقد ساهم الاستخدام المكثف للمنصات الرقمية في توثيق الانتهاكات وكسب أشكال مختلفة من التضامن الشعبي محلياً وعربياً (حسن، 2021).

كما أن هذا التوظيف الرقمي فتح مجالاً جديداً للدبلوماسية الفلسطينية في مخاطبة الشعوب مباشرة دون وسائط حكومية، مما مكّنها من بناء تضامن شعبي يتجاوز المواقف الرسمية لبعض الدول المتواطئة مع التطبيع، ومن جهة أخرى واجهت السياسة الفلسطينية تحديات معقدة نتيجة السياسات الإسرائيلية الممنهجة، التي استهدفت تقويض أي إمكانية لبناء مؤسسات قوية قادرة على مقاومة الضغوط الدولية، فقد تمثلت هذه السياسات في الحصار المفروض على غزة، وتقطيع أوصال الضفة الغربية، والسيطرة على الموارد الاقتصادية، مما جعل الموقف الفلسطيني ضعيفاً في مواجهة المبادرات الإقليمية والدولية (شقورة، 2021).

وبيّن (المالكي، 2025) أن السياسة الخارجية الفلسطينية ربطت بشكل صارم بين مسار التطبيع العربي – الإسرائيلي وضرورة قيام دولة فلسطينية مستقلة ذات سيادة وعاصمتها القدس الشرقية، وأكد أن القيادة لجأت إلى وسائل ضغط دبلوماسية مثل استدعاء السفراء ورفض التعامل مع بعض الشركات الدولية المشاركة في التطبيع، كما عملت وزارة الخارجية على تفعيل الحراك الدولي في الأمم المتحدة والجامعة العربية وروسيا لمواجهة مخاطر تهميش القضية الفلسطينية، وأوضح أن نجاح السياسة الخارجية الفلسطينية مرهون بوجود جسم وطني موحد داخلياً، معتبراً أن الانقسام الفلسطيني ظل من أبرز العقبات أمام تحقيق أهداف السياسة الخارجية الفلسطينية.

أما (ملحم، 2025) فقد أوضح أن القيادة الفلسطينية رفضت بشكل قاطع أي مبادرة لا تستند إلى قرارات الشرعية الدولية، مؤكداً أن ورشة البحرين الاقتصادية لم تكن سوى محاولة لتجاوز الأسس السياسية لحل القضية الفلسطينية، وهو ما دفع القيادة إلى مقاطعتها ورفض حضورها، وأكد أن الموقف الفلسطيني ارتكز على الربط بين السياسي والاقتصادي كقاعدة لأي حل عادل، ورفض أي مساومة على الثوابت الوطنية مقابل المال، وشدد على أن الاستراتيجية الفلسطينية كانت واضحة في رفض صفقة القرن واتفاقيات التطبيع، والتأكيد على أن أي تسوية لا بد أن تقوم على احترام الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

4- أحداث السابع من أكتوبر 2023:

يمثل تحليل السياسة الخارجية مجالاً معرفياً يقوم على تقاطع العلاقات الدولية مع تحليل السياسات العامة، حيث يسعى إلى فهم الكيفية التي تتخذ بها السلطات العامة قراراتها الخارجية في ظل تفاعل مستمر بين العوامل الداخلية والخارجية، فلا يمكن دراسة السياسة الخارجية بمعزل عن البيئة الدولية التي تتحدد فيها توازنات القوى، ولا عن البنى والمؤسسات المحلية التي تؤطر عملية صنع القرار.(Morin, 2018)

جاءت أحداث السابع من أكتوبر 2023 لتشكل نقطة تحوّل مفصلية في مسار السياسة الفلسطينية داخلياً وخارجياً، حيث فرضت هذه التطورات على القيادة الفلسطينية واقعا جديداً اتسم بدرجة عالية من التعقيد والتشابك الإقليمي والدولي، فقد عادت القضية الفلسطينية إلى واجهة الاهتمام العالمي بعد سنوات من التراجع النسبي، إلا أن هذا الاهتمام اتسم بالتباين الحاد بين مواقف القوى الدولية، إذ أبدت بعض الدول تعاطفاً إنسانياً مع الشعب الفلسطيني، في حين انحازت قوى كبرى بشكل واضح إلى جانب إسرائيل، ما جعل التحرك الدبلوماسي الفلسطيني يسير ضمن بيئة صعبة وضاغطة (غانم، 2025).

كما كشفت هذه اللحظة عن هشاشة النظام الدولي في التعاطي مع القانون الدولي الإنساني، حيث ساد خطاب انتقائي في تطبيق المعايير، الأمر الذي صعّب مهمة الدبلوماسية الفلسطينية في تحويل موجة التعاطف الإنساني إلى ضغط سياسي فعّال، ومع ذلك سعت القيادة إلى استثمار هذا الانقسام الدولي عبر بناء تحالفات مع الدول الداعمة للحقوق الفلسطينية، مثل بعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا، لتعزيز حضورها في المؤسسات الدولية وتخفيف أثر الانحياز الغربي لإسرائيل (خليل، 2025).

وقد برزت السياسة الخارجية الفلسطينية في هذه المرحلة من خلال اعتمادها على مقاربة متعددة المستويات، جمعت بين التحرك الدبلوماسي المباشر مع الدول والمنظمات الدولية، وتكثيف المشاركة في القمم الإقليمية، إلى جانب التوجه نحو المؤسسات القانونية الدولية كالمحكمة الجنائية الدولية ومحكمة العدل الدولية، لتوثيق الجرائم الإسرائيلية وملاحقة الاحتلال قضائياً، كما سعت القيادة إلى توحيد الصف الفلسطيني، وتعزيز شرعيتها كممثل وحيد للشعب الفلسطيني في مواجهة محاولات عزلها أو تجاوزها (عبد الحي، 2023).

ومن اللافت أن هذا التحرك الدبلوماسي لم يقتصر على المستوى الرسمي، بل شمل تفعيل أدوات (الدبلوماسية الشعبية) من خلال الجاليات الفلسطينية في أوروبا، وأمريكا الشمالية، حيث نُظّمت حملات ضغط ومظاهرات كبرى أسهمت في رفع مستوى الوعي بالقضية داخل المجتمعات الغربية، وبالتالي ممارسة ضغط غير مباشر على صانعي القرار هناك.

وترى الباحثة أن دراسة هذه المرحلة تكتسب أهميتها من كونها تكشف عن طبيعة التحديات التي واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية في لحظة تاريخية فارقة، حيث امتزج البعد الإنساني مع البعد السياسي والقانوني في الخطاب الدبلوماسي، وتداخلت فيها الضغوط الدولية مع الحاجة إلى الحفاظ على وحدة الموقف الوطني، ومن هنا فإن تحليل الاستراتيجية الفلسطينية في التعامل مع تداعيات السابع من أكتوبر يتيح فهماً أعمق لكيفية توظيف الأدوات الدبلوماسية في سياق إقليمي ودولي متغير، ومدى نجاح القيادة في تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة إحياء الحضور الفلسطيني على الساحة العالمية.

إضافة إلى ذلك، فإن هذه اللحظة شكّلت اختباراً لمدى قدرة القيادة الفلسطينية على المواءمة بين ضغوط الداخل، ومقتضيات الخارج، فبينما تطالب القاعدة الشعبية بسياسات أكثر حزماً، يجد

صانع القرار نفسه مضطراً لاتباع براغماتية عالية تضمن بقاء الدعم الدولي واستمرار مؤسسات السلطة.

وقد اندلعت المواجهة بين إسرائيل وحركة حماس في أكتوبر 2023 ضمن سياق تاريخي ممتد من الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي الذي تعود جذوره إلى قرارات التقسيم والاحتلال والتوسع الاستيطاني، فقد تكررت جولات العنف منذ النكبة عام 1948 مروراً بحروب 1967 و1973، والانتفاضتين الأولى والثانية، وصولاً إلى سيطرة حماس على غزة عام 2006 وما تبعها من انقسام داخلي بين حركتي فتح وحماس، هذه الخلفية التاريخية تُظهر أن الصراع الحالي ليس معزولاً، بل هو امتداد لتراكمات سياسية وأمنية واقتصادية وإنسانية عميقة (Amir, 2024).

وتُبرز هذه الخلفية أن غياب التسوية السياسية هو العامل الأكثر استمرارية في تغذية دوامة العنف، إذ لم تفلح أي من جولات المفاوضات في معالجة جذور الصراع المتمثلة بالاحتلال والاستيطان وحق تقرير المصير، وهذا ما يجعل كل مواجهة جديدة تعبيراً عن أزمة بنيوية متجددة، وليست مجرد حدث طارئ أو منعزل عن السياق العام (بني عودة، 2017).

كما أظهرت حرب غزة بعد هجوم السابع من أكتوبر 2023 أنّ الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي لا يقتصر على المواجهة العسكرية، بل يتعداه ليشمل معارك سياسية وإعلامية ودبلوماسية عميقة، فقد مثّل الهجوم المفاجئ لحركة حماس صدمة غير مسبوقة في الوعي الإسرائيلي والدولي، كونه شكّل أكبر خسارة بشرية منذ قيام دولة إسرائيل، وأدى إلى إطلاق عملية عسكرية واسعة النطاق تحت عنوان (السيوف الحديدية) وهذا التصعيد كشف هشاشة الافتراضات الإسرائيلية السابقة بأن القضية الفلسطينية يمكن تهميشها، أو تجاوزها عبر التطبيع مع دول المنطقة، وأعادها إلى مركز الاهتمام الدولي، والإقليمي.(Hlihor, 2024)

ومن جانب آخر، فإن هذه الأحداث سلطت الضوء على حدود المقاربة الإسرائيلية القائمة على الأمن المطلق، إذ أظهرت أن تجاهل جذور الصراع لا يؤدي إلا إلى انفجارات أكبر وأكثر تكلفة، وهو ما وفر للسياسة الفلسطينية فرصة للتأكيد على أن غياب الحل السياسي سيجعل أي تسويات أمنية غير قابلة للاستمرار.

وشهدت معركة أكتوبر 2023 تصعيداً غير مسبوق تمثل في الهجوم المفاجئ لحماس على المدن والبلدات الإسرائيلية المحاذية لقطاع غزة وكذلك للقواعد العسكرية لجيش الاحتلال الإسرائيلي في تلك المنطقة، وما تبعه من رد عسكري إسرائيلي واسع النطاق أدى إلى دمار هائل وسقوط عشرات الآلاف من الشهداء في غزة، وفرضت إسرائيل حصاراً خانقاً على القطاع، شمل منع الوقود والمياه والغذاء، مما تسبب في انهيار النظام الصحي وتفاقم الكارثة الإنسانية، وهذه التطورات أعادت إلى الأذهان أحداث النكبة والنكسة، حيث ارتبطت بعمليات تهجير قسري ومعاناة جماعية للفلسطينيين (عبد الحي، 2023).

كما أعادت هذه الكارثة الإنسانية تشكيل صورة فلسطين في المخيال العالمي، إذ لم يعد الحديث مقتصراً على قضية سياسية، بل تحول إلى مسألة إنسانية كبرى تستدعي التدخل العاجل، وقد استفادت الدبلوماسية الفلسطينية من هذا التحول لإبراز الاحتلال كجذر الأزمة، ولإعادة تسويق القضية الفلسطينية باعتبارها قضية عدالة وحقوق إنسان، وليس مجرد نزاع سياسي طويل الأمد (بلعاوي، 2023).

في خضم هذه الأحداث، برزت ساحة جديدة للصراع وهي ميدان الحرب على السرديات، إذ سعى كل طرف إلى تقديم نفسه كضحية وكسب التعاطف الدولي عبر توظيف الإعلام التقليدي والرقمي، وأطلقت إسرائيل روايات تركز على حق الدفاع عن النفس وتبرير العمليات العسكرية الواسعة

باعتبارها ضرورة لتدمير حماس ونزع سلاح غزة، في حين أكدت السردية الفلسطينية على أنّ ما حدث جاء نتيجة عقود من الاحتلال والاستيطان والتهميش، معتبرة أنّ الهجوم رد طبيعي على السياسات الإسرائيلية، هذا التناقض السردي غذّى الانقسام في الرأي العام الدولي، حيث انقسمت المجتمعات بين متضامنة مع إسرائيل باعتبارها ضحية هجوم دموي، وأخرى مع الفلسطينيين بوصفهم شعباً تحت الاحتلال يعاني من انتهاكات جسيمة (Hlihor, 2024).

وقد برز في هذا الميدان دور وسائل التواصل الاجتماعي بشكل غير مسبوق، إذ تحولت المنصات الرقمية إلى ساحة حرب موازية تُخاض فيها معركة الصور، والمقاطع المصورة.وتُبنى عليها مواقف جماهيرية ونخبوية، وهو ما أكد أن معركة الشرعية الدولية لم تعد محصورة في قاعات الأمم المتحدة، بل انتقلت إلى الفضاء العام العالمي الذي يصنع الرأي والضغط السياسي (جرادات، 2022).

أما على الصعيد السياسي الداخلي، فقد أبرزت الأحداث هشاشة البنية المؤسسية الفلسطينية، فالانقسام الداخلي الفلسطيني انعكس في غياب قيادة موحدة قادرة على إدارة الصراع أو تقديم بدائل سياسية، وأضعف قدرة الفلسطينيين على مواجهة التحديات (عبد الحي، 2023)

وقد فتح الضعف البنيوي الباب أمام الأطراف الإقليمية والدولية لمحاولة ملء الفراغ، حيث بدأت بعض المبادرات العربية والغربية تتحدث عن اليوم التالي بمعزل عن التوافق الوطني الفلسطيني، وهو ما يعكس أن غياب الوحدة الداخلية يجعل من القضية الفلسطينية عرضة للوصاية الخارجية ولإعادة هندسة المشهد السياسي بقرارات من خارج الإرادة الوطنية (خليل، 2025).

وقد لعبت الدبلوماسية العامة دوراً محورياً في هذه الحرب، حيث وظفت إسرائيل مفهوم (الهاسبارا) كأداة لتفسير وتبرير سياساتها أمام الرأي العام العالمي، واعتمدت على منصات التواصل الاجتماعي

ووسائل الإعلام الدولية، بمشاركة أكثر من ألف صحفي أجنبي خلال فترة التصعيد، لتسويق خطابها الرسمي، كما دخل الجيش الإسرائيلي مباشرة على خط الدبلوماسية العامة من خلال بث حيّ للعمليات العسكرية بعدة لغات على منصة (إكس) بهدف تشكيل وعي عالمي داعم لمواقفه، في المقابل اعتمدت السلطة الفلسطينية ومنظمات المجتمع المدني مثل المعهد الفلسطيني للدبلوماسية العامة على الفضاء الرقمي لتسويق روايتها، عبر إبراز معاناة المدنيين، ونشر قصص وصور توثق الانتهاكات الإسرائيلية، ومحاولة بناء تضامن عالمي يرتكز على مفهوم (الصمود) كقيمة وطنية، ومن الملاحظ أن هذا التوجه نحو دبلوماسية السردية عزز دور الفاعلين غير الحكوميين، حيث ظهرت منظمات إنسانية وحقوقية فلسطينية ودولية كأصوات فاعلة في صياغة الرأي العام، وهو ما أعطى زخماً إضافياً للقضية خارج الأطر الرسمية، وأكد أن قوة الخطاب باتت أداة موازية لقوة السلاح (Amir, 2024).

ومع اتساع المعركة الإعلامية، بدا واضحاً أنّ الحرب على الصور والسرديات لا تقل أهمية عن الحرب على الأرض، فالمقاطع المصورة والتغريدات القصيرة تحولت إلى أدوات لصياغة الرأي العام الدولي والتأثير في مواقف النخب السياسية، وأدركت إسرائيل أن فاعلية عملياتها العسكرية مرتبطة بقدرتها على الحفاظ على شرعية تلك العمليات في نظر المجتمع الدولي، بينما سعى الفلسطينيون إلى تعزيز التعاطف الإنساني مع قضيتهم، وإبراز الاحتلال كجذر للصراع، وهذه الازدواجية في الخطاب عززت الانقسام الدولي، وأكدت أن مستقبل الصراع لا يتحدد فقط في الميدان العسكري، بل أيضاً في معركة الشرعية والسردية التي يخوضها الطرفان بلا توقف (Hlihor, 2024).

وفي ضوء هذه الديناميكيات، يمكن القول إن القوة الناعمة باتت تشكل أحد المكونات الرئيسية للصراع، حيث غدا كسب الرأي العام العالمي شرطاً موازياً لأي إنجاز ميداني، وهو ما يفرض على

السياسة الفلسطينية مستقبلاً أن تدمج أدوات الإعلام الرقمي والدبلوماسية العامة في بنيتها المؤسسية لضمان فعالية أكبر في إدارة الأزمات المقبلة، انطلاقاً من ذلك برزت الحاجة إلى ما يمكن تسميته بـ (النهضة الفلسطينية) التي تتطلب إعادة بناء النظام السياسي على أسس جديدة، وهذه النهضة لا يمكن أن تتحقق إلا من خلال مصالحة داخلية حقيقية تتجاوز الانقسامات الفصائلية، وإحياء دور منظمة التحرير كممثل جامع للفلسطينيين في الداخل والخارج، كما تقتضي بناء مؤسسات ديمقراطية شفافة وقادرة على تقديم الخدمات وتعزيز المشاركة السياسية للشباب والنساء، ويُعد إدماج جميع القوى، بما في ذلك حماس، في بنية سياسية موحدة شرطاً أساسياً لأي تسوية مستقبلية، مع التأكيد على دعم المجتمع الدولي لبناء مؤسسات الحكم والتنمية الاقتصادية، بما يضمن صمود الفلسطينيين في مواجهة الضغوط الإسرائيلية (غانم، 2025).

وفي هذا الإطار، فإن أي تصور لليوم التالي يتطلب مقاربة شاملة تتضمن المصالحة الوطنية، إعادة الاعتبار لدور منظمة التحرير، وتبني استراتيجيات مقاومة شعبية، غير أن نجاح هذه المقاربة يظل مرهوناً بتعزيز الجبهة الداخلية الفلسطينية لوم الشمل الوطني وإنهاء الانقسام الداخلي، وباستعداد المجتمع الدولي للتخلي عن سياسة إقصاء الفاعلين الفلسطينيين، والضغط على إسرائيل لوقف ممارساتها الأحادية، بذلك يمكن أن تتشكل ملامح بنية سياسية فلسطينية جديدة تمهد لمرحلة أكثر استقراراً (خليل، 2025).

ومع اندلاع عملية طوفان الأقصى والحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، برزت نقاشات واسعة حول مستقبل الحكم في القطاع وإمكانية عودة السلطة الفلسطينية لإدارته، فقد طرحت الإدارة الأمريكية والأطراف الأوروبية والعربية فكرة تمكين السلطة من العودة، بشرط تنفيذ إصلاحات سياسية وإدارية، غير أنّ إسرائيل، رفضت هذا الطرح بشكل قاطع، معتبرة أن السلطة غير مؤهلة

لإدارة غزة، بينما أعلنت السلطة استعدادها للعودة شريطة أن تكون هذه العودة في إطار حل سياسي يشمل الضفة وغزة معاً (حسين، 2024).

وتشير هذه النقاشات إلى أن غزة أصبحت ساحة اختبار لإعادة تعريف مكانة السلطة الفلسطينية، فإما أن تظهر كفاعل قادر على إدارة الأزمات وإعادة الإعمار ضمن مشروع وطني شامل، أو تبقى محصورة في دور رمزي تفرضه الضغوط الدولية دون قدرة حقيقية على ممارسة السيادة (بلعاوي، 2023).

وجاء موقف السلطة الفلسطينية من العملية محاولةً لتخفيف الضغوط الدولية وكذلك التماهي مع نبض الشارع الفلسطيني الذي بداء واضحاً موقفه من تلك العملية، وقد انعكس الموقف هذا على خطابها الرسمي الذي اتسم بالتحفظ، إذ أدانت استهداف المدنيين من الجانبين، ودعت إلى إطلاق سراح المعتقلين (المالكي، 2025)، وقد حاولت السلطة الفلسطينية التمسك بدورها السياسي والشرعي من خلال التأكيد على أن منظمة التحرير الفلسطينية هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني، وليس الفصائل، وفي هذا السياق، أدانت استهداف المدنيين لكنها في الوقت نفسه حمّلت حركة حماس مسؤولية ما جرى، معتبرة أن العملية (مغامرة) أضرت بالمصلحة الوطنية، وهذا الموقف يعكس استمرار الخلاف بين فتح وحماس حول المسار الذي ينبغي سلوكه سياسياً للتعاطي مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي (حسين، 2024).

وهنا تتضح أن أزمة انقسام الموقف الفلسطيني بحيث لم تعد مرتبطة فقط بالانقسام المؤسسي، بل أيضاً بغياب رؤية موحدة لكيفية إدارة الصراع، فالانقسام بين الطرفين ترك السياسة الفلسطينية في حالة ارتباك يصعب معها تقديم بديل مقنع للداخل أو الخارج (خلف الله، 2024).

على الصعيد الدولي، وجدت السلطة نفسها محط اهتمام الأطراف الكبرى التي رأت فيها العنوان الشرعي لترتيبات (اليوم التالي)، فقد أجرت الولايات المتحدة وأطراف عربية وأوروبية اتصالات مع القيادة الفلسطينية بشأن إعادة إعمار غزة وضبط الوضع الأمني، غير أن هذه الأطراف ربطت دعمها للسلطة بجملة من الإصلاحات الإدارية، والأمنية (اشتية، 2025).

وهذا الشرط الدولي عكس مقاربة ترى في (تجديد الشرعية من الخارج) بديلاً عن المصالحة الداخلية، وهو ما قد يزيد من إضعاف البنية السياسية الفلسطينية إذا لم يُقرن بتوافق وطني شامل، حيث يصبح الإصلاح المطلوب استجابة لإملاءات خارجية أكثر من كونه اتفاقاً داخلياً (خلف الله، 2024).

وهنا ترى الباحثة أنه من المتوقع أن تواجه السلطة الفلسطينية تحديات جسيمة إذا عادت لإدارة القطاع، أبرزها إعادة الإعمار وسط ضعف إمكاناتها الاقتصادية، وتعقيدات الوضع الأمني، وعدم سيطرتها على المعابر، كما أن علاقتها المتوترة مع حماس، ورفض إسرائيل لعودتها، تمثل عقبات كبيرة تجعل من الصعب ممارسة دورها بفعالية، ومن ثمّ فإن مستقبل الحكم في غزة سيبقى مرهوناً بنتائج الحرب نفسها وبمواقف الأطراف الإسرائيلية والدولية، فضلاً عن إمكانية تحقيق توافق فلسطيني داخلي يضمن صيغة حكم مشتركة.

وبناء على مجموعة المقابلات التي قامت الباحثة باعدادها حول السياسة الخارجية الفلسطينية وأحداث السابع من أكتوبر 2023 لخصت أهم نتائجها كما يلي (انظر الشكل 3): **السياسة الخارجية الفلسطينية وأحداث السابع من أكتوبر 2023.**

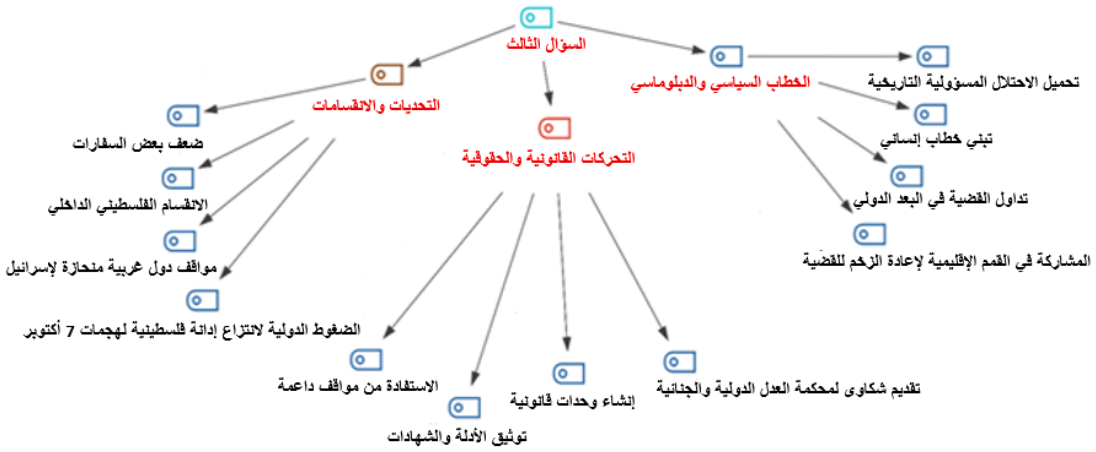

أوضح (جرار، 2025) أن السياسة الخارجية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر استندت إلى تحميل الاحتلال الإسرائيلي المسؤولية عن جرائمه المستمرة واحتلاله للأراضي الفلسطينية منذ عام 1967، وهو ما شكل قاعدة أساسية للخطاب الفلسطيني الموجه إلى العالم، وأكد أن وجود شخصية سياسية كاريزماتية على رأس الحكومة ساعد في تعزيز الخطاب الفلسطيني وإيصاله إلى الساحة الدولية، غير أن بعض أوجه القصور تمثلت في ضعف أداء بعض السفارات بسبب تعيينات غير مهنية وترهل بنيوي داخل وزارة الخارجية، مما حدّ من فعالية العمل الدبلوماسي.

أما (اشتية، 2025) فقد اعتبر أن السياسة الخارجية الفلسطينية بعد 7 أكتوبر ركزت على إبراز معاناة الشعب الفلسطيني، خاصة في غزة، والمطالبة بوقف الحرب والعودة إلى مسار المفاوضات، وأوضح أن القيادة شاركت في قمم إقليمية مثل القمة العربية الطارئة بالرياض لمحاولة إعادة الزخم للقضية على الأجندة العربية، كما سعت إلى إعادة طرح القضية الفلسطينية في الأمم المتحدة ومجلس الأمن والمنظمات الحقوقية الدولية، ورغم محاولات استثمار التضامن الدولي الإنساني مع غزة، إلا أن الموقف الغربي ظل منحازاً لإسرائيل، وهو ما شكّل عائقاً أمام تحقيق نتائج ملموسة.

وأشار (شاكر، 2025) إلى أن التعامل مع أحداث 7 أكتوبر جاء في مرحلة حساسة من عمر الحكومة الفلسطينية، حيث تعرضت القيادة لضغوط دولية كبيرة لإدانة الهجمات، إلا أنها رفضت

ذلك انطلاقاً من كون الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وأوضح أن هذا الموقف خفف من حدة اللوم الدولي مع انكشاف حجم الجرائم الإسرائيلية في غزة، خاصة في ظل ازدواجية المعايير الواضحة بين تعامل الغرب مع القضية الفلسطينية ومواقفهم من حرب أوكرانيا، واعتبر أن هذا الموقف يعكس سياسة خارجية اتسمت بالحكمة والقدرة على المناورة في ظرف دولي شديد التعقيد.

أما (جادو، 2025) فقد أكدت أن السياسة الخارجية الفلسطينية اتسمت بالشمولية بعد السابع من أكتوبر، حيث جمعت بين التحرك الدبلوماسي النشط والتواصل الفعال مع المجتمع الدولي من جهة، وتعزيز الموقف القانوني لمحاسبة إسرائيل على جرائمها من جهة أخرى، وأوضحت أن وزارة الخارجية بادرت إلى تكليف المحكمة الجنائية الدولية بفتح تحقيق في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية المرتكبة بحق الفلسطينيين، كما عملت على إنشاء وحدات متخصصة لرصد وتوثيق هذه الانتهاكات، وإعداد مرافعات قانونية بشأنها، واعتبرت أن هذا التوجه عزز مكانة فلسطين كفاعل قانوني وسياسي على الساحة الدولية.

وأكد (غانم، 2025) أن السياسة الخارجية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر اتسمت بالتفاعل أكثر من المبادرة، إذ حاولت الحفاظ على التوازن الإقليمي من جهة، والضغط الدولي عبر الأدوات الدبلوماسية والحقوقية من جهة أخرى، لكنه شدد على أن غياب استراتيجية موحدة يعود إلى استمرار الانقسام الداخلي الفلسطيني، الأمر الذي أضعف الموقف الفلسطيني في مواجهة المشاريع الهادفة إلى فصل غزة عن الضفة، ورغم ذلك فقد سعت القيادة إلى كسب الدعم الدولي لرفع الحصار عن غزة والمساهمة في إعادة الإعمار، فيما أظهرت بعض الدول العربية مواقف إنسانية داعمة دون الانخراط الكامل سياسياً، بينما واصلت الولايات المتحدة وبريطانيا انحيازها الصريح لإسرائيل، في حين برزت مواقف إيجابية مثل تحرك جنوب إفريقيا أمام محكمة العدل الدولية.

أما (المالكي، 2025) فقد أوضح أن السياسة الخارجية الفلسطينية عملت على توحيد الصف الوطني بالتنسيق بين مؤسسات منظمة التحرير والفصائل الفلسطينية، من أجل تقديم موقف موحد يعكس معاناة الشعب الفلسطيني، وأكد أن وزارة الخارجية كثفت من نشاطها الدبلوماسي بزيارات إلى دول مؤثرة مثل الصين، وروسيا، وفرنسا، لشرح الموقف الفلسطيني وحشد الدعم الدولي، كما قدمت القيادة شكاوى إلى محكمة العدل الدولية، ومجلس حقوق الإنسان، معتمدة على توثيق الانتهاكات الإسرائيلية بالشراكة مع منظمات حقوقية دولية، وأوضح أن هذه السياسة هدفت إلى تحقيق العدالة للشعب الفلسطيني، من خلال الجمع بين الدبلوماسية النشطة ،والتحرك القانوني، وهو ما يعكس استراتيجية شاملة في مواجهة تداعيات 7 أكتوبر.

وفي السياق ذاته، اعتبر (ملحم، 2025) أن الحكومة تبنت استراتيجية دبلوماسية تهدف إلى تعزيز الحضور الفلسطيني على الأجندة الدولية والإقليمية، حيث لعبت القيادة دوراً محورياً في نقل الموقف الرسمي الفلسطيني بشكل يومي عبر التصريحات الإعلامية والتواصل مع المجتمع الدولي، وأوضح أن هذه الجهود أسهمت في إعادة القضية الفلسطينية إلى الواجهة، رغم التحديات المتمثلة في انحياز بعض القوى الكبرى لإسرائيل، وأكد أن السياسة الخارجية نجحت نسبياً في تعزيز الدعم الدولي للقضية الفلسطينية وتسليط الضوء على الانتهاكات الإسرائيلية.

تعتبر الباحثة أن أحداث السابع من أكتوبر شكلت محطة فارقة للسياسة الخارجية الفلسطينية، إذ فرضت على القيادة مواجهة معقدة على المستويين الإقليمي والدولي، فقد برزت محاولات فلسطينية لإعادة تسليط الضوء على القضية من خلال الخطاب الإنساني والقانوني، واستثمار حالة التعاطف الدولي مع المدنيين في غزة، إضافة إلى الانخراط في المحافل الدولية لتقديم شكاوى قانونية ضد الاحتلال، غير أن هذه الجهود اصطدمت بعقبات أساسية، أبرزها الانقسام الداخلي الذي حدّ من وحدة الخطاب الوطني، إلى جانب الضغوط الغربية لإجبار القيادة على إدانة هجوم السابع من

أكتوبر، وهو ما وضع السياسة الخارجية في موقع دفاعي أكثر منه هجومي، وترى الباحثة أن الموقف الفلسطيني تميز بالمرونة والقدرة على المناورة، لكنه عانى من غياب استراتيجية متكاملة توازن بين الدبلوماسية السياسية والتحركات القانونية والإعلامية، الأمر الذي أضعف من فرص تحويل الأزمة إلى مكسب سياسي دائم.

كما ترى الباحثة أن سياسة ما بعد 7 أكتوبر اتخذت شكل مثلث تشغيل يجمع بين خطاب إنساني قانوني لتجريم ممارسات الاحتلال، وحركة دبلوماسية كثيفة لتعاطي مع ارتدادات احداث السابع من اكتوبر، ومحاولة تعزيز الشرعية الفلسطينية عبر إظهار منظمة التحرير كعنوان تمثيلي جامع، وهذا المثلث مكّن القيادة من المناورة في بيئة دولية منحازة، لكنه بقي تفاعلياً أكثر منه مبادراً بسبب قيود الانقسام والدعم الغربي الواضح لإسرائيل.

ثانياً: السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات الدولية:

صفقة القرن:

شكّلت المبادرات الإقليمية والدولية خلال الفترة 2019–2024 اختباراً حقيقياً للسياسة الخارجية الفلسطينية، حيث واجهت القيادة الفلسطينية ضغوطاً غير مسبوقة تمثلت في طرح الإدارة الأمريكية لخطة السلام المعروفة بصفقة القرن، وما تبعها من توقيع اتفاقيات تطبيع بين عدد من الدول العربية وإسرائيل ضمن ما سمي باتفاقيات أبراهام، وقد مثّل ذلك تحوّلاً جوهرياً في البيئة الإقليمية، إذ أضعف الموقف الفلسطيني التقليدي المعتمد على الإجماع العربي، وأعاد ترتيب أولويات بعض الدول على حساب مركزية القضية الفلسطينية، وبناءً على ذلك أدركت السياسة الخارجية الفلسطينية أن استراتيجيتها التقليدية القائمة على الرهان على الدعم العربي لم تعد كافية، وأنه من الضروري إعادة صياغة خطاب جديد يستند إلى القانون الدولي، ويخاطب الرأي العام العالمي أكثر من اعتماده على الأنظمة الرسمية (ملحم، 2025).

تعد صفقة القرن من القضايا العالمية التي حظيت بالاهتمام في الساحة السياسية العربية والدولية, والتي كانت قد وضعتها الولايات المتحدة الأمريكية مدعيةً بأنها جاءت بحل لإنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكانت أولى خطوات الصفقة نقل السفارة الأمريكية إلى القدس بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب, وإعلان القدس "عاصمة إسرائيل"، وقد عمل الرئيس الأمريكي دونالد ترامب من خلال هذه الصفقة على وضع حل –برؤية أمريكية–للقضايا التي فشلت في قمة كامب ديفيد، ومن ضمن بنودها إلغاء حل الدولتين وحق عودة اللاجئين، وجعل القدس عاصمة إسرائيل، وان تكون الأراضي الفلسطينية منزوعة السيادة، وغيرها من البنود التي تلغي حقوق الشعب الفلسطيني، كما سعت الولايات المتحدة من خلال طرحها الاقتصادي إلى تهيئة مناخ سياسي، أي

العمل على تبعية اقتصادية سواء بالإغراء أو التهديد، وبهذه الطريقة لن يستطيع أي احد الدفاع عن القضية الفلسطينية, وهذا تمهيد للطريق في الوصول إلى المساعي الأمريكية والإسرائيلية في إلغاء الوجود الفلسطيني وتجسيد الضغوطات بالضغوط المالية على السلطة وإغلاق ممثلية فلسطين (صلاح، 2020).

وجاءت صفقة القرن بوصفها مشروعاً أمريكياً – إسرائيلياً يهدف إلى فرض تسوية تتناسب مع الرؤية الإسرائيلية على حساب الحقوق الوطنية الفلسطينية، فقد تضمنت الخطة إقامة حكم ذاتي للفلسطينيين تحت السيادة الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، يتم وصفه شكلياً بالدولة، بينما تُستثنى منه قضايا الحل النهائي، وبموجب هذا التصور، تبقى القدس بما في ذلك البلدة القديمة تحت السيادة الإسرائيلية، ويُمنح الفلسطينيون عاصمة بديلة في أبو ديس، مع بقاء السيطرة الكاملة لإسرائيل على المستوطنات والجدار العازل، واستبعاد أي انسحاب إلى حدود الرابع من حزيران 1967، كما نصت الخطة على إسقاط حق العودة للاجئين عبر التوطين والتعويض، ومنع الفلسطينيين من إقامة جيش عسكري والاكتفاء بقوة شرطة محدودة للأمن الداخلي (صالح، 2018).

في هذا الجانب، مثّل هذا الطرح محاولة لإعادة صياغة القضية الفلسطينية في إطار ضيق، حيث يتم تحويلها من قضية تحرر وطني إلى قضية حكم ذاتي محلي، ما يعني اختزالها في بعد إداري–أمني، وهذه الصياغة جاءت متماهية مع الرؤية الإسرائيلية التي تسعى لتصفية البعد السياسي للصراع وتحويل الفلسطينيين إلى (مجتمع محلي) يعيش تحت إدارة محدودة دون سيادة حقيقية (بني عودة، 2017).

وقد طرحت الإدارة الأمريكية عام 2020 ما عُرف بصفقة القرن، التي مثلت تحولاً خطيراً في مسار القضية الفلسطينية، إذ تضمنت الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية

إليها، إضافة إلى وقف المساعدات المالية عن السلطة الفلسطينية ووكالة الأونروا، وإغلاق مكتب منظمة التحرير الفلسطينية في واشنطن، وهذه الإجراءات لم تكن مجرد خطوات سياسية بل عكست انحيازاً أمريكياً كاملاً لصالح الموقف الإسرائيلي، وساهمت في تقويض أسس الحل القائم على قرارات الشرعية الدولية (رباع، 2020).

كما أظهرت تلك الإجراءات أن الإدارة الأمريكية لم تعد وسيطاً بين الطرفين، بل باتت طرفاً منحازاً بالكامل لإسرائيل، وهو ما قوض الثقة الفلسطينية بالعملية التفاوضية برمتها، ودفع القيادة الفلسطينية إلى البحث عن بدائل دولية وإقليمية لتعويض هذا الانحياز، وبالتالي مثلت صفقة القرن مشروعاً سياسياً يستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر فرض حلول أحادية الجانب تتماشى مع الرؤية الإسرائيلية، فقد نصت الخطة على إبقاء القدس تحت السيادة الإسرائيلية مع منح الفلسطينيين عاصمة بديلة في أبو ديس، وإسقاط حق العودة للاجئين مقابل التوطين والتعويض، وإضفاء الشرعية على المستوطنات، وحرمان الفلسطينيين من السيطرة على الحدود والمجال الجوي، كما تمحورت حول فكرة السلام الاقتصادي والتطبيع العربي–الإسرائيلي باعتبارهما مدخلاً للتسوية، قبل معالجة القضايا الجوهرية المرتبطة بالحقوق الوطنية (الصفاري، 2017).

وفي هذا السياق، يمكن القول إن الخطة لم تكن مجرد تسوية سياسية، بل كانت إعادة هيكلة شاملة للمنطقة تقوم على مقاربة (التطبيع أولاً)، بحيث يتم تجاوز الفلسطينيين وإضعافهم عبر دمج إسرائيل في الإقليم كقوة شرعية وطبيعية، اذ اعتمدت الإدارة الأمريكية في عهد ترامب سياسات عملية عززت من هذا التوجه، من أبرزها الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والتخلي عن حل الدولتين، إلى جانب ممارسة ضغوط مباشرة على الدول العربية لتوسيع دائرة التطبيع، وقد استفادت إسرائيل من هذا الانحياز لتكثيف النشاط الاستيطاني وفرض وقائع جديدة على الأرض، مستغلة الدعم الأمريكي والفتور العربي (خلف الله، 2024).

كما ترافق ذلك مع خطاب أمريكي يربط بين (التنمية الاقتصادية) و)السلام السياسي)، في محاولة لإقناع بعض الأطراف العربية والدولية بأن تحسين مستوى المعيشة للفلسطينيين يمكن أن يكون بديلاً عن الحل السياسي الشامل، وبالتالي ارتبطت الصفقة أيضاً برؤية اقتصادية تقوم على السلام الاقتصادي، حيث طُرحت بوصفها مشروعاً تنموياً يستهدف الفلسطينيين والمنطقة، لكنها عملياً تسعى إلى تكريس الاحتلال وإخضاع الفلسطينيين عبر الإغراءات المالية، كما تضمنت بُعداً إقليمياً يقوم على فرض التطبيع العربي– الإسرائيلي قبل أي تسوية سياسية، بما يعني محاصرة الفلسطينيين وتجريدهم من ورقة القوة العربية، وتحويل الصراع إلى مواجهة طائفية أو إقليمية بعيداً عن جوهره كقضية تحرر وطني (صالح، 2018).

وقد ارتكز الموقف الفلسطيني الرسمي على رفض قاطع لخطة (صفقة القرن)، باعتبارها مشروعاً يستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر منح إسرائيل السيطرة الكاملة على القدس والمستوطنات والحدود، وإلغاء حق العودة مقابل التوطين والتعويض، والإبقاء على كيان فلسطيني منزوع السيادة، وركّز الخطاب السياسي الفلسطيني على تأكيد الثوابت الوطنية، وفي مقدمتها التمسك بالقدس عاصمة أبدية، ورفض أي حلول تنتقص من الحقوق التاريخية للشعب الفلسطيني (الطرمان، 2024).

وإلى جانب هذا الموقف السياسي، حاولت السياسة الخارجية الفلسطينية تعزيز شرعية رفضها عبر أدوات عملية، مثل التوجه إلى المحاكم الدولية، وتكثيف المذكرات القانونية التي تبرز مخالفة الصفقة للقانون الدولي، وذلك لإحراج الأطراف الداعمة للخطة، وخلق جبهة أخلاقية وقانونية واسعة تعزز من صمود الموقف الفلسطيني (ابو عامر، 2020).

ومن هنا برزت خطورة الصفقة، إذ إنها لم تكن تستهدف الفلسطينيين وحدهم، بل أعادت تشكيل البيئة الإقليمية عبر تحويل أولويات الدول العربية من دعم التحرر الوطني الفلسطيني إلى بناء شراكات استراتيجية مع إسرائيل، وقد أدارت الإدارة الأمريكية الصفقة على نحو مختلف عن المبادرات السابقة، حيث اعتمدت سياسة الإملاءات بدل المفاوضات، وسعت إلى فرض الحقائق على الأرض مثل الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل ونقل السفارة الأمريكية إليها، والضغط لإلغاء الأونروا وشطب قضية اللاجئين، كما مارست ضغوطاً مباشرة على الدول العربية لإيجاد بيئات قبول للصفقة، عبر حصر النقاش في الإطار الاقتصادي أو في مقترحات مثل غزة أولاً، بما يسمح بتجاوز القيادة الفلسطينية وفرض معادلات جديدة تخدم إسرائيل،

وهذا الأسلوب كشف عن تحول نوعي في إدارة الصراع، إذ تم استبدال (المفاوضات السياسية) التي ميزت العقود السابقة بالهندسة السياسية من الخارج، أي فرض نتائج مسبقة عبر أدوات اقتصادية وسياسية، وتحييد الفلسطينيين من موقع الشريك إلى موقع المتلقي (الصفاري، 2017).

وتؤكد الباحثة هنا على أن صفقة القرن اعتُبرت انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي ولقرارات الأمم المتحدة المتعلقة بالقضية الفلسطينية، إذ تضمنت ضم مساحات واسعة من الضفة الغربية

الإسرائيلية وغور الأردن، والاعتراف بالقدس عاصمة موحدة لإسرائيل، مع تجاهل حق العودة للاجئين. مثلت هذه البنود جوهر المشروع الذي يستهدف تصفية القضية الفلسطينية عبر فرض وقائع جديدة على الأرض تتعارض مع قرارات الشرعية الدولية.

وقد برزت أهمية القانون الدولي كإطار للمواجهة، حيث سعت القيادة الفلسطينية إلى استخدام أدوات المحاكم الدولية، والقرارات الأممية لنزع الشرعية عن الصفقة وإثبات بطلانها، ورُبطت الصفقة بمسار التطبيع العربي– الإسرائيلي الذي أتاح لإسرائيل توسيع حضورها الإقليمي وتجاوز القضية

الفلسطينية كمدخل للعلاقات مع بعض الدول العربية، وهذا التطبيع اعتُبر مكافأة لسياسات الاحتلال وتشجيعاً له على الاستمرار في جرائم الحرب وسياسة الأبارتهايد، مما وفر لإسرائيل عمقاً استراتيجياً في المنطقة، ومجالاً لتعزيز نفوذها الاقتصادي، والأمني، وبالتالي واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية تحديات مركبة تمثلت في غياب موقف عربي موحد بعد توقيع اتفاقيات التطبيع، إضافة إلى الانقسام الداخلي الفلسطيني، الذي أعاق صياغة رؤية وطنية جامعة لمواجهة الصفقة، كما شكّل الانحياز الأمريكي لإسرائيل، وفشل المجتمع الدولي في إلزامها بقرارات الشرعية الدولية، عقبات إضافية أمام تحرك فلسطيني فعّال على المستوى الدولي (خلف الله، 2024).

وقد عكس هذا الواقع التحولات العميقة في البيئة العربية، حيث لم تعد القضية الفلسطينية (القضية المركزية)، بل تراجعت لصالح حسابات أمنية واقتصادية جديدة، ما أضعف قدرة الفلسطينيين على توظيف العمق العربي كسند استراتيجي (جرار، 2025).

انطلاقاً من ذلك، ترى الباحثة بأن الحاجة برزت إلى إعادة ترتيب البيت الفلسطيني الداخلي وتوحيد الموقف الوطني، إلى جانب تطوير أشكال المقاومة الشعبية السلمية، وتوسيع دائرة الاشتباك القانوني عبر محكمة الجنايات الدولية والأمم المتحدة، إضافة إلى التشديد على ضرورة بناء تحالفات عربية، ودولية أوسع لمواجهة مسار الصفقة والتطبيع، والدفاع عن الحقوق الفلسطينية في إطار القانون الدولي، وفي هذا السياق، فإن استعادة الوحدة الوطنية لا تعد مطلباً داخلياً فقط، بل شرطاً لإعادة بناء شرعية السياسة الخارجية الفلسطينية، وتعزيز قدرتها على مواجهة مشاريع التصفية.

ورغم الجهود الأمريكية، فقد واجهت الصفقة تعثراً واضحاً نتيجة عوامل عدة: أولها الإجماع الفلسطيني الرسمي والشعبي والفصائلي على رفضها، وهو ما تجسد في المواقف الموحدة والفعاليات

الشعبية مثل مسيرات العودة الكبرى، ثانيها تراجع الحماس العربي والخليجي الذي بدا في البداية متوافقاً مع الطرح الأمريكي، ثم عاد ليؤكد على الالتزام بالثوابت وفي مقدمتها مبادرة السلام العربية، وثالثها حالة الارتباك في السياسة الخارجية الأمريكية، وتراجع قدرتها على حشد موقف دولي أو إقليمي داعم للخطة (جراد، 2020).

وعليه قوبلت هذه الخطة برفض فلسطيني قاطع، حيث شددت القيادة الفلسطينية على أنّ الصفقة تنتهك الحقوق الوطنية المشروعة وتناقض مبدأ حل الدولتين، وتم التأكيد على أنّ أي تسوية عادلة يجب أن تستند إلى قرارات الأمم المتحدة والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، وليس إلى مقترحات أحادية تفرض وقائع جديدة على الأرض، وفي هذا السياق، تحركت الدبلوماسية الفلسطينية باتجاه المجتمع الدولي، داعيةً إلى رفض الصفقة والعمل على مواجهة تبعاتها السياسية والاقتصادية (عبد الحي، 2023).

وقد أظهرت هذه المرحلة أن الموقف الفلسطيني الصلب شكّل حاجزاً أساسياً أمام محاولات تمرير الخطة، حيث اعتمد الفلسطينيون على استراتيجية (الرفض السياسي الشامل) مقرونةً بتفعيل أدوات القانون الدولي والضغط الشعبي، مما جعل من الصعب على أي طرف دولي أو إقليمي فرضها قسراً، ومع ذلك فإن الجمود العربي وتباين المواقف الإقليمية قلّل من القدرة على تحويل هذا الرفض إلى إنجاز دبلوماسي مستدام (خليل، 2025).

وقد خلصت التقديرات إلى أن السيناريو الأرجح هو فشل الصفقة، بالنظر إلى عجزها عن الوصول إلى الحد الأدنى المقبول فلسطينياً أو حتى عربياً، وعدم قدرة أي طرف على فرضها على الشعب الفلسطيني، ومع ذلك، يبقى خطر تمريرها قائماً من خلال محاولة تأهيل الوضع الفلسطيني والعربي لقبولها، عبر تلميع بعض التنازلات الإسرائيلية الشكلية وتسويقها كانتصارات سياسية، وهنا تكمن

المعضلة الرئيسية أمام السياسة الخارجية الفلسطينية، التي تواجه ضغوطاً متزايدة وسط بيئة عربية منقسمة، وقيود إسرائيلية مشددة، وأداء أمريكي يسعى لفرض حلول أحادية تقوّض أسس التسوية العادلة (اشتية، 2025).

وبناء على مجموعة المقابلات التي قامت الباحثة باعدادها حول السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات المحلية والاقليمية والدولية خلال الفترة من عام 2019 إلى 2024 لخصت أهم نتائجها كما يلي (انظر الشكل 4): **السياسة الخارجية الفلسطينية والتحديات المحلية والاقليمية والدولية خلال الفترة من عام 2019 إلى 2024**

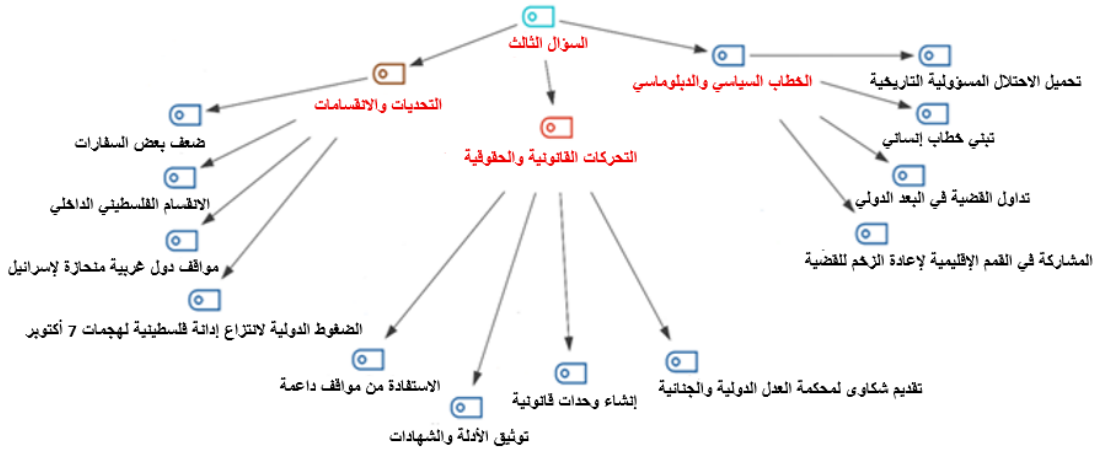

أوضح (اشتية، 2025) أن الموقف الفلسطيني من صفقة القرن كان رافضاً بشكل كامل، حيث اعتبرها خطة تهدف إلى تصفية القضية الفلسطينية، ومنح إسرائيل امتيازات على حساب الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وأكد أن القيادة الفلسطينية أوضحت بجلاء أن القدس والأرض الفلسطينية ليستا مطروحتين للمساومة، مشيراً إلى أن ورشة المنامة الاقتصادية رفضت فلسطين المشاركة فيها كونها محاولة لفصل البعد الاقتصادي عن السياسي، كما شدد على أن الوحدة

الوطنية تشكل شرطاً أساسياً لنجاح أي تحرك دبلوماسي، وخاصة في ما يتعلق بمفاوضات إعادة الإعمار بعد العدوان على غزة.

أما (شاكر، 2025) فقد اعتبر أن صفقة القرن كانت مصممة على (المقاس الإسرائيلي)، وأنها تعكس الأولويات الأمريكية المنحازة بالكامل لإسرائيل، وأوضح أن الموقف الفلسطيني واجه هذه الخطة باستخدام الدبلوماسية الاقتصادية كأداة للمقاومة السياسية، من خلال رفض اتفاقيات أبراهام ومحاولات الضغط الأمريكي لإحياء الصفقة عبر مسارات التطبيع، وأكد أن ملف أموال المقاصة بات ورقة ضغط سياسية ودبلوماسية أساسية، تتجاوز بعدها المالي لتصبح جزءاً من أدوات المواجهة الدبلوماسية مع إسرائيل والولايات المتحدة.

وأشارت (جادو، 2025) إلى أن الموقف الفلسطيني اعتمد على رفض الصفقة الأمريكية من جهة، والضغط على المجتمع الدولي للاعتراف بدولة فلسطين من جهة أخرى، باعتبار ذلك شكلاً عملياً لرفض الخطة، كما شددت على ضرورة وقف التطبيع العربي – الإسرائيلي إلى حين ضمان الحقوق الوطنية الفلسطينية، وأوضحت أن أحد أبرز التحديات تمثل في تغير مواقف بعض الدول الأوروبية، مثل بريطانيا ودول أخرى، في التصويت داخل الأمم المتحدة لصالح المواقف الإسرائيلية، الأمر الذي دفع وزارة الخارجية الفلسطينية إلى استدعاء سفراء تلك الدول كوسيلة ضغط دبلوماسية، وأكدت أن من بين العقبات أيضاً محاولات بعض الأطراف ربط المساعدات الإنسانية بشروط سياسية تتعلق بالتنازل عن الحقوق الوطنية.

أما (غانم، 2025) فقد شدد على أن القيادة الفلسطينية تعاملت مع صفقة القرن بوصفها جزءاً من الصراع على السيادة الاقتصادية والسياسية، وأوضح أن رفض استلام أموال المقاصة في بعض المراحل تجاوز البعد المالي ليعكس موقفاً سياسياً رافضاً لأي حلول أمريكية – إسرائيلية غير

متوازنة، وأكد أن إدارة الموارد الاقتصادية، وخاصة أموال المقاصة، أصبحت جزءاً لا يتجزأ من الأدوات الدبلوماسية الفلسطينية في مواجهة الضغوط الدولية، ورغم ذلك، أشار إلى أن أحد أبرز المعيقات تمثل في ضعف البدائل الاقتصادية، مما جعل الموقف الفلسطيني هشاً أمام أي ضغط خارجي يتعلق بالدعم المالي.

وهنا ترى الباحثة أن الموقف الفلسطيني اتسم بالرفض القاطع لصفقة القرن واتفاقيات التطبيع، باعتبارهما مشاريع تستهدف تقويض الحقوق الوطنية الفلسطينية وتجاوز قرارات الشرعية الدولية، كما استخدمت القيادة أدوات دبلوماسية متنوعة مثل المقاطعة السياسية لورشة البحرين، وتوظيف ملف أموال المقاصة كورقة ضغط، إضافة إلى التحرك عبر المحافل الدولية للتأكيد على الموقف الفلسطيني، غير أن هذه الجهود واجهت تحديات جسيمة، أبرزها تغير مواقف بعض الدول الأوروبية، وتزايد الضغوط الأمريكية، فضلاً عن هشاشة البدائل الاقتصادية في ظل تراجع الدعم المالي، وتخلص الباحثة إلى أن السياسة الخارجية الفلسطينية في هذه المرحلة تميزت بالتمسك الصارم بالثوابت الوطنية، لكنها بقيت محدودة القدرة على تغيير المعادلات الإقليمية والدولية، ما جعلها أقرب إلى سياسة (إدارة التحديات) أكثر من كونها سياسة قادرة على فرض مبادرات جديدة.

وتضيف الباحثة أن الموقف الفلسطيني من صفقة القرن لم يكن مجرد رفض سياسي عابر، بل شكّل تعبيراً عن معركة أوسع تتقاطع فيها الأبعاد السياسية والقانونية والاقتصادية، فالقيادة الفلسطينية، كما تكشف الشهادات، تعاملت مع الصفقة باعتبارها محاولة لتكريس الأمر الواقع الإسرائيلي، وهو ما دفعها إلى تحويل أدواتها الاقتصادية والدبلوماسية إلى أدوات مقاومة سياسية، ولقد تحوّل ملف أموال المقاصة، على سبيل المثال، من مسألة مالية إدارية إلى أداة سيادية توظَّف في مواجهة الضغوط الأمريكية – الإسرائيلية، ليصبح جزءاً من خطاب سياسي يسعى لتأكيد الاستقلالية الوطنية رغم هشاشة الموارد.

وعليه فإن ما يميز هذا الموقف هو وعي القيادة بضرورة الربط بين السياسي والاقتصادي، ورفض أي مسعى لفصل المسارين كما حاولت ورشة المنامة الاقتصادية، فالتجربة الفلسطينية أثبتت أن أي انفصال بين البعدين يفتح الباب أمام تصفية تدريجية للقضية الوطنية، إذ يتحول الاقتصاد إلى أداة ابتزاز مقابل تنازلات سياسية، من هنا تبرز أهمية اعتماد سياسة خارجية فلسطينية قائمة على رفض أي حلول اقتصادية مشروطة، وفي الوقت ذاته توظيف الأدوات الاقتصادية، بما فيها مقاطعة بعض الشركات الدولية، كوسيلة ضغط مضادة في مواجهة محاولات التطبيع والتهميش.

وبالتالي فإن التحدي الأكبر أمام هذه الاستراتيجية كان غياب الوحدة الوطنية، إذ حدّ الانقسام الداخلي من قدرة السياسة الخارجية الفلسطينية على تحويل الرفض إلى برنامج سياسي جامع، كما أن انحياز بعض القوى الدولية لإسرائيل، وتراجع المواقف الأوروبية التقليدية الداعمة لفلسطين، شكّلا عقبة أخرى قلّصت من هامش المناورة، ورغم ذلك فقد ساعد الموقف الفلسطيني الواضح والصارم في تثبيت خطاب يقوم على الشرعية الدولية وقرارات الأمم المتحدة كأساس وحيد لأي تسوية عادلة، وهو ما جعل القيادة تبدو رغم ضعف أدواتها أكثر اتزاناً من بعض الأطراف الإقليمية التي راهنت على التطبيع.

وبهذا تشير الباحثة إلى أن الموقف الفلسطيني من صفقة القرن عكس القدرة على المناورة الاستراتيجية من خلال تحويل الأزمة إلى فرصة لإعادة إبراز الثوابت الوطنية ،وتذكير العالم بأن أي مبادرة لا تقوم على قرارات الشرعية الدولية مصيرها الفشل. غير أن تحويل هذا الرفض إلى إنجاز سياسي مستدام يظل مرهوناً بتعزيز الوحدة الداخلية، وتطوير بدائل اقتصادية تقلل من هشاشة القرار الفلسطيني أمام الضغوط الخارجية، وبناء دبلوماسية أكثر مأسسة واحترافاً قادرة على الجمع بين البعد القانوني، والسياسيظن والاقتصادي في آن واحد.

الفصل الخامس:

خاتمة الدراسة: النتائج والتوصيات

الخاتمة:

تمثل دراسة السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) مدخلاً مهماً لفهم طبيعة الاستراتيجيات التي اتبعتها الحكومة الفلسطينية لمواجهة التطورات الداخلية والإقليمية وما رافقها من أحداث محورية أثرت بصورة مباشرة على مسار القضية الفلسطينية، فقد ركزت الدراسة على أربعة محاور رئيسية شكّلت أهم القضايا التي واجهتها القيادة الفلسطينية خلال هذه المرحلة، حيث تناولت كيفية تعامل السياسة الخارجية مع جائحة كورونا، وما أفرزته من تداعيات صحية وسياسية، كما سعت إلى توضيح الاستراتيجية الحكومية في مواجهة الأزمة المالية والاقتصادية التي فرضت نفسها على الواقع الفلسطيني، كما تطرقت الدراسة إلى الاستراتيجيات التي اعتمدتها السياسة الخارجية الفلسطينية في التعامل مع تداعيات عملية طوفان الأقصى، والحرب الإسرائيلية على غزة في أكتوبر 2023، فضلاً عن تحليل موقف السياسة الخارجية الفلسطينية من المبادرات الإقليمية والدولية، مثل خطة السلام الأميركية المعروفة بصفقة القرن، والتطبيع العربي–الإسرائيلي، والاتفاقيات الإبراهيمية، ومن خلال الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومنهج تحليل السياسة الخارجية.

وبعد الانتهاء من الدراسة والإجابة عن تساؤلاتها وأهدافها، خرجت الباحثة بالنتائج والتوصيات الآتية:

أولاً: نتائج الدراسة:

خرجت الدراسة بالنتائج الآتية:

1. أظهرت الاستراتيجية الحكومية الفلسطينية في مواجهة جائحة كورونا قدرة استباقية ومرونة تنظيمية مكّنتها من الحد من تفشي الفيروس في مراحله الأولى، وذلك من خلال إجراءات

وقائية مبكرة، وتفعيل حالة الطوارئ، وإشراك المجتمع المدني والأجهزة الأمنية والإعلام الرسمي، مما ساعد على تعزيز الاستجابة الوطنية، وبناء قدر من الثقة المجتمعية رغم محدودية الموارد.

2. على الرغم من فعالية التحركات الداخلية، والخارجية للحكومة الفلسطينية في مواجهة جائحة كورونا، فإن الاستراتيجية الفلسطينية كشفت عن قيود بنيوية حالت دون استدامة الاستجابة، أبرزها ضعف البنية الصحية المحلية، والقيود الإسرائيلية على إدخال المعدات واللقاحات، وغياب الدعم الدولي الكافي، وهو ما أظهر الحاجة إلى تطوير منظومة صحية أكثر صلابة وخطط طوارئ متكاملة لمواجهة الأزمات المستقبلية.

3. اعتمدت الحكومة الفلسطينية خلال الفترة (2019–2024) مجموعة من السياسات الاقتصادية الهادفة إلى تعزيز الصمود وتقليل التبعية للاحتلال، مثل سياسة الانفكاك الاقتصادي، والعناقيد الإنتاجية، وبرامج التقشف، إلى جانب إصلاحات إدارية، وتشريعية، ودبلوماسية، واقتصادية لتعبئة الموارد، وقد ساعدت هذه السياسات في تجنّب انهيار اقتصادي، والحفاظ على الحد الأدنى من الاستقرار المالي والاجتماعي.

4. رغم الجهود المبذولة، كشفت الأزمة الاقتصادية عن محدودية قدرة الحكومة على إحداث تحول هيكلي في الاقتصاد الوطني، إذ ظلت الاستجابة في جوهرها إدارةً للضرر أكثر من كونها مساراً للتنمية المستدامة، وذلك بفعل القيود البنيوية المتمثلة في قرصنة أموال المقاصة، تراجع المساعدات الدولية، الانقسام السياسي، وضعف الموارد الذاتية، الأمر الذي جعل أثر السياسات الحكومية محكوماً بحدود الممكن أكثر من قدرتها على تحقيق استقلال اقتصادي فعلي.

5. كشف الانقسام السياسي الفلسطيني الداخلي عن كونه العائق الأبرز أمام فاعلية السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة المدروسة، إذ أدى إلى إضعاف وحدة القرار، والخطاب الدبلوماسي، وتقليص قدرة الفلسطينيين على استثمار مكاسبهم الرمزية في المحافل الدولية،

كما وفر فرصة لإسرائيل لتهميش القضية الفلسطينية، والتشكيك بجهوزية الفلسطينيين لإدارة دولتهم المستقلة، الأمر الذي جعل الدور الفلسطيني ينحصر في رد الفعل بدلاً من امتلاك زمام المبادرة، وحدَّ من قدرته على مواجهة مبادرات مثل صفقة القرن ومسار التطبيع العربي–الإسرائيلي.

6. أظهرت السياسة الخارجية الفلسطينية بعد السابع من أكتوبر قدرة على المناورة من خلال الجمع بين الخطاب الإنساني والقانوني، والتحرك الدبلوماسي المكثف، وتوظيف المحافل الدولية لمحاسبة الاحتلال، وهو ما ساهم في إعادة تسليط الضوء على القضية الفلسطينية وإبراز معاناة الشعب الفلسطيني، رغم الانحياز الغربي الواضح لإسرائيل.
7. رغم تعدد التحركات الفلسطينية، إلا أن السياسة الخارجية بقيت في موقع تفاعلي أكثر من كونها مبادرة، حيث حدّ الانقسام الداخلي والضغوط الغربية من بلورة استراتيجية شاملة وموحدة، الأمر الذي قلل من قدرة القيادة الفلسطينية على تحويل تداعيات 7 أكتوبر إلى مكسب سياسي دائم أو إلى إنجازات ملموسة على الساحتين الإقليمية والدولية.
8. أظهرت موجة التطبيع العربي–الإسرائيلي، ولا سيما الاتفاقيات الإبراهيمية، تراجعاً جوهرياً في الموقف العربي الجماعي القائم على مبادرة السلام العربية، وهو ما انعكس سلباً على السياسة الخارجية الفلسطينية من خلال تقليص هامش المناورة السياسية وإضعاف أدوات الضغط الإقليمية، الأمر الذي جعل الفلسطينيين أكثر عزلة في مواجهة المشاريع الإسرائيلية–الأمريكية.
9. رغم محاولات القيادة الفلسطينية مواجهة مسار التطبيع عبر التمسك بالمرجعيات القانونية الدولية وتوظيف الأدوات الدبلوماسية والرقمية، إلا أن استمرار الانقسام الداخلي وضعف المرجعيات المؤسسية حالا دون صياغة خطاب موحد واستراتيجية فعّالة، مما أبقى الموقف الفلسطيني في موقع رد الفعل وأضعف قدرته على تحويل الرفض السياسي إلى مكاسب عملية.

10. الموقف الفلسطيني اتسم بالرفض القاطع لصفقة القرن واتفاقيات التطبيع، مع التمسك بالثوابت الوطنية وحقوق الشعب الفلسطيني، عبر مقاومة عملية للمبادرات الأمريكية–الإسرائيلية، مع الحفاظ على شرعية الموقف الفلسطيني دولياً عبر الاستناد إلى قرارات الأمم المتحدة والقانون الدولي.

11. رغم وضوح الموقف الفلسطيني ومهارة القيادة في المناورة الاستراتيجية، بقيت السياسة الخارجية الفلسطينية محدودة القدرة على تحقيق إنجازات ملموسة بسبب غياب الوحدة الوطنية، وهشاشة البدائل الاقتصادية، وتراجع الدعم الدولي، ما جعل السياسة الفلسطينية أقرب إلى إدارة التحديات والتصدي للضغوط الخارجية، بدلاً من فرض مبادرات جديدة أو تحقيق تغيير فعلي في المعادلات الإقليمية والدولية.

ثانياً: التوصيات

توصي الدراسة بما يلي:

1. تطوير البنية الصحية الفلسطينية عبر زيادة قدرات المستشفيات والمراكز الصحية، وتأمين مخزون كافٍ من المعدات الطبية، من خلال وضع خطط طوارئ متكاملة للتعامل مع الأزمات الصحية المستقبلية، مع التركيز على تنمية الكوادر الطبية المحلية.
2. مواصلة تطوير سياسات تعزيز الاقتصاد الوطني عبر العناقيد الإنتاجية المحلية، ودعم القطاعات الحيوية مثل الزراعة، والصناعة، والطاقة المتجددة، وتوظيف الأدوات الرقمية والتمويل المرن لتحسين الاستدامة الاقتصادية، بما يسهم في تقليل التبعية للاحتلال وتعزيز القدرة على إدارة الأزمات الاقتصادية بشكل أكثر فاعلية.
3. العمل على تعزيز الوحدة الوطنية ،وتوحيد القرار السياسي، بما يسمح بصياغة خطاب دبلوماسي موحد، وزيادة فعالية الموقف الفلسطيني في المحافل الدولية والإقليمية، لتجاوز الانقسام، وتحويل المواقف الموحدة إلى سياسات عملية وقابلة للتطبيق.
4. صياغة استراتيجية فلسطينية تجمع بين التحرك الدبلوماسي المكثف، والخطاب القانوني، والإعلام الرقمي، بحيث تكون قادرة على تحويل المواقف التفاعلية إلى مبادرات فعّالة، مع استثمار المحافل الدولية لمحاسبة الاحتلال، وتعزيز مكانة القضية الفلسطينية على الأجندة العالمية.
5. تكثيف الجهود لمواجهة آثار الاتفاقيات التطبيعية عبر استثمار المرجعيات القانونية الدولية وقرارات الأمم المتحدة، وبناء تحالفات مع دول ومنظمات دولية معارضة للتطبيع غير المشروط، من خلال تطوير حراك رقمي وإعلامي لزيادة الضغط السياسي والوعي الدولي بمخاطر التطبيع على الحقوق الفلسطينية.

6. تقوية المؤسسات الدبلوماسية الفلسطينية، من خلال تطوير آليات التخطيط الاستراتيجي، وتحسين الأداء المهني للسفارات والبعثات، وتحديث البنية القانونية والإدارية لوزارة الخارجية، بما يسمح بصياغة سياسات أكثر استقلالية وفعالية، والقدرة على مواجهة التحديات الدولية والإقليمية بطريقة منهجية ومؤسسية.

قائمة المصادر والمراجع:

أولاً: المراجع العربية

1. أسعد، عبد العزيز. (2024). مدى فاعلية السياسة الخارجية الجزائرية في تعزيز الوحدة الوطنية الفلسطينية من وجهة نظر الخبراء والمختصين. مجلة طبنة للدراسات العلمية الأكاديمية، 7(2)، 136–171.
2. بدوان، علاء (2015)، اثر الدبلوماسية الفلسطينية في تحقيق الثوابت الوطنية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأقصى، فلسطين.
3. بريندان، اوليري (2005) نظريات الدولة سياسة الديمقراطية الليبرالية، مركز الخليج للأبحاث، الإمارات.
4. بضري، فاطمة (2014)، دبلوماسية التحرر الفلسطينية، المجلة البحثية للعلوم الإنسانية والاجتماعية، مجلة البحثية، 2013(1)، 1–8.
5. بلعاوي، ولاء (2023). أثر البعد الأمني على التطبيع بين الكيان الاسرائيلي والدول العربية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
6. بني عودة، سامر (2017) تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على السياسة الخارجية الفلسطينية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.
7. بني عودة، سامر صبحي رشيد (2017) . تداعيات الانقسام السياسي الفلسطيني على الدبلوماسية الخارجية الفلسطينية (2016–2007) [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.
8. جراد، نايف (2020). انعكاسات صفقة القرن والتطبيع مع دولة الاحتلال على حقوق الانسان، معهد فلسطين لأبحاث الامن القومي، ومركز عمان لدراسات حقوق الانسان، أعمال ندوة علمية – عمّان .برلين: المركز الديمقراطي العربي.

9. جرادات، جمانة (2022). التطبيع السياسي بين اسرائيل والدول العربية (1979– 2021)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

10. الجريبيع، احمد عبد الله مكازي (2015). السياسة الخارجية التركية والإيرانية تجاه دول الربيع العربي: الأزمة السورية أنموذجا، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العلوم الإسلامية العالمية، الأردن

11. الجعافرة، شروق (2022). السياسة الخارجية المصرية تجاه المنطقة العربية 2011–2018، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

12. الجميعان، علي جاري عليوي (2017). سياسة إيران الخارجية تجاه الاتحاد السوفيتي وبريطانيا 1965– 1979، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة ذي قار، العراق.

13. أبو حامد، محمد (2021) واقع الاتصال الاستراتيجي في إدارة الحكومة الفلسطينية لأزمة كورونا من وجهة نظر الإعلاميين، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة العربية الأمريكية، فلسطين.

14. الحباشنة، عنود (2020) السياسة الخارجية الصينية تجاه المنطقة العربية : رؤيا مستقبلية، دار الخليج للنشر والتوزيع، عمان.

15. حسن، ثراء (2021) توظيف الحكومة الفلسطينية لموقع الفيسبوك في إدارة سمعتها وبناء صورتها الذهنية: رئاسة مجلس الوزراء أنموذجاً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

16. حسن، ثراء قصي محمد .(2021) .توظيف الحكومة الفلسطينية لموقع الفيسبوك في إدارة الأزمات وبناء الصورة الذهنية: رئاسة مجلس الوزراء أنموذجاً [رسالة ماجستير غير منشورة]. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

17. حسن، مرفت (2004). الشباب والعمل الدبلوماسي في ظل الإصلاح: الشباب وإشكالية العمل الدبلوماسي الفلسطيني، معهد إبراهيم أبو لغد للدراسات الدولية، جامعة بيرزيت، فلسطين.

18. الحسني، محسن (2024) السياسة الخارجية اليمنية ودورها في التأثير على قرارات الدول الكبرى من الأزمة اليمنية 2014–2020، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الدول العربية، مصر.

19. حسين، حمدي (2022). اتفاقيات التطبيع العربي مع" إسرائيل" وأبعادها السياسية على القضية الفلسطينية. قضايا سياسية، ع69، ص(69). https://doi.org/10.58298/2022110

20. حسين، حمدي (2023) السلطة الوطنية الفلسطينية التحولات في البنية والوظيفة ومستقبلها، مركز الجزيرة للدراسات، قطر.

21. حسين، حمدي علي .(2023) .السلطة الوطنية الفلسطينية: التحولات في البنية والوظيفة ومستقبلها .مجلة شؤون فلسطينية، .(301)

22. حسين، حمدي علي .(2024) .السلطة الفلسطينية والحرب على غزة: الموقف والدور والتأثير .مجلة شؤون فلسطينية، (302).

23. الحكيم, أشرف. (2025). إشكالية العلاقة بين الاتفاقيات الإبراهيمية والقضية الفلسطينية. المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية, 39(2), 1319–1352.

24. حمزة، خير الناس (2016). السياسة الخارجية الجزائرية تجاه دول المغرب العربي 2003– 2013، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن

25. خلف الله. بهاء (2021). تداعيات التطبيع العربي الإسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني. مجلة ابن خلدون للدراسات والأبحاث, 1(1).

26. خلف الله، بهاء (2024). تداعيات التطبيع العربي الاسرائيلي على القضية الفلسطينية في ظل الانقسام السياسي الفلسطيني، مجلة ابن خلدون للدراسات والابحاث، المجلد الأول، العدد الأول.

27. خلف، همسة (2022) رؤية مستقبلية للأنظمة السياسية لدول الخليج العربية بعد التطبيع... دولة الإمارات العربية المتحدة أنموذجا. مجلة العلوم السياسية, (64), 69-94.

28. خليل، مروة (2022) نظريات العلاقات الدولية، دار فاروس العلمية للنشر والتوزيع، مصر.

29. خليلية. عبد الجبار (2024). ديناميات تطبيع العلاقات بين إسرائيل والخليج العربي. مجلة جامعة فلسطين التقنية للأبحاث, 12(2), 185-205.

30. خنفري، فريال (2022). تحول مفهوم القوة في السياسة الخارجية الأمريكية – القوة الناعمة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الجزائر، الجزائر

31. رباع، غسان إسماعيل .(2020) .السياسة الأمريكية اتجاه القضية الفلسطينية في عهد ترامب (2017-2021) رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخليل، فلسطين.

32. رجب، إيمان. (2023). انطلاقة جديدة في 2023؟ أبعاد التغير في السياسة الخارجية المصرية. مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية.

33. ابو رمضان، جودت وليد (2016). دبلوماسية منظمة التحرير الفلسطينية ما قبل اتفاق اوسلو 1993، المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، جامعة قناة السويس- كلية التجارة بالاسماعيلية، مجلد 7.

34. رمضان، علي (2017). القومية ومكوناتها دراسة نقدية. مجلة كلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنات بجامعة الأزهر فرع كفر الشيخ، 1(4)

35. الرملاوي، نبيل (2016) الدبلوماسية الفلسطينية: انجازات وانحسارات، مجلة اوراق فلسطينية، عدد13، 13-26.

36. الرملاوي، نبيل (2020). الدبلوماسية الفلسطينية .. إنجازات وانحسارات. مجلة شؤون فلسطينية، (279-278).

37. رياض، حمدوش (2011). تأثير الساسة الخارجية الأمريكية على عملية صنع القرار في الاتحاد الأوروبي بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، الجزائر

38. الزاوي، الحسين. (2023، 14 ديسمبر). السياسة العربية للدول الأوروبية. صحيفة الخليج.

39. زيتوني، محمد. (2024). التوجهات الجديدة للسياسة الخارجية الجزائرية (2019–2023). المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، 8(2)، 483–501.

40. الزين، محمد (2022) المرجعيات القانونية للسياسة الخارجية الفلسطينية، المجلة الدولية للدراسات القانونية والفقهية المقارنة، 3(3)، 179–194.

41. الزين، محمد. (2022) محددات السياسة الخارجية الفلسطينية في البيئة الدولية، مجلة السياسة والقانون، 7(33)، 279–305.

42. ابو سلطح، احمد (2024) دور الجاليات الفلسطينية في تعزيز الموقف الدولي تجاه القضية الفلسطينية (الدبلوماسية الشعبية نموذجاً) ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

43. السلموني، سعاد (2020). السياسة الخارجية تجاه الشرق الأوسط، دار غيداء للنشر والتوزيع، عمان

44. شقورة، اياد (2021). التطبيع مع الكيان الصهيوني: الدوافع، الاشكال والآثار المترتبة عليه، أكاديمية دراسات اللاجئين، قسم الدراسات والابحاث.

45. شميش، علي (1975). مفهوم السياسة الخارجية دارسة الأهداف والوسائل. دراسات في الاقتصاد والتجارة, 11(2).

46. صالح، محسن (2018). تطورات صفقة القرن ومساراتها المحتملة، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت: مركز الزيتونة.

47. الصبي، عبد الغفار (2004) مناهج البحث في علم السياسة: الكتاب الاول التحليل السياسي كيف نكتب بحثا او رسالة؟ مكتبة الآداب، مصر.

48. الصفاري، مطهر .(2017) .فلسطين.. صفقة القرن: التحديات والفرص .بيروت: مركز الفكر.

49. صلاح, عقل. (2020). الإدارة الأمريكية الراعي للمفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية: من كامب ديفيد إلى صفقة القرن. مجلة الناقد للدراسات السياسية, 4(1), 11-36.

50. صلاحات، انس (2015) دور الدبلوماسية الفلسطينية في التأثير على مواقف و سياسات الإتحاد الأوروبي تجاه عملية التنمية السياسية في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

51. الصيفي، فراس (2024) ممارسة الحكومة الفلسطينية للشفافية في الاتصال ودورها في احتواء الازمات: دراسة حالة الحكومة الثامنة عشرة، مجلة جامعة النجاح للأبحاث (العلوم الإنسانية)، 38(1)، 168-208.

52. الصيفي، فراس علي، الشنار، سمر، و الكوع، معين .(2023) .ممارسة الحكومة الفلسطينية للشفافية في الاتصال ودورها في احتواء الأزمات: دراسة حالة الحكومة الثامنة عشرة .مجلة جامعة الاستقلال للبحوث، 8(1)، 145-178.

53. طاشمة، بومدين (2013) الأساس في منهجية تحليل النظم السياسية : دراسة في المفاهيم، الأدوات، المناهج، والاقترابات، دار الامة، الجزائر.

54. طرايرة، محمد (2018) المحددات الإقليمية للسياسة الخارجية الفلسطينية، مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية، ع20، 95-109.

55. طرايرة، محمد (2019) دور الدبلوماسية الموازية في دعم السياسة الخارجية الفلسطينية، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب.

56. الطرمان، سجى (2020) الانفكاك في ضوء قرارات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة، مجلة شؤون فلسطينية، مركز الابحاث الفلسطيني، العدد278، ص20–32.

57. الطرمان، سجى (2024). الانفكاك في ضوء قرارات الحكومة الفلسطينية الثامنة عشرة، مركز الأبحاث – منظمة التحرير الفلسطيني، مجلة شؤون فلسطينية، (279–278).

58. طشطوش، هايل عبد المولى (2012). الموسوعة الحديثة للمصطلحات السياسية والاقتصادية، دار حاد للنشر والتوزيع، الأردن

59. الظاهري، سعيد مطر سعيد (2020). دور الدبلوماسية في الحد من المهددات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة (2005– 2017)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة مؤتة، الأردن.

60. ابو عامر، علاء (2020). السلطة وصفقة القرن: رأي الخبراء. مركز رؤية للتنمية السياسي، رام الله: مركز رؤية للتنمية السياسية.

61. عبد الحي، وليد (2023). دوافع التطبيع العربي مع اسرائيل بين المجتمع والدولة والنظام السياسي، ورقة علمية مقدمة لمركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، لبنان.

62. عبد العال، وائل، ومشارقة، صالح (2018) الدبلوماسية الرقمية ومكانتها في السياسة الخارجية الفلسطينية، مركز تطوير الإعلام، جامعة بيرزيت، فلسطين.

63. عبد الكريم، رشا محمد خلف الله (2018). دور الدبلوماسية في تطوير العلاقات الإقليمية: دراسة حالة العلاقات السودانية السعودية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان

64. عثمان، ابتسام صلاح علي (2017). الساسة الخارجية للصين تجاه الشرق الأوسط في الفترة من 2000– 2014، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة أم درمان الإسلامية، السودان

65. أبو عرب، محمد (2020) مدى فاعلية أدوات العلاقات العامة في الحكومة الفلسطينية لمواجهة أزمة فيروس كورونا "الإيجاز الصحفي نموذجاً"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين

66. عزت، محمود (2021). استشراف النظام الدولي الجديد في ضوء المتغيرات الدولية. مجلة كلية الشريعة والقانون بطنطا، 36(1).

67. العصاصرة، إسلام احمد (2019). محددات الساسة الخارجية، المجلة العربية للنشر العلمي، عمان، الأردن

68. عط الله، خالد (2019) مجالات السياسة العامة الخارجية: الأمني، الدبلوماسي، التنموي، الاقتصادي، الثقافي، العلمي، دار التعليم الجامعي، مصر.

69. عطا الله، خالد (2019). مجالات السياسة العامة الخارجية، دار التعليم الجامعي، الإسكندرية

70. علام، وائل احمد (2014). القانون الدولي العام والعلاقات الدبلوماسية، دار النهضة العربية للنشر، القاهرة، مصر

71. عمروش، عبد الوهاب، و طالب، حفيظة (2021) .صفقة القرن 2020: تسوية القضية الفلسطينية أم تصفيتها .المجلة الجزائرية للعلوم الاجتماعية والإنسانية، 12(2)، 327–343

72. عودة، كفاح (2009). أحداث حزيران 2007 في قطاع غزة وتأثيرها على المشروع الوطني الفلسطيني استراتيجياً وتكتيكياً، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

73. العيدي، عبد السلام (2022). السياسة الخارجية الإيرانية تجاه المنطقة العربية وسبل التعامل: لمحات حول النظام السياسي – محددات صنع السياسة – مؤسسات صنع السياسة الرسمية وغير الرسمية – مستقبل العلاقة، المكتب العربي للمعارف، مصر

74. الغصون، محمد (2025) السياسة الخارجية الأردنية تجاه قطر 1999–2023، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الهاشمية، الأردن.

75. غفري، هبة (2020) دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين.

76. غفري، هبه أنيس عبد الله .(2020) .دور سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته في الحد من قدرة السلطة الفلسطينية على متابعة وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة في فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

77. فهمي، طارق. (2023). مرتكزات السياسة الخارجية المصرية تجاه القضية الفلسطينية (نحو مقاربة للدور والمسارات والاتجاهات الراهنة والمنتظرة). الأمن القومي والاستراتيجية، 1(2)، 7–18.

78. قرين, حريبة, (2024). مدى مساهمة تطبيع الدول العربية مع السلطة الصهيونية في زيادة اضطراب المواقف الدولية حول دعم القضية الفلسطينية. المعيار, 28(5), 40–58.

79. الكيالي، عبد الوهاب (2012). موسوعة الدبلوماسية، ج2، مركز الرافدين للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العراق

80. لادمي، محمد عربي (2016). السياسة الخارجية: دراسة في المفاهيم، التوجهات والمحددات. مجلة دراسات وأبحاث، المجلة العربية في العلوم الإنسانية والاجتماعية، ع25

81. اللواتي، أمين (2022). البنى الأيديولوجية للخطاب الإعلامي في الأزمات الدولية. المجلة العلمية لبحوث الصحافة، 2022(24)

82. الماجد، ماجد عبد الله (2016). العوامل الاقتصادية المؤثرة في السياسة الخارجية الكويتية (النفط، الصندوق الكويتي للتنمية، المساعدات والمعونات، الاستثمارات الخارجية) من الفترة (1961–2015)، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة اليرموك، الأردن.

83. السردي، ايسر (2024) السياسة الخارجية القطرية تجاه التنمية في البلاد العربية: حالة دراسة – الأردن "2011–2022"، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، الأردن.

84. كامل، علاء (2021) السياسة الخارجية: المنطلقات الفكرية والتطبيقات العملية، مجلة بحوث الشرق الأوسط، ع67، 86-118.

85. معتصم، صالح محمد .(2021) .صفقة القرن في الخطاب السياسي الفلسطيني الرسمي من منظور أكاديمي: دراسة ميدانية رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

86. النجار، مروان (2024) استخدام الدبلوماسية الرقمية في أنشطة العلاقات العامة الدولية وانعكاساتها على تحقيق أهداف السياسة الخارجية المصرية: دراسة تطبيقية، رسالة دكتوراه، جامعة الاسكندرية، مصر

87. نبي، مولود (2022) مناهج البحث في العلوم التربوية والنفسية، دار الوضاح للنشر، عمان.

88. النعيمي، احمد (2008). السياسة الخارجية، دار زهران، عمان

89. النعيمي، نوري (2010). السياسة الخارجية، ط1، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع.

90. الهتاش، ناجي (2023) السياسة الخارجية للدول الصغيرة : قطر أنموذجا، دار زهيد ناشرون، عمان.

91. المؤسسة العربية للعلوم ونشر الأبحاث (2022) ما هو المنهج الوصفي التحليلي، تاريخ الدخول للموقع 2024/2/24، على الرابط: https://cuts.top/AqSE

92. مرسوم رقم (5) لسنة 2019م بشأن اعتماد تشكيل الحكومة الثامنة عشر، على الرابط: http://muqtafi.birzeit.edu/pg/getleg.asp?id=17154

93. مرسوم رقم (4) لسنة 2024م بشأن اعتماد تشكيل الحكومة التاسعة عشر، على الرابط: https://maqam.najah.edu/legislation/1667/

94. الأمم المتحدة (2020) حالة الطوارئ الناجمة عن فيروس كورونا (كوفيد-19) تقرير الحالة الحادي عشر (3-16 حزيران/يونيو 2020)، مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية، على الرابط: https://tinyurl.com/y8u6ea2e

95. صدقة، جعفر (2020) الجائحة وتوقف المقاصة يدفعان الاقتصاد الفلسطيني إلى أسوأ أزمة خلال ثلاثة عقود، وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، على الرابط:

https://wafa.ps/Pages/Details/9746

ثانيا: المقابلات

1. اشتيه، محمد (2025). عضو اللجنة المركزية والتنفيذية، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024، بتاريخ 2025/7/25.

2. جادور، أمل (2025). دبلوماسية فلسطينية برتبة سفيرة، تشغل منصب سفيرة دولة فلسطين لدى بلجيكا والاتحاد الأوروبي ولوكسمبورغ منذ عام 2024، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024، بتاريخ 2025/8/1.

3. جرار، منتصر (2025). مدير عام مركز الأبحاث- منظمة التحرير الفلسطينية، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024، بتاريخ 2025/7/22.

4. خليل، شاكر (2025). مستشار رئيس الوزراء للشؤون الاقتصادية منذ العام 2019، وأستاذ مساعد في الاقتصاد في جامعة النجاح الوطنية منذ العام 2009، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019-2024، بتاريخ 2025/7/28.

5. غانم، أمجد (2025). امين عام مجلس الوزراء وأكاديمي وسياسي فلسطين، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024، بتاريخ 2025/7/24.

6. المالكي، رياض (2025). مستشار رئيس دولة فلسطين للشؤون الدولية ووزير الخارجية الفلسطيني سابقا، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024، بتاريخ 2025/8/3.

7. ملحم، ابراهيم (2025). كاتب ورئيس تحرير فلسطيني والمتحدث بإسم حكومة د.محمد اشتية بين عامي 2019– 2024 سابقاً، مقابلة شخصية حول السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024، بتاريخ 2025/8/4.

ثالثا: المراجع الأجنبية

1. Ahmed, J. (2020). The theoretical significance of foreign policy in international relations: An analysis. *Journal of Critical Reviews, 7*(2), 787–792.

2. Amir, S. (2024). *A Palestinian renaissance: Establishing a novel political structure following Israel's operation in Gaza*. *International Journal of Multifaceted Research, 1*(1), 19–30.

3. Gultom, Y. S. M., & Miftah, H. Z. (2024). The role of the Jewish lobby toward US foreign policy making on the 2023 Israel-Palestine war (Case of AIPAC). *Hasanuddin Journal of Strategic and International Studies, 2*(2), 38–49.

4. Hlihor, E. (2024). Public diplomacy in time of war: Israel's war on Gaza case study. *Bulletin of the Transilvania University of Braşov, Series VII: Social Sciences Law, 17*(66/1), 71–84.

5. Morin, J.-F., & Paquin, J. (2018). *Foreign policy analysis: A toolbox*. Palgrave Macmillan. https://doi.org/10.1007/978-3-319-61003-0
6. Barkin, S. (2009). Realism, prediction, and foreign policy. Foreign Policy Analysis, 5(3), 233-246.
7. Moravcsik, A. (2010). Liberal theories of international relations: a primer. Princeton, NJ: Princeton University.
8. Houghton, D. P. (2007). Reinvigorating the study of foreign policy decision making: Toward a constructivist approach. Foreign policy analysis, 3(1), 24-45.
9. Renshon, J., & Renshon, S. A. (2008). The theory and practice of foreign policy decision making. Political Psychology, 29(4), 509-536.
10. Tayfur, M. F. (2000). Systemic-structural approaches, world-system analysis and the study of foreign policy.
11. Redd, S. B. (2023). Key Concepts in the Poliheuristic Theory of Foreign Policy Decision Making: A Comparative Examination Using Systemist Theory. Social Sciences, 12(8), 446.
12. Herfeld, C. (2022). Revisiting the criticisms of rational choice theories. Philosophy Compass, 17(1), e12774.
13. Government of Palestine. (2020). *State of Emergency: Palestine's COVID-19 Response Plan – Needs for Donor Support* (Final draft). World Health Organization Eastern Mediterranean Regional Office. https://tinyurl.com/2naumbva

الملحق (أسئلة المقابلة)

المقابلة

جامعة القدس المفتوحة

كلية الدراسات العليا

قسم العلوم السياسية

الأخوة والأخوات

تحية طيبة وبعد,

تعد هذه المقابلة جزءًا من رسالة الماجستير التي تقوم بها الباحثة بعنوان" **السياسة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2019–2024** " وذلك استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في برنامج **العلوم السياسية.**

يرجى من حضرتكم الإجابة عن أسئلة المقابلة لما لها من أهمية لإنجاز هذه الرسالة، علماً بأن البيانات التي ستقدمونها سوف تستخدم فقط لأغراض البحث العلمي.

مع جزيل الشكر والاحترام لتعاونكم

الباحثة: مرام بلال دويكات

المشرف: أ.د. نعمان عاطف عمرو

أسئلة المقابلة:

السؤال الأول: كيف تقيّمون استراتيجية الحكومة الفلسطينية في التعامل مع جائحة كورونا بين 2019–2024؟

السؤال الثاني: كيف ترى السياسات والاستراتيجيات التي تبنتها الحكومة الفلسطينية للتعامل مع الأزمة الاقتصادية خلال الفترة 2019–2024؟

السؤال الثالث: برأيكم، كيف ترى السياسة الخارجية الفلسطينية في التعامل، والتعاطي مع تداعيات أحداث السابع من أكتوبر 2023، سواء على المستوى الداخلي، والدولي؟

السؤال الرابع: كيف تعاملت فلسطين دبلوماسياً مع المبادرات الإقليمية (خطة السلام الأميركية "صفقة القرن") والتطبيع العربي–الإسرائيلي؟ وما هي التحديات والمعيقات التي واجهت السياسة الخارجية الفلسطينية، خلال الفترة من عام 2019 إلى 2024؟